الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

ريادة في التنمية وشراكات عالمية في التمويل المستدام

الكتاب السنوي 2023

لقد حققنا إنجازات حضارية كبيرة خلال العقود الماضية، لكننا نمضي بإذن الله وتوفيقه إلى إنجازات أكبر وأكثر طموحاً، ونسير نحو مستقبل أكثر إشراقاً وأملاً ورخاءً، هذا المستقبل نصنعه الآن ونعمل من أجله اليوم قبل الغد.

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس الدولة "حفظه الله"

الإمارات حريصة على بناء وتوثيق شراكات متينة وفعّالة مع المجتمع المالي تواكب طموحاتها للمستقبل وتسهم في تحفيز الاقتصاد العالمي.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي
"رعـــاه اللـــه"

إنجازات مالية نوعية في عام 2023 تُعزز مسيرة التنمية المستدامة

تمضي دولة الإمارات بخطى ثابتة وواثقة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، حيث نجحت في تحقيق قفزات نوعية في القطاع المالي واستطاعت أن تعزز مكانتها كمركز مالي عالمي، مرتكزة على خطط استراتيجية طموحة وسياسات مالية كفوءة، ومنظومة تشريعية متطورة، وتؤدي وزارة المالية دوراً حيوياً في هذه المسيرة المستمرة والتي كانت زاخرة بالإنجازات والنجاحات في عام 2023.

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة مسيرتها التنموية في مختلف المجالات، مقدمةً نماذج نجاح ملهمة، في ريادتها الاقتصادية والمالية، مستندة في ريادتها، إلى أسسٍ تنمويةٍ راسخة، واستراتيجيات مبتكرة وبرامج وطنية منبثقة من الرؤية الاستباقية الثاقبة لقيادتنا الحكيمة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، التي وضعت تطوير القطاع المالي على قائمة الأولويات الاستراتيجية للدولة عبر إرساء دعائم النمو المالي، وتعزيز المرونة والتنوع الاقتصادي بما يدفع مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة التي تشهدها الدولة.

تحرص وزارة المالية على لعب دور محوري في دعم هذه المسيرة وتعزيز منظومة العمل المالي الحكومي في دولة الإمارات وترسيخ المكانة العالمية للقطاع المالي للدولة، عبر تطبيق استراتيجيات مالية مستدامة واستشرافية تعتمد على التخطيط المالي المتوازن وتطوير وتطبيق السياسات المالية المستدامة، والتركيز على التمكين المالي والمرونة الوطنية، وتبني ممارسات الابتكار القائمة على الاستباقية والجاهزية ضمن منظومة العمل لتحقيق التطوير المستمر، وتعزيز الشراكات الدولية والتعاون الاقتصادي والمالي بما يتماشى مع مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031".

يعد اعتماد ميزانية الاتحاد للأعوام 2024-2026، أحد أهم الإنجازات التي حققتها وزارة المالية في عام 2023، والتي تعكس قوة الوضع الاقتصادي والمالي للدولة ووفرة واستدامة مواردها المالية، وتؤكد على المضي في طريق التنمية الشاملة والمستدامة، والسعي لتعزيز مكانة الدولة على خريطة الاقتصاد العالمي ورفع تنافسيتها عالمياً، حيث وضعت الميزانية الاتحادية الإطار العام للبرنامج المالي للحكومة الاتحادية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية وضبط الإنفاق، بما يضمن مواصلة دعم مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أولت الوزارة أهمية بالغة لتطوير البنية التشريعية والقانونية المالية للدولة، حيث تم إنجاز العديد من التشريعات ومن أبرزها إيجاد آلية لتنظيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2023 بهدف الارتقاء بكفاءة تنفيذ الأعمال والمشروعات الحكومية، وإنشاء غطاء تشريعي محكم ينظّم أملاك الحكومة الاتحادية وما يتعلق بها من إجراءات وضوابط وأحكام، من خلال المرسوم بقانون اتحادي رقم (35) لسنة 2023، وذلك بما يضمن مواءمة عملية إدارة أملاك الحكومة الاتحادية مع أفضل الممارسات العالمية لدعم مؤشر التنافسية.

أدت وزارة المالية دوراً قيادياً ومؤثراً على المستوى الوطني في دولة الإمارات في مجال الإدارة الاستراتيجية للمالية العامة، وتمثل الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية 2023–2026 التي بنيت محاورها على رؤية القيادة الحكيمة، تجسيداً حقيقياً لجهودها في مسار التخطيط الاستراتيجي، حيث حرصت الوزارة -من خلال خطتها- على المواءمة بين الاحتياجات المرحلية للاقتصاد الوطني من جهة والمتغيرات العالمية السريعة من جهة ثانية، والأخذ بالاعتبار الخطط والتطلعات المستقبلية الوطنية وضرورة تحقيقها، حيث قدمت الخطة مجموعة توجهات استراتيجية تهدف إلى إدارة الموارد المالية للحكومة الاتحادية وتنميتها من خلال سياسات مالية مستدامة واستشرافية وتمثيل مصالح الدولة المالية على المستوى الدولي وبناء قدرات مالية داخلية متميزة، عبر آليات عمل مبتكر تعتمد التركيز على التمكين المالي والاستدامة واستشراف المستقبل والابتكار والذكاء الاصطناعي لتعزيز مسيرة التميز والارتقاء بالعمل في الحكومة الاتحادية، وصولاً إلى تحقيق الريادة العالمية في المالية العامة والتنمية المستدامة.

تحرص وزارة المالية على بناء شراكات دولية استراتيجية، وتعزيز العلاقات المالية والاقتصادية والتجارية لدولة الإمارات مع المنظمات والصناديق الدولية والإقليمية، فضلاً عن مختلف البلدان ذات الاقتصادات المزدهرة، ولقد عززت الجهود الرائدة التي بذلتها الوزارة في عام 2023 في هذا المجال، دور الإمارات المحوري على الساحة المالية والاقتصادية العالمية، حيث شاركت دولة الإمارات في 34 اجتماعاً للمسار المالي لمجموعة العشرين في الهند، كما استضافت الوزارة وللمرة الأولى اجتماعات بنك التنمية الجديد لدول البريكس، وسجلت مشاركة فاعلة ومؤثرة في منتدى المالية العامة للدول العربية واجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فيما جسدت مشاركة الوزارة في فعاليات مؤتمر الأطراف COP28، الذي سلط الضوء على أهمية تمويل قضايا المناخ لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حرصها على تعزيز التعاون الدولي البناء لإيجاد حلول للتحديات المناخية، بهدف تحقيق مستقبل مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية.

إن إنجازات وزارة المالية تعكس التزامها الراسخ بتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي، ونتطلع إلى تحقيق المزيد من الإنجازات والنجاحات ومواصلة مسيرة البناء والتطوير لبناء مستقبل مالي قوي ومستدام لدولتنا وترسيخ مكانتها كواحدة من أفضل دول العالم في كافة القطاعات.

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية

وزارة المالية نموذج يُحتذى به في رسم السياسات المالية التنموية وتعزيز استدامة الموارد

شهد عام 2023 تسجيل وزارة المالية نجاحات وإنجازات غير مسبوقة في رسم السياسات المالية التنموية وتعزيز استدامة الموارد المالية وتوجيه الموازنة الحكومية نحو القطاعات الحيوية اقتصادياً وتنموياً، إلى جانب تعزيز البنية التشريعية المالية وتطوير القوانين بشكل يدعم تنافسية الاقتصاد الوطني ويساهم في رفع مكانة الدولة كمركز مالي ومركز أعمال عالمي.

معالي محمد بن هادي الحسيني
وزير دولة للشؤون المالية

بفضل رؤية القيادة الرشيدة، رسخت دولــة الإمارات مكانتها كنموذج يحتذى به عالمياً، مستندة على أسس الاستدامة والشمولية، وعلى تحقيق إنجازات نوعية متتالية تنطلــق منها نحــو تحقيــق أهداف رؤية الإمــارات2071.

ومن هذا المنطلق اعتمدت وزارة المالية في سعيها لتحقيق الرؤية الوطنية الطموحة لدولة الإمارات وتعزيز تنافسيتها عالمياً، على استراتيجية واضحة تهدف إلى الاستثمار الأمثل لكافة الإمكانيات والموارد، من خلال تبني منهجــيات عمل مالية استباقية، ساهمت بشكل فاعل في تحقيق التوازن والتنوع الاقتصادي، والتنمية الشاملة المستدامة.

وتعكس مسيرة التطويــر في منهجية العمل المالي الحكومــي، الالتزام بتحقيق تطلعات التنميــة الشاملة التي أثمرت عن تحسين جودة الحياة ورفاهــية المجتمــع، معــززة بذلك مكانــة الإمــارات كنموذج للتطور والاستدامــة الاقتصاديــة والاجتماعيــة. وخلال مسيرة الوزارة لترسيخ مكانة الإمارات كنموذج مالي متقدم يتسم بالريادة والابتكار، تتابع وزارة المالية تعزيز النظم المالية الحكومية، وإرساء دعائم راسخة تستند إلى أفضل المعايير الدولية، وتتبنى أفضل الأدوات في إدارة المالية العامة.

ومع إطلاق الخطــة الاستراتيجيــة 2023-2026 وضعــت وزارة المالية 3 أهداف استراتيجية محورية تتضمن تمكين الأداء المالي المتميز في الحكومة الاتحادية، وضمان الاستدامة المالية لمستقبل شمولي، وتعزيز المرونة المالية الوطنية، وذلك من خلال أهداف رئيسية تتمثل في سياسة مالية مستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي وبيئة الأعمال التنافسية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية، وتعزيز الثقة والشفافية.

وتلتزم الوزارة بدورها الاستراتيجي في تنويع الموارد المالية الاتحادية وإدارتها وتنميتها، وساهمت استباقيتها في دعم عملية صناعة القرار وتعزيز الكفاءة الحكومية، سواء من خلال صياغة وتنفيذ سياسات مالية مستدامة، أو تمثيل المصالح المالية للدولة على المستوى الدولي، وبما يحقق الريادة العالمية في المالية العامة والتنمية المستدامة، ويجعلها مرجعية عالمية لأفضل الممارسات. وبينما نرتكز على فكر استراتيجي مبتكر ورؤية استشرافية، نتطلع إلى مستقبل زاخر بفرص التطوير والعمل المشترك مع القطاعات الوطنية كافة، لتعزيز مكانة دولة الإمارات وتطلعاتها العالمية.

معالي محمد بن هادي الحسيني
وزير دولة للشؤون المالية

فهرس المحتويات

مشاركات وفعاليات
إنجازات استثنائية وشراكات مالية عالمية
79

الابتكار واستشراف المستقبل
ريادة مالية وآفـاق مستقبلية واعدة
100

تحسين جودة الحيـاه
خدمات مؤسسية وبنية رقمية متقدمة
118

التميز والجوائز
ترسيخ ثقافة الابتكار والإبداع
121

الكوادر البشرية
استثمار في المواهب الوطنية وبناء قادة المستقبل
124

الهيئة الاتحادية للضرائب
نظام ضريبي يرسخ النمو المستدام
126

الأدلة الإرشادية
إرشادات مبتكرة لريادة مالية مستدامة
128

الفعـاليـات والمبادرات المجتمعية
تنمية مجتمعية مستدامة
132

الاتصال الحكومي
منظومة اتصالية رائدة وفاعلة
136

إضاءات على وزارة المـاليـــة

ريادة مالية لمستقبل أكثر استدامة

لمحة عن وزارة المالية

رؤيتنا

الريادة العالمية في المالية العامة والتنمية المستدامة

رسالتنا

إدارة الموارد المالية للحكومة الاتحادية وتنميتها من خلال سياسات مالية مستدامة واستشرافية وتمثيل مصالح الدولة المالية على المستوى الدولي وبناء قدرات مالية داخلية متميزة

القيـم

- روح الفريق
- الريادة والتميز
- المرونة
- جودة الحياة
- المساواة
- النزاهة والشفافية

الهيكل التنظيمي

تتبع وزارة المالية نموذجاً تشغيلياً فعالاً وفقاً لأفضل الممارسات العالمية بحيث يضمن ترجمة المهام والمسؤوليات وتوزيع الأوصاف الوظيفية لتحقيق الكفاءة المؤسسية وفقاً للمهام والاختصاصات الموكلة لها، بالإضافة إلى تسهيل عملية اتخاذ القرارات.

تم توزيع العمليات المالية على أربعة قطاعات رئيسية:

1. قطاع الميزانية والإيرادات الحكومية
2. قطاع السياسات الضريبية
3. قطاع الإدارة المالية الحكومية
4. قطاع العلاقات المالية الدولية

بالإضافة إلى قطاع الخدمات المساندة والمكاتب الأساسية لدعم إعداد الاستراتيجية والتدقيق والحوكمة وإدارة المشاريع وغيرها.

الخطة الاستراتيجية

تماشياً مع رؤية حكومة دولة الإمارات أعدت وزارة المـاليـــة خطتهـــا الاســـتراتيجيـــة 2023 - 2026 متـــوافقـــة مـع الخطـــط والتطلعـات المستقبليـــة وبما ينسجم مع التوجهات الوطنية والعالمية.

وأكـد **سـمو الشـيخ مكتـوم بـن محمـد بـن راشـد آل مكتـوم**، النائـب الأول لحاكـم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، أن توجيهـات القيـادة الرشـيدة وعلـى رأسـها **صاحـب السـمو الشـيخ محمـد بـن زايـد آل نهيـان**، رئيس الدولـة، حفظـه الله، **وصاحـب السـمو الشـيخ محمـد بـن راشـد آل مكتـوم**، نائـب رئيـس الدولـة رئيـس مجلـس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، هـي التـي تحـدد ملامـح الخطـة الاسـتراتيجية لـوزارة الماليـة 2023 - 2026، والتـي تتوافـق مـع تحقيـق مستهدفات مئوية الإمارات 2071.

كفاءة وزارة المالية

وزارة مبتكرة	وزارة قائدة للرأي
وزارة متميزة	وزارة استباقية
وزارة مؤثرة	

موجهات الخطة الاستراتيجية

تشـكل رؤيـة القيـادة الرشـيدة، وتوجهـات الخطـة الاسـتراتيجية لدولـة الإمـارات؛ **الموجـه الرئيـس لخطة الوزارة الاستراتيجية 2023 – 2026**، فضلاً عن ستة موجهات إضافية أخرى وهي:

1. العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في أداء الوزارة
2. نتائج استبيان فئات المتعاملين المؤثرين والمتأثرين بأداء الوزارة
3. المقدرات والمؤهلات الأساسية في الوزارة
4. الموارد والإمكانات الاستراتيجية المتاحة
5. عناصر القوة والضعف الداخلية والفرص والمخاطر الخارجية
6. ما تحدده أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة الموارد المالية

الأهداف الاستراتيجية والرئيسية والممكنات الحكومية

تضمنت الخطة الاستراتيجية 2023-2026 أهدافاً طموحة وضعت أطراً واضحة لتحقيق رؤية الوزارة من خلال أهدافها الاستراتيجية والرئيسية والممكنات الحكومية.

الأهداف الاستراتيجية

- تمكين الأداء المالي المتميز في الحكومة الاتحادية
- ضمان الاستدامة المالية لمستقبل شمولي
- تعزيز المرونة المالية الوطنية

الأهداف الرئيسية

- وضع السياسة المالية المستدامة
- تعزيز النمو الاقتصادي وبيئة الأعمال التنافسية
- تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية
- تعزيز الثقة والشفافية

أهداف الممكنات الحكومية

- استقطاب وتمكين أفضل المواهب البشرية، وتقديم خدمات مؤسسية وبنية رقمية كفؤة وفعالة
- تعزيز ممارسات الابتكار القائمة على المرونة والاستباقية والجاهزية ضمن منظومة العمل

توافق الأهداف الاستراتيجية مع تحقيق مستهدفات مئوية الإمارات 2071

أوجه المواءمة:

- حكومة تستشرف المستقبل
- اقتصاد معرفي متنوع
- تحقيق الاستدامة المالية
- استدامة الموارد المالية واستراتيجية المالية العامة بعيدة المدى
- سياسات مالية متوافقة مع المعايير الدولية تسهم في استقطاب الاستثمار
- تشريعات مرنة تواكب التطور التكنولوجي السريع لتحقيق الجهوزية لمستقبل التكنولوجيا المالية الآمنة
- توحيد السياسات المالية في الدولة
- تبني استراتيجية ديون متأقلمة ومتفاعلة مع الدورات الاقتصادية للدولة
- الإنفاق على أصول تدر عوائد طويلة الأمد تسهم في الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأجيال القادمة
- سياسات ضريبية متجاوبة مع الأزمات الاقتصادية

توافق الأهداف الاستراتيجية مع الاستراتيجيات الوطنية

استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات 2025

الهدف ضمن الاستراتيجية:

- توجيه التميز المالي في الحكومة الاتحادية.
- تعزيز المرونة المالية الوطنية.
- بناء الثقة والشفافية.
- تعزيـز ممارسـات الابتـكار القائمـة علـى المرونـة والاستباقية والجاهزيـة ضمن منظومـة العمل.

أوجه المواءمة:

التركيز على الاسـتثمار في البنيـة التحتيـة الرقميـة بما يخدم المالية العامة وذلـك من خـلال الأنظمـة والخدمـات الرقميـة وتطبيـق تقنـيات الذكـاء الاصطناعي بهدف الارتقاء بكفاءة العمل الحكومي.

استراتيجية الإمارات للخدمات الحكومية 2021-2025

الهدف ضمن الاستراتيجية:

- التخطيـط لمسـتقبل شـمولي وضمـان استدامة الرفاهية المالية
- بناء الثقة والشفافية.
- تعزيـز ممارسـات الابتـكار القائمـة علـى المرونـة والاستباقية والجاهزيـة ضمن منظومـة العمل
- استقطاب وتمكين أفضل المواهب البشرية، وتقديم خدمات مؤسسية وبنية رقمية كفؤة وفعالة

أوجه المواءمة:

تصميم خدمات وبنية رقمية كفؤة وفعالة بحيث تحقق المرونة والاستباقية والشفافية ورضا المتعاملين.

استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي

الهدف ضمن الاستراتيجية:

- توجيـه التميـز المالـي فـي الحكومة الاتحاديـة
- تعزيـز المرونـة الماليـة الوطنية.

أوجه المواءمة:

تطبيـق تقنيـات الذكـاء الاصطناعـي والروبوتـات في الأنظمـة الماليـة الإلكترونية والعمليـات والخدمـات بما يساهم في تبني الابتكار وزيادة الإنتاجية في بيئة العمل.

استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل

الهدف ضمن الاستراتيجية:

- توجيه التميز المالي في الحكومة الاتحادية
- التخطيط لمستقبل شمولي وضمان استدامة الرفاهية المالية
- تعزيز المرونة المالية الوطنية
- وضع سياسات مالية مستدامة
- تعزيز النمو الاقتصادي وبيئة الأعمال التنافسية
- تعزيز العلاقات الدولية
- استقطاب وتمكين أفضل المواهب البشرية، وتقديم خدمات مؤسسية وبنية رقمية كفؤة وفعالة
- تعزيز ممارسات الابتكار القائمة على المرونة والاستباقية والجاهزية ضمن منظومة العمل

أوجه المواءمة:

تحقيق الاستدامة المالية من خلال تطبيق أدوات استشراف المستقبل وإعداد الدراسات لضمان الاستباقية والجاهزية لتبني الممارسات الدولية الرائدة وتطبيقها بشكل استباقي.

الاستراتيجية الوطنية للابتكار المتقدم

الهدف ضمن الاستراتيجية:

- التخطيط لمستقبل شمولي وضمان استدامة الرفاهية المالية
- تعزيز النمو الاقتصادي وبيئة الأعمال التنافسية
- تعزيز العلاقات الدولية
- استقطاب وتمكين أفضل المواهب البشرية، وتقديم خدمات مؤسسية وبنية رقمية كفؤة وفعالة
- تعزيز ممارسات الابتكار القائمة على المرونة والاستباقية والجاهزية ضمن منظومة العمل

أوجه المواءمة:

الاستثمار في الكفاءات والمواهب البشرية بما يعزز المبادرات والممارسات الداعمة لبيئة الابتكار في الدولة وتحقيق الجاذبية لاستقطاب الاستثمارات المبتكرة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف.

حصاد العام

برامج ومبادرات تستشرف المستقبل

حققت وزارة المالية إنجازات نوعية وحضوراً فاعلاً على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي خلال عام 2023، هذه الإنجازات ترتبط بشكل وثيق بأهداف الوزارة الاستراتيجية الرامية إلى بناء منظومة مالية متكاملة مدعومة بسياسات وبرامج ومبادرات مبتكرة تدعم مكانة الدولة وتنافسيتها وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بما يتماشى مع توجهات وأولويات الدولة، وتوافقاً مع رؤية **نحن الإمارات 2031**.

إنجازات ومبادرات مالية غير مسبوقة في عام 2023

الإمارات في المركز 1 عالمياً

بـ 4 مؤشرات دولية للتنافسية بالقطاع المالي هي:

- **قلة التبذير في الإنفاق الحكومي** (تقرير مؤشر الازدهار)
- **توازن ميزانية الحكومة والناتج المحلي الإجمالي** (تقرير مؤشر الازدهار)
- **قدرة سياسة الحكومة على التكيف** (الكتاب السنوي للتنافسية)
- **درجة الانفتاح المالي** (تقرير تنمية السياحة والسفر - المنتدى الاقتصادي العالمي)

”

السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تم تطبيقها في القطاع المالي على الصعيد الاتحادي، **شكلت داعماً قوياً لسائر القطاعات التنموية بالدولة، وخطتها التطويرية.**

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير المالية

الدولة في المركز 3 عالمياً في مؤشر إجمالي الدين الحكومي العام بالكتاب السنوي للتنافسية

151 قـــراراً
لتعزيز كفاءة واستدامة الموارد في الحكومة الاتحادية

15 قـانوناً اتحادياً

62 قـــراراً تنظيمياً اعتمدها مجلس الوزراء

9 مشاريع ومبادرات وطنية فـــي الشـؤون الماليـة

17 قـراراً لتنظيم الخدمـات الحكوميـة

6 قـــرارات بشـــأن سياسـات مـالية لحكومة الاتحـاد

144 اتفـــاقية لتجنـب الازدواج الضريبي
حتـى عـام 2023

113 اتفـاقية لتشجيع وحماية الاستثمار

اعتماد الميزانية المالية للاتحاد للعام 2024

ميزانية تعكس قوة الاقتصاد الوطني ووفرة واستدامة الموارد

اعتمد مجلس الوزراء برئاسة **صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم**، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" **مشـــروع الميزانيـــة العامـــة للاتحـــاد للأعوام 2024-2026 بقيمـة إجماليـة بلغت 192 مليار درهم** خُصص منها لميزانية عام 2024:

64.1
مليار درهم
إجمالي المصروفات

65.7
مليار درهم
إجمالي الإيرادات

وتم اعتماد مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2024 استناداً إلى أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 بشأن المالية العامة وتعديلاته، ووفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية، لتحقيق أهداف وسياسات الدولة التنموية ومواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية، من خلال رفع كفاءة الإنفاق الحكومي والاستخدام الأمثل للموارد المالية في القطاعات الهامة استراتيجياً.

وتعكس الميزانية الاتحادية قوة الاقتصاد الوطني ووفرة واستدامة الموارد لتمويل المشروعات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تتوزع في عام 2024 على قطاع التنمية والمنافع الاجتماعية بنسبة **42%** والشؤون الحكومية **39%** والباقي موزع لتطوير البنية التحتية والأصول المالية والاقتصادية للحكومة الاتحادية، وذلك تأكيداً لنهج دولة الإمارات برفع مستويات المعيشة وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين والمقيمين وتطوير الخدمات الحكومية.

1
قطـاع التنميـة والمنافـع الاجتماعيـة

لقطـــاع التنميـــة والمنافع الاجتماعية

26.7
مليـار درهـم

بنسبة

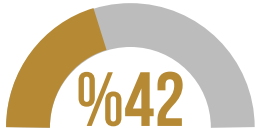

من إجمالي
الميزانية العامة

10.2
مليار درهم

لبرامج التعليم
العام والجامعي
بنسبة

من إجمالي
الميزانية العامة

5.2
مليار درهم

للخدمات الصحية
ووقاية المجتمع
بنسبة

من إجمالي
الميزانية العامة

3.6
مليار درهم

لقطاع الشؤون
الاجتماعية
بنسبة

من إجمالي
الميزانية العامة

6.1
مليار درهم

لقطاع
المعاشات
التقاعدية بنسبة

من إجمالي
الميزانية العامة

1.5
مليار درهم

لقطاع
الخدمات
العامة بنسبة

من إجمالي
الميزانية العامة

2
قطاع الشؤون الحكومية

25.2
مليار درهم

لقطاع الشؤون الحكومية

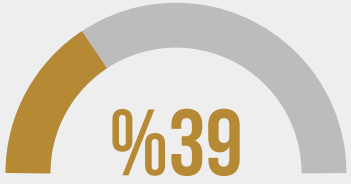

من إجمالي الميزانية العامة
الاتحادية لعام 2024

3
قطاع البنية التحتية والاقتصادية

2.6
مليار درهم

لقطاع البنية التحتية والاقتصادية

%4

من إجمالي الميزانية العامة
الاتحادية لعام 2024

4
قطـاع الاستثمـارات المـالية

2.3
مليار درهم

لقطاع الاستثمارات المالية

%4

من إجمالي الميزانية العامة
الاتحادية لعام 2024

تشمـــل
807.5 **مليون درهم**
للمشروعات الاستثمارية الاتحادية

5
مصاريف اتحـــاديـــة

7.2
مليار درهم

للمصاريف الاتحادية الأخرى
والذي يشكل ما نسبته

%11

من إجمالي الميزانية العامة
الاتحادية لعام 2024

توزيع مصروفات الميزانية على القطاعات (2024)

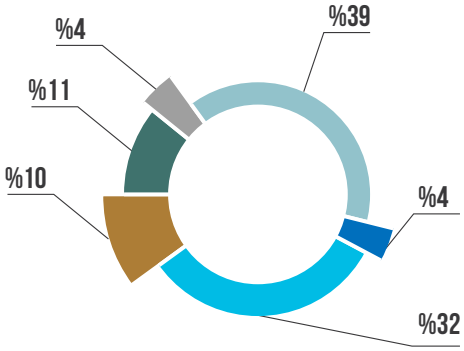

- الشؤون الحكومية
- البنية التحتية والاقتصادية
- التنمية الاجتماعية
- المعاشات
- مصاريف اتحادية أخرى
- الاستثمارات المالية

توزيع مصروفات قطاع التنمية الاجتماعية والمعاشات (2024)

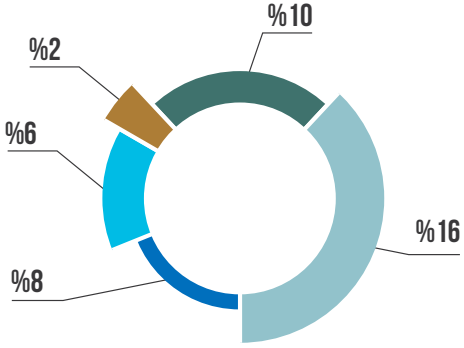

- المعاشات
- التعليم العام والجامعي
- الصحة
- الشؤون الاجتماعية
- خدمات عامة

التصنيف الوظيفي للنفقات الحكومية

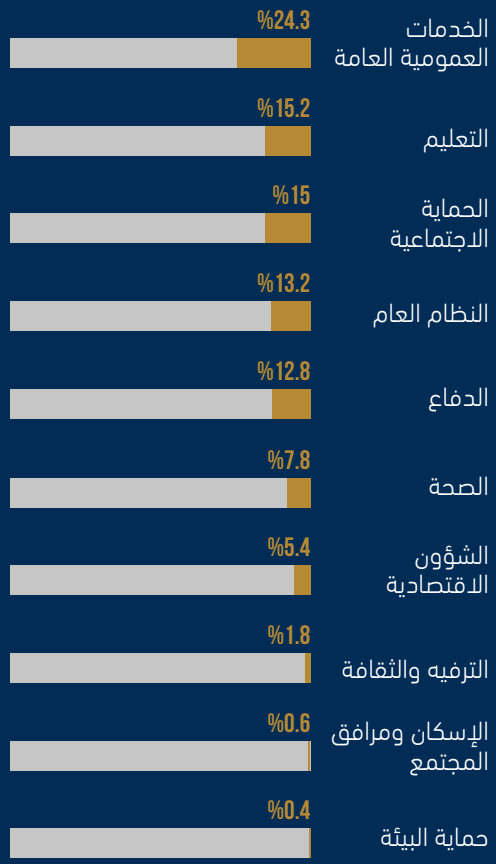

الميـزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2023

بلغ إجمالي الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2023

63.1
مليار درهم
إجمالي المصروفات

63.6
مليار درهم
إجمالي الإيرادات

تتماشى الميزانية مع الرؤى الوطنية للقيادة الرشيدة في تحقيق التعليم المستدام والمستمر وتعزيز دور التكنولوجيا في خدمة العملية التعليمية سعياً لبناء جيل متمكن من تكريس الابتكار وفق أفضل الممارسات التربوية والمناهج الحديثة، وتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة وتوافر أفضل الفرص الاقتصادية وبيئة الأعمال المستقرة والبنية التحتية المتقدمة، وتطبيق نظام صحي يستند إلى أعلى المعايير العالمية.

توزيع مصروفات الميزانية على القطاعات (2023)

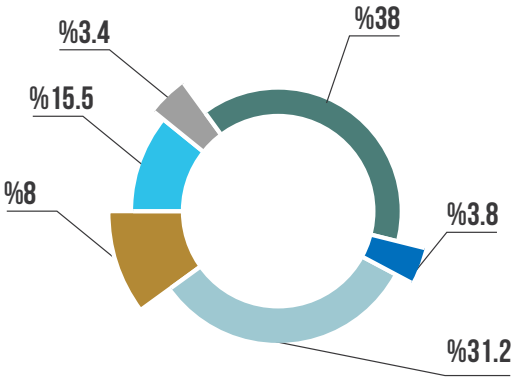

- الشؤون الحكومية
- البنية التحتية والاقتصادية
- التنمية الاجتماعية
- المنافع الاجتماعية
- مصاريف اتحادية أخرى
- الاستثمارات المالية

توزيع مصروفات قطاع التنمية الاجتماعية والمعاشات (2023)

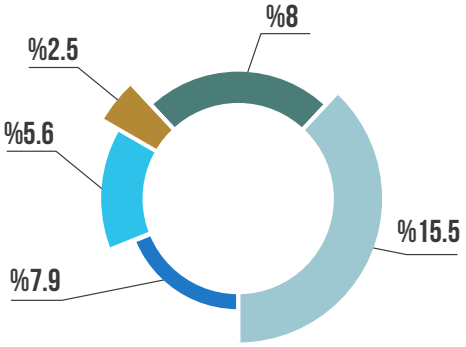

- المعاشات
- التعليم العام والجامعي
- الصحة
- الشؤون الاجتماعية
- خدمات عامة

التصنيف الوظيفي للنفقات الحكومية

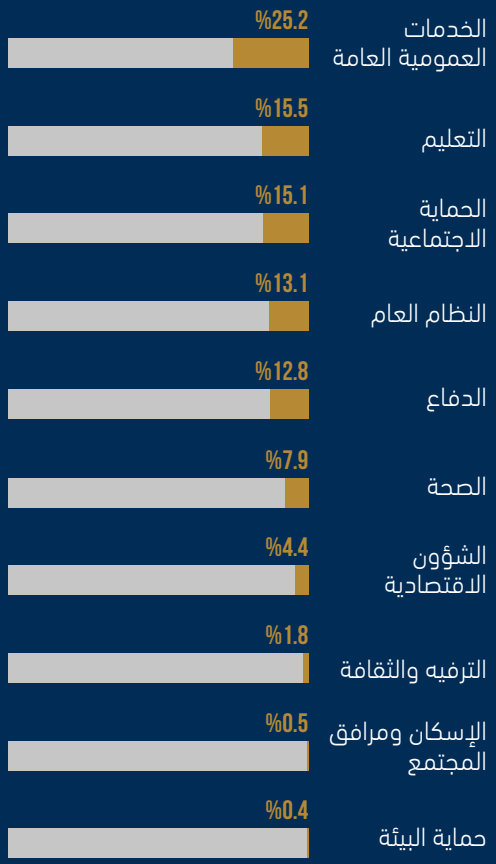

بيانات إحصاءات مالية الحكومة لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2023

(القيمة بالمليون درهم إماراتي)

الرمز	الموشر	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
1	الإيرادات	115,612.5	131,259.8	123,290.6	155,962.2
11	الضرائب	63,517.8	83,270.8	76,568.3	91,462.5
12	المساهمات الاجتماعية	3,918.3	3,826.5	3,967.5	4,306.4
13	المنح	0.0	0.0	0.0	0.0
14	إيرادات أخرى	48,176.3	44,162.5	42,754.9	60,193.2
2	المصروفات	91,684.7	100,573.1	98,938.4	114,614.4
21	تعويضات العاملين	28,497.4	29,166.8	28,235.6	32,515.2
22	استخدام السلع و الخدمات	22,515.0	34,177.0	27,229.8	36,003.2
23	استهلاك راس المال الثابت	1,389.9	2,796.7	3,745.7	2,812.7
24	الفائدة	2,698.6	2,905.4	3,754.2	2,646.7
25	الإعانات المالية	7,822.5	10,104.7	9,034.3	10,267.7
26	المنح	566.1	258.0	206.6	203.0
27	المنافع الاجتماعية	16,261.5	15,178.2	16,905.7	19,590.3
28	مصروفات أخرى	11,933.6	5,986.1	9,826.5	10,575.5
GOB	إجمالي رصيد التشغيل	25,317.6	33,483.4	28,098.0	44,160.5
NOB	صافي رصيد التشغيل	23,927.8	30,686.7	24,352.3	41,347.8
	المعاملات في الأصول غير المالية:				
31	صافي/إجمالي الاستثمار في الأصول غير المالية	773.9	6,468.4	10,695.6	16,731.6
311	اصول ثابتة	1,440.5	5,987.5	9,446.1	17,205.1
312	المخزونات	28.8-	2.2	3.6	247.5-
313	النفائس	0.0	0.0	0.0	0.0
314	اصول غير منتجة	637.8-	478.6	1,245.9	226.0-
2M	النفقات	92,458.6	107,041.5	109,633.9	131,346.0
NLB	صافي الاقراض / الإقتراض	23,153.9	24,218.3	13,656.7	24,616.2
	المعاملات في الأصول المالية والخصوم (التمويل):				
32	صافي اقتناء الاصول المالية	10,993.0	11,309.9	3,323.0-	12,619.7-
321	المدينون المحليون	10,886.2	8,719.8	6,539.1-	14,722.4-
322	المدينون الخارجيون	106.9	2,590.1	3,216.1	2,102.7
33	صافي تحمل الخصوم	3,948.6	18,107.4-	23,789.6-	11,423.8-
331	الدائنون المحليون	3,948.6	18,107.4-	23,789.6-	11,423.8-
332	الدائنون الخارجيون	0.0	0.0	0.0	0.0

* البيانات الربعية أولية وقابلة للتعديل.

مؤشرات الأداء المالي المجمع لدولة الإمارات لعام 2022

%31.8
نمو إيرادات الدولة

%6.1
نمو النفقات

427.12 مليار درهم
حجم النفقات

24.74 مليار درهم
الزيادة في النفقات

14.92 مليار درهم
المساهمات الاجتماعية
ارتفاعاً من 13.55 مليار درهم في 2021

%94.5
نمو صافي اقتناء الأصول غير المالية

السـياسـات الماليـة الكليـة
أرقـــام مميزة والإنجازات مستمرة لعام 2023

5
أبحاث ودراسات

79
تقرير استشارات

2
ورشة حول السياسات المالية

5
تقارير لإحصاءات مالية

3
اجتماعات لمجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية

8
عمليات اطلاع على أفضل الممارسات المحلية والدولية

11
اجتماعاً وورشة حول التقارير المالية المجمعة

إطلاق برنامج صكوك الخزينة الإسلامية المقومة بالدرهم الإماراتي

بعد النجاح الذي شهده برنامج سندات الخزينة الحكومية بالدرهم والذي تم إطلاقه في شهر مايو 2022 حيث تم طرح ثمانية مزادات خلال عامي 2022 و2023 **بإجمالي قيمة 11.2 مليار درهم**، أعلنت حكومة دولة الإمارات مُمثّلة بوزارة المالية بصفتها الجهة المُصدِرة وبالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بصفته وكيل الإصدار والدفع عن إطلاق برنامج صكوك الخزينة الإسلامية المقومة بالدرهم في شهر مايو 2023، حيث تم طرح الصكوك بالمزاد وتداولها من خلال "**نظام بلومبرغ للمزادات**"، وتمت تسويتها من خلال منصة محلية، وفقاً للمعايير الدولية، التي تم إنشاؤها وتشغيلها بواسطة بنك "**يوروكلير**".

الحسيني يقرع جرس افتتاح تداول أولى صكوك الخزينة الإسلامية

برنامج صكوك الخزينة الإسلامية

5
مزادات أُطلقت ضمن البرنامج

5.5 مليار درهم
إجمالي المزادات

8 بنوك كبرى في الدولة
تم تعيينها كموزعين أساسيين لإصدار السندات والصكوك الإسلامية

1.1 مليار درهم
المعيار القياسي لحجم كل مزاد

المزادات تشهد نجاحاً وطلباً كبيراً
من البنوك الموَكلة بإدارة عملية الاكتتاب

قيمة العطاءات تتخطى حجم الإصدار
بـ 5 مرات في كل مزاد

نتائج إصدارات صكوك الخزينة الإسلامية

المزاد الأول: عطاءات بقيمة **8.3** مليار درهم
تجاوز حجم الاكتتاب بواقع **7.6** مرة

المزاد الثاني: عطاءات بقيمة **6.9** مليار درهم
تجاوز حجم الاكتتاب بواقع **6.2** مرة

المزاد الثالث: عطاءات بقيمة **6** مليار درهم
تجاوز حجم الاكتتاب بواقع **5.5** مرة

المزاد الرابع: عطاءات بقيمة **6** مليار درهم
تجاوز حجم الاكتتاب بواقع **5.5** مرة

المزاد الخامس: عطاءات بقيمة **5.8** مليار درهم
تجاوز حجم الاكتتاب بواقع **5.2** مرة

نجاح إطلاق "مـزاد صكـوك الخزينـة" يعـزز مكانـة الإمـارات كوجهـة اسـتثمارية عالميـة

أكد **سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية** أن نجاح إطلاق مزاد صكوك الخزينة الإسلامية يؤكد على صوابية السياسات والمستهدفات الاستراتيجية الاستثمارية للدولة، ويعزز مكانة الإمـارات كوجهـة استثمارية عالمية وواحدة من بين الاقتصادات الأكثر تنافسية وتقدماً في العالم وخاصة في مجال الاقتصاد الإسلامي.

"ستوفـر إصـدارات الصكـوك الإسلاميـة أصـولاً إسلاميـة عاليـة الجودة، بأسعار تنافسية نظراً لزيادة قاعـدة المسـتثمرين واستقطـاب شـريحة جديـدة، ممـا يعـزز مـن جاذبيـة الدولـة وتنافسـيتها، ويزيـد مـن حجـم الاسـتثمارات الماليـة، الأمـر الـذي ينعكـس إيجابيـاً علـى اقتصاد الدولـة والبيئـة الاسـتثمارية فـي الدولـة.

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير المالية

إصدار سندات سيادية بالدولار الأمريكي بقيمة 1.5 مليار دولار

أعلنت حكومة دولة الإمارات، ممثلة بوزارة المالية، في سبتمبر 2023، عن طرح حزمة جديدة من السندات السيادية بالدولار الأمريكي بقيمة **1.5 مليار دولار** لأجل 10 أعوام تستحق في سبتمبر 2033 بهامش عائد قدره 60 نقطة أساس فوق نسبة عائد سندات الخزينة الأمريكية. وتم إدراج السندات في سوق لندن للأوراق المالية وفي ناسداك دبي.

واستقطب سجل الطلبات مستثمرين محليين وإقليميين ودوليين نوعيين، وسط تأمين طلبات شراء بقيمة **7.4 مليار دولار** ليعادل الاكتتاب خمسة أضعاف حجم الإصدار بحلول وقت الكشف عن التسعير النهائي، ما يعكس تزايد الاهتمام القوي للمستثمرين الأجانب بدولة الإمارات، إضافة إلى التزام الدولة بالارتقاء بمكانتها كإحدى أكثر الاقتصادات تنافسية وتقدماً على مستوى العالم.

قيمة الطلبات

7.4

مليار دولار

حجم الإصدار

1.5

مليار دولار

تجاوز حجم الإصدار بواقع 5 أضعاف

توزيع التخصيص حسب جغرافية المستثمرين

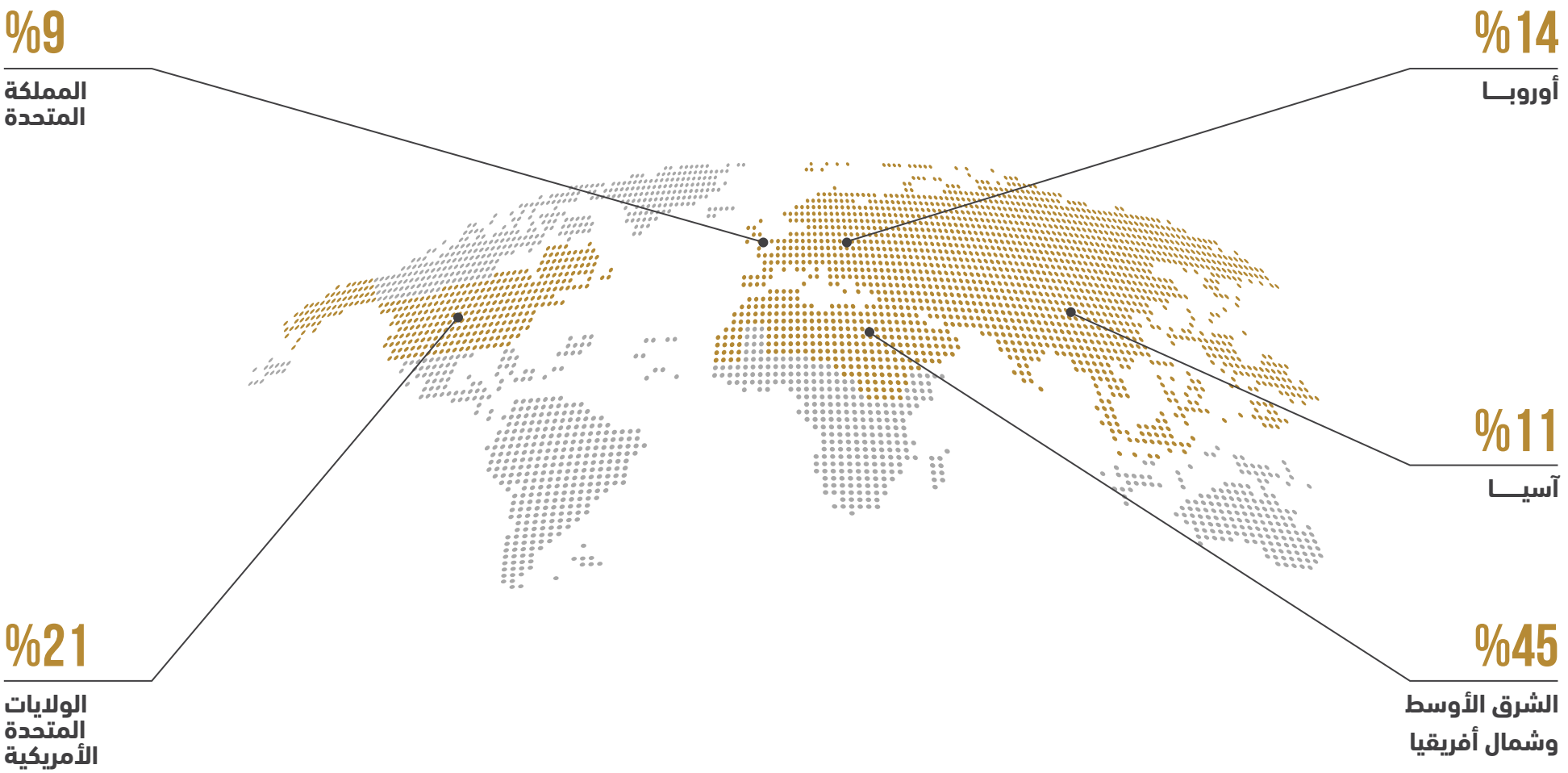

توزيع التخصيص حسب نوعية المستثمرين

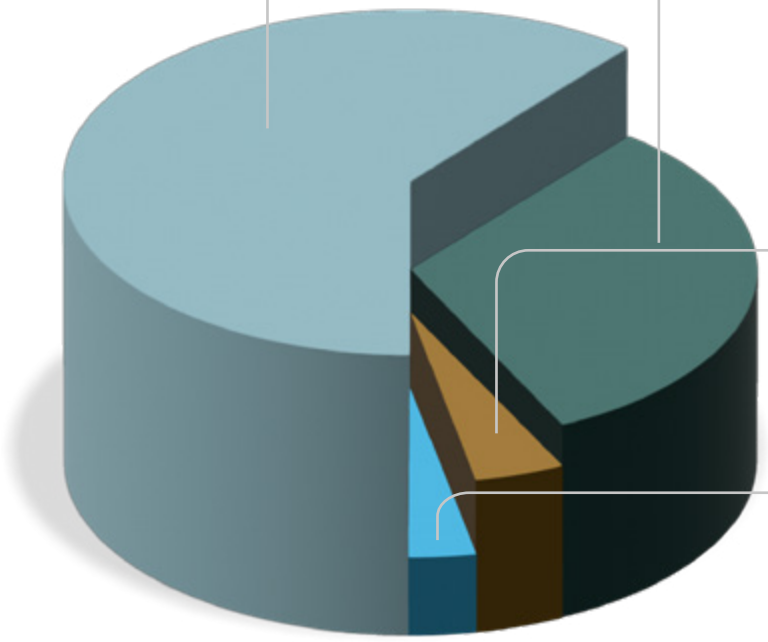

%61
المؤسسات المصرفية والبنوك الخاصة

%32
مدراء الصناديق

%4
صناديق التقاعد والبنوك المركزية

%3
التأميـن

الحفاظ على التصنيف السيادي لدولة الإمارات

الإمارات تحصل على تصنيف ائتماني سيادي قوي جداً من قبل وكالة "فيتش"

حصلت دولة الإمارات في يوليو 2023، على تصنيف ائتماني سيادي AA- "قوي جداً" مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني، حيث يعكس هذا التصنيف مستوى معتدل للدين العام الموحد لدولة الإمارات، والوضع القوي لصافي الأصول الخارجية، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

FITCH

AA-

"موديـــز" تؤكـد التصنيـف القـــوي لاقتصـاد الإمـــارات عنـد"Aa2"

أكـدت وكـالـــة التصنيـف الائتمـــاني "موديز"، التصنيف الائتماني القوي لدولة الإمارات عند "Aa2" مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك في شهر مارس 2023، حيث أشارت الوكالة إلى أن النظرة المستقبلية تعكس التوقعات بأن الجهود التي تبذلها الإمارات لتعزيز القطاعات غير الهيدروكربونية قد تقلل من تعرضها غير المباشر لدورات أسعار النفط.

Moody's

AA2

برنامج الإصدار لعام 2023

نوع أداة الدين		سندات الخزينة	سندات الخزينة	سندات الخزينة	صكوك الخزينة الإسلامية	صكوك الخزينة الإسلامية	صكوك الخزينة الإسلامية	إجمالي الشرائح المستهدفة في كل مزاد
كود ISIN		AEM001110018	AEM001110026	AED01089C228	AED01269C234	AED01270C232	AED01283C235	
تاريخ الاستحقاق		11 مايو 2024	11 مايو 2025	14 سبتمبر 2027	11 مايو 2025	11 مايو 2026	24 أغسطس 2028	
تاريخ المزاد	إصدار جديد / إعادة إصدار							
30 يناير 2023	إعادة إصدار	550	-	550	-	-	-	1,100
13 مارس 2023	إعادة إصدار	550	550	-	-	-	-	1,100
9 مايو 2023	إصدار جديد AED01269C234 إصدار جديد AED01270C232	-	-	-	550	550	-	1,100
20 يونيو 2023	إعادة إصدار	-	-	-	550	550	-	1,100
22 أغسطس 2023	إصدار جديد AED01283C235	-	-	-	550	-	550	1,100
3 أكتوبر 2023	إعادة إصدار	-	-	-	-	550	550	1,100
7 نوفمبر 2023	إعادة إصدار	-	-	-	550	550	-	1,100
إجمالي السندات والصكوك المطروحة في عام 2023		1,100	550	550	2,200	2,200	1,100	7,700
الدين المستحق الحالي كما في 31 ديسمبر 2023		4,850	4,300	2,050	2,200	2,200	1,100	16,700

جميع الأرقام بالمليون درهم إماراتي

صنـــدوق محمـــد بن راشـــد للابتكـــار 2023

يدعم صندوق محمد بن راشد للابتكار أحد مبادرات وزارة المالية، منظومة الابتكار والمبتكرين بشكل يعمل على تسريع انتقال دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اقتصاد مزدهر قائم على المعرفة ويهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية الابتكار الوطنية وتوفير بيئة ممكنة للمبتكرين لتطوير حلول مبتكرة لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية والمحلية، وسد فجوة تمويل مشاريع الابتكار، واستقطاب أفضل المواهب في الدولة ومن أنحاء العالم.

ويتخصص الصندوق بدعم أصحاب المشاريع الاستثنائية التي تمتلك أفكاراً مبتكرة، ويعمل على مساعدة المبتكرين في إنجاح مشاريعهم، وتقديم يد العون لهم من أجل تخطي التحديات التي يواجهونها من خلال برامج الصندوق المتمثلة في برنامج خطة الضمانات، وبرنامج المسرع.

يوفر برنامج الضمانات للمبتكرين إمكانية الحصول على دعم مالي من خلال ضمانات ائتمان لتنمية مشاريعهم الابتكارية، بينما يهدف برنامج المسرع إلى دعم المبتكرين ومساندتهم بالموارد والخدمات المصممة خصيصاً لتسريع نمو أعمالهم وضمان تحقيق أهدافهم.

من مميزات برنامج خطة الضمانات التابع للصندوق

- ضمانات مدعومة من الحكومة بتكلفة منخفضة وشروط ميسرة
- فترات سداد مرنة
- بدون أية حقوق ملكية أو أسهم

من الخدمات التي يوفرها برنامج المسرع التابع للصندوق

- التوجيه الاستراتيجي للأعمال
- دراسة وتحليل نماذج الأعمال
- توفير إمكانية الوصول للعملاء والأسواق المختلفة
- دعم الحصول على التمويل
- تحديد أفضل استراتيجيات التوظيف

5 مشاريع لضمان الحوكمة الرشيدة:

دفعة قوية للابتكار وتحسين الخدمات

1 إنشاء **منصة بحيرة البيانات** لتخزين جميع البيانات المالية والأنظمة المعمول بها في وزارة المالية بما يضمن دقة البيانات التحليلية.

2 الاعتماد على شاشات التقارير الذكية وهو نظام يهدف لأتمتة التقارير الصادرة من الأنظمة المعمول بها في الوزارة عبر الربط ببحيرة البيانات وعرض البيانات بطريقة آلية.

3 إنشاء شاشات خاصة ومنحها إلى عدة جهات اتحادية بناء على طلبها.

4 إطلاق مشروع أتمتة العمليات بهدف أتمتة إجراءات العمل بتقنية الروبوتات حيث **تم أتمتة 55 إجراء** من مختلف إدارات الوزارة.

5 تحديث سياسات البيانات والعمل على تحسين جودتها.

تنظيم الأصول الحكومية الاتحادية

1. تعزيز المركز المالي للحكومة الاتحادية بقاعدة بيانات الأصول العقارية من خلال تقييم الأملاك العقارية الاتحادية وفقاً لمعايير التقييم الدولية والمعايير المحاسبية المعتمدة في الحكومة الاتحادية.

2. مراجعة وتطوير السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة الأصول الحكومية.

3. تطبيق نظام تتبع الأصول على مستوى الحكومة الاتحادية لـ 25 جهة اتحادية.

تحديث النظام الضريبي

1 استحداث قطاع **السياسات الضريبية** ضمن هيكل الوزارة التنظيمي بهدف تحديث النظام الضريبي للدولة.

2 إعداد وتصميم السياسة الضريبية لضريبة الشركات.

3 إشراك الجمهور بمميزات السياسة الضريبية بشكل تفصيلي من خلال إطلاق المرحلة التشاورية الإلكترونية لمشروع ضريبة الشركات.

4 عقد العديد من جلسات التوعية للجمهور والإعلام لشرح أحكام قانون ضريبة الشركات.

5 إطلاق مشروع الفوترة الإلكترونية.

الالتزام بمعايير الأرشفة المالية

إصـــدار
1429
أمـــر شـــراء

بقيـــمة
44,399,975
درهـــم

تكريـم وزارة الماليـة
مـن قبـل الأرشـيف
والمكتبـة الوطنيـة

نشـر
78
منـاقصـة

تطوير الإجراءات المحاسبية

1 تعمل وزارة المالية على تطوير الإجراءات المحاسبية من خلال تطوير الآليات المعمول بها في الأنظمة المالية الإلكترونية علاوة على التنسيق مع باقي الجهات الاتحادية حول حصر الأصول والمباني والتي لها أثر كبير في عكس الموقف المالي للحكومة الاتحادية، وذلك في إطار عمليات التحول من الأساس المحاسبي القائم على الأساس النقدي المعدل إلى أساس الاستحقاق تطبيقاً للقوانين والقرارات الصادرة حول ذلك ما يجسد الهدف الاستراتيجي للوزارة في آليات تحسين كفاءة وفعالية الميزانية وإدارة المركز المالي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية.

2 وضعت وزارة المالية خطة شاملة حول تطبيق الأنظمة المالية الإلكترونية على الجهات الاتحادية المنشأة مؤخراً، وذلك في إطار عمليات الارتقاء بهذه الأنظمة المطبقة في إعداد وتنفيذ الميزانية.

الشـــراكة مـع القطـــاع الخـــاص تدعـم نمـــــو الاقتصـــــاد الوطنـــــي واستدامتـــه.

سعادة يونس حاجي الخوري
وكيل وزارة المالية

في مسيرة نجاح وتفوق مستمر منذ أكثر من خمسة عقود، تميزت وزارة المالية بكفاءة وفعالية استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز تنافسية القطاع المالي لدولة الإمارات ليصبح من أفضل القطاعات المالية أداء على مستوى العالم، مستندة إلى توجيهات القيادة الرشيدة بتحقيق اقتصاد مستقر ومتنوع من خلال خطط وأهداف طموحة طوعت فيها الوزارة إمكاناتها لأداء جميع المهام، حيث حققت في عام 2023 إنجازات غير مسبوقة على كافة المستويات وبما يلبي تطلعاتها بالسعي للارتقاء بأدائها في الإدارة المالية، تحت قيادة **سمو الشيخ مكتوم بن محمد آل مكتوم** النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية.

إن الابتكار يشكل جزءاً رئيساً من نهجنا لتعزيز الموارد المالية وتنويعها لضمان استمرارية دعم التنمية في وطننا، وتحقيق التميز العالمي وتعزيز المكانة الدولية لدولة الإمارات كنموذج لأفضل الممارسات في إدارة الشؤون المالية والاقتصادية، كما نعتمد حلولاً مالية مبتكرة وداعمة لمختلف القطاعات وخصوصاً بالاقتصاد الرقمي لتمكين المتعاملين من الأفراد والجهات الاتحادية والشركات الخاصة من الحصول على خدمات بسلاسة وكفاءة تامة، وذلك من خلال إطلاق المرحلة الثالثة لمنصة المشتريات الرقمية الحكومية، وإطلاق مبادرات التحول الرقمي بحلول الميتافيرس والذكاء الاصطناعي، وذلك يجسد التزام الوزارة بتقديم خدمات فائقة الجودة ضمن مساعيها لتعزيز مكانة الدولة كمركز عالمي للابتكار.

وضمن اهتمامها بتطوير البنية التشريعية والقانونية المالية للدولة، بما يدعم الاستقرار المالي ويضمن ثقة المستثمرين، فإن أبرز ما أنجزته الوزارة في 2023، إصدار نحو 25 قراراً ودليلاً توضيحياً استكمالاً للإجراءات التنظيمية للمرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 الخاص بالضريبة على الشركات والأعمال والذي يضع الأساس التشريعي لفرض ضريبة اتحادية على أرباح الشركات والأعمال، وكذلك تم استحداث آلية جديدة ومطورة لتنظيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق اقتصاد مستدام وتنويع الموارد المالية، وذلك ترجمة للقانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2023 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص، ما يعزز مستوى الكفاءة في تنفيذ الأعمال والمشروعات الحكومية ويرتقي بجودة الخدمات المقدمة للجمهور، كما واصلت وزارة المالية عمليات تطوير الإجراءات المحاسبية، بما في ذلك التحول من الأساس النقدي المعدل إلى أساس الاستحقاق، تطبيقاً للقوانين والقرارات الصادرة بهذا الشأن بما يضمن أفضل الممارسات العالمية في المحاسبة الحكومية، وكل ذلك يسهم في تعزيز تنافسية الدولة ودعم نمو الاقتصاد الوطني، وفق رؤية **نحن الإمارات 2031**، كما تحرص الوزارة على تعزيز الحوكمة المالية لضمان إدارة فعالة وشفافة للموارد المالية العامة.

ومن خلال مشاركتها الفعّالة والمؤثرة على الصعيد العالمي، ساهمت الوزارة في صياغة وتشكيل مستقبل الأجندة العالمية، حيث شاركت مع وفد الدولة في اجتماعات المسار المالي لمجموعة العشرين في الهند، وأسهمت في الاجتماعات الاستثنائية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في المغرب، واجتماعات الربيع 2023 للمجموعة ذاتها في واشنطن، ما يعكس حرصها على تحقيق التعاون الدولي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي.

أداء المؤشرات والمبادرات
الاستراتيجية للعام 2023

ابتكار واستباقية ومرونة مالية

أهداف الخطة الاستراتيجية للوزارة

تضمنت الخطة الاستراتيجية 2023-2026 أهدافاً طموحة وضعت أطراً واضحة لتحقيق رؤية الوزارة من خلال أهدافها الاستراتيجية والرئيسية والممكنات الحكومية.

بلغ الأداء العام لوزارة المالية بنهاية العام 2023

%95.8

وفيما يلي إنجاز الأهداف الاستراتيجية المعتمدة:

الأهداف الاستراتيجية

الهدف الأول | تمكين الأداء المالي المتميز في الحكومة الاتحادية

القيمة المحققة

%97.1

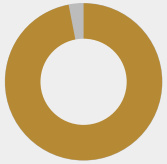

تم تحقيق

- تصميم خارطة الطريق للمالية العامة
- تعزيز القدرات التحليلية
- ضمان الإدارة المالية السليمة

وصف الهدف: رفع وتعزيز دور وزارة المالية في الحكومة الاتحادية، وتحديداً في تنفيذ الميزانية، والاستراتيجية المالية الوطنية والخدمات الاستشارية في الإدارة المالية.

الهدف الثاني | ضمان الاستدامة المالية لمستقبل شمولي

القيمة المحققة

%70

تم تحقيق

- إدارة الدين العام
- تصميم سياسات ضريبية متزنة ومواكبة للتطورات المحلية والدولية

وصف الهدف: ضمان مرونة الحكومة وقدرتها على تجاوز الكوارث والأزمات في المستقبل من خلال برامج الطوارئ وتنويع اقتصادها.

الهدف الثالث | تعزيز المرونة المالية الوطنية

القيمة المحققة

%100

تم تحقيق

- تطوير برنامج التعاون مع الوزارات المالية على مستوى العالم في مجال المالية العامة
- تصميم إطار عمل للاستجابة للحالات الطارئة والتعافي في المجال المالي

وصف الهدف: ضمان مرونة الحكومة وقدرتها على تجاوز الكوارث والأزمات في المستقبل من خلال برامج الطوارئ وتنويع اقتصادها.

الأهداف الرئيسية

الهدف الأول | وضع السياسة المالية المستدامة

القيمة المحققة

%99.6

تم تحقيق

- تطوير التخطيط المالي للحكومة الاتحادية
- استدامة المالية العامة وإدارة المخاطر
- إعداد ومراجعة القوانين والسياسات المالية

وصف الهدف: ضمان الاستدامة المالية من خلال التخطيط المالي وتنفيذ الميزانية الاتحادية وإدارة التدفقات النقدية والميزانية العامة للاتحاد وتصميم سياسات المالية العامة.

الهدف الثاني | تعزيز النمو الاقتصادي وبيئة الأعمال التنافسية

القيمة المحققة

%100

تم تحقيق

- إدارة ومتابعة اللجان والمصالح المالية للحكومة في الشركات والمؤسسات والمنظمات
- تعزيز تنافسية بيئة الأعمال

وصف الهدف: ضمان استمرار تنافسية اقتصاد دولة الإمارات ودعم القطاعات الحيوية ذات الأولوية من خلال المشاريع التي يتم تصميمها بشكل متكامل بما يحقق التنافسية والنمو المستهدف.

الهدف الثالث | تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية

القيمة المحققة

%100

تم تحقيق

- تعزيز المصالح المالية على المستوى الدولي
- تفعيل فرص ومميزات التكامل المالي والاقتصادي الخليجي المشترك
- تنمية وتعزيز العلاقات في مواضيع الضرائب الدولية

وصف الهدف: تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية الفعالة من خلال الشراكات مع المنظمات المالية الدولية والامتثال للمعايير ذات الصلة والتفاوض لإبرام الاتفاقيات التي تتواءم مع التوجهات الحكومية بما يحقق الاستباقية والريادة.

الهدف الرابع | تعزيز الثقة والشفافية

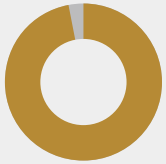

القيمة المحققة

%98

تم تحقيق

- تحسين وتطوير آليات وأدوات التخطيط وتنفيذ الميزانية
- إدارة وحوكمة البيانات المالية
- إعداد وإدارة العمليات المالية للحكومة الاتحادية
- تعزيز ورفع كفاءة عمليات المشتريات الحكومية

وصف الهدف: تعزيز الثقة والشفافية من خلال التركيز على اعتماد آليات الشفافية والمساءلة في المالية العامة وتصميم المعايير والإجراءات المحاسبية التي تتماشى مع القيم التي حددتها وزارة المالية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

أهداف الممكنات الحكومية

الهدف الأول | استقطاب وتمكين أفضل المواهب البشرية، وتقديم خدمات مؤسسية وبنية رقمية كفؤة وفعالة

القيمة المحققة

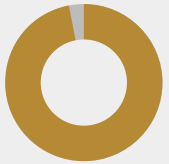

وصف الهدف: التركيز على بناء القدرات الداخلية لوزارة المالية لمعالجة الفجوات في المواهب بالإضافة إلى الاستفادة من الاستثمارات التقنية الحالية في وزارة المالية لخدمة احتياجاتها بشكل أفضل.

تم تحقيق

- قيادات المالية ومهارات المستقبل
- تصميم إطار استقطاب الكفاءات والمواهب والمحافظة عليها
- تطوير إطار عمل الذكاء الاصطناعي في الوزارة
- إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية
- إدارة المشتريات وفق أفضل الممارسات العالمية
- تطبيق أفضل ممارسات الموارد البشرية
- ضمان تطبيق معايير الجودة والتميز المؤسسي
- ضمان تحقيق الاتصال الداخلي والخارجي
- تطبيق أفضل الممارسات العالمية فى القيادة
- وضع وتطوير الخطة الاستراتيجية وقياس الأداء
- توفير أفضل الخدمات القانونية
- توفير أحدث خدمات تقنية المعلومات
- توفير خدمات مشتركة لكافة الوحدات التنظيمية بكفاءة عالية

الهدف الثاني | تعزيز ممارسات الابتكار القائمة على المرونة والاستباقية والجاهزية ضمن منظومة العمل

القيمة المحققة

تم تحقيق

- ترسيخ أفضل ممارسات الابتكار وإدارة التغيير
- إدارة الابتكار المؤسسي
- استشراف المستقبل

وصف الهدف: تبني أفضل الممارسات في الفعالية التشغيلية، والممارسات الإدارية لتعزيز الابتكار في مكان العمل في وزارة المالية.

أهم وأبرز المؤشرات والمبادرات والإنجازات الاستراتيجية وفقاً للأهداف ونسب إنجازها

منصة المشتريات الرقمية نموذج متميز

1 زيادة رضا المتعاملين لتصل إلى **%84**

استناداً إلى نتائج استطلاع نبض المتعامل

2 مؤشرات الأداء الاستراتيجية ونسب الإنجاز:

- **%100** عدد فئات الكتالوج الجديدة التي تم إضافتها على منصة المشتريات الرقمية
- **%80** نسبة إنفاق الجهات الاتحادية من الكتالوج
- **%100** عدد التقارير بشأن التزام الجهات الاتحادية باستخدام الكتالوج
- **%100** نسبة التزام تنفيذ خطة التدريب المقررة للجهات الاتحادية لمنصة المشتريات الرقمية
- **%100** نسبة تطوير خاصية التقارير والتوقيع الإلكتروني على منصة المشتريات الرقمية
- **%100** نسبة تطوير آلية تقييم أداء الموردين على منصة المشتريات الرقمية
- **%100** نسبة تطوير أداة تصفية بيانات الموردين في سجل الموردين الاتحادي وتنفيذها (Data Cleansing)
- **%100** نسبة إجراء التحسينات في سجل الموردين الاتحادي

حوكمة السياسات المالية الكلية - خارطة طريق

المبادرات والمؤشرات الاستراتيجية والتشغيلية:

المؤشـر	النوع	الإنجاز حسب المستهدف
إعداد نموذج للسيناريوهات المحتملة في الحالات الطارئة والأزمات	تشغيلي	%100
إعداد مقارنة معيارية للتجارب الدولية في التعامل مع الحالات الطارئة والأزمات	استراتيجي	%20
إعداد دراسة حول الأطر الناظمة للإدارة المالية في الحالات الطارئة	تشغيلي	%100
إعداد مقارنة معيارية للتجارب الدولية في مجال الأطر الناظمة للإدارة المالية في الحالات الطارئة	استراتيجي	%20
تصميم نطاق العمل لتطوير الإطار المالي متوسط المدى على مستوى الحكومة الاتحادية	تشغيلي	%100
تطوير دليل إعداد إطار مالي متوسط المدى على مستوى الحكومة الاتحادية	استراتيجي	%20
عدد الدراسات والتقارير والعروض الخاصة بالسياسات المالية والاقتصادية ذات الصلة بعمل الوزارة	تشغيلي	20
نسبة إنجاز العمل الخاص بمؤشرات التنافسية في المجال المالي التي ستعمل عليها الوزارة	تشغيلي	%100

المؤشـر	النوع	الإنجاز حسب المستهدف
عدد الفعاليات التي ستعقدها الوزارة بالتعاون مع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء	تشغيلي	4
نسبة إنجاز تنفيذ توصيات اجتماعات مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية خلال عام 2023	تشغيلي	%70
عدد التقارير والمذكرات المرفوعة لمجلس الوزراء عن عام 2022	تشغيلي	2
عدد تقارير البيانات الموحدة التي تم نشرها على مستوى الدولة	تشغيلي	5
نسبة إنجاز مشروع الميزانية العمومية على مستوى الدولة	تشغيلي	%87
عدد تقارير البيانات المالية الشهرية وفقا لمتطلبات الانضمام للمعيار الخاص لنشر البيانات SDDS	تشغيلي	12
نسبة الالتزام بتوفير البيانات المالية الموحدة وفقا لمتطلبات الجهات المحلية والدولية	تشغيلي	%100

الحوكمة والامتثال

إدارة مالية فعالة وشفافة

مجلس المعايير المحاسبية للحكومة الاتحادية

تتضمن مهام المجلس مراجعة وتطوير معايير المحاسبة في الحكومة الاتحادية والسياسات والإجراءات الخاصة بها. ودراسة مشروع إطار مفاهيم المحاسبة الحكومية وتطويره. ودراسة ومراجعة ما يصدر عن المجالس ذات الصلة بالمعايير المحاسبية بما في ذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS Board) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

أبرز إنجازات المجلس لعام 2023

1. تحديث دليل المعايير المحاسبية بما يتماشى مع التعديلات الأخيرة الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، ضماناً لمواءمة البيانات المالية للحكومة الاتحادية مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

2. إعادة هيكلة وترقيم دليل المعايير المحاسبية للحكومة الاتحادية وتحديث الإشارات المرجعية ضمن كل معيار بما يتواءم مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS).

3. إضافة المعايير المحاسبية الصادرة مؤخراً من مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وهي:

- **IPSAS 41** بشأن الأدوات المالية.
- **IPSAS 42** بشأن المنافع الاجتماعية.
- **IPSAS 43** بشأن العقود الايجارية.
- **IPSAS 44** بشأن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة.

تحرص وزارة المالية على تعزيز الحوكمة المالية في الدولة لضمان إدارة فعالة وشفافة للموارد المالية العامة، وذلك من خلال هيئات تختص بتنسيق السياسات وتحقيق الأهداف المالية بكفاءة، ويأتي في مقدمتها مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية الذي تشكل بقرار مجلس الوزراء رقم 39 لسنة 2008 ويؤدي دوراً بارزاً في تعزيز كفاءة وفعالية العمل المالي الحكومي بما يتماشى مع أولويات الدولة لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة، ولجنة إعادة التنظيم المالي التي تشكلت بقرار مجلس الوزراء رقم 4 لسنة 2018، حيث تعمل على إعادة التنظيم المالي للمؤسسات والشركات العاملة في الدولة وإعادة الهيكلة المالية للشركات المتعثرة وحالات الإفلاس، إلى جانب لجنة الميزانية العامة التي تلعب دوراً حيوياً في تطوير الأداء المالي للحكومة الاتحادية من خلال التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية العامة بحيث تضمن استخدام الموارد بشكل مستدام.

تنسيق السياسات المالية الحكومية

تتضمن مهام مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية الإشراف على جمع البيانات والتقارير المالية الحكومية على مستوى الدولة، والإشراف على إعداد السياسات المالية الحكومية، ورفع تقارير سنوية بأعمال المجلس إلى مجلس الوزراء، وتتولى وزارة المالية سكرتارية المجلس ومتابعة تنفيذ توصياته وقراراته

أبرز إنجازات المجلس لعام 2023

1. **جمع وإعداد البيانات المالية لدولة الإمارات،** حيث تم عقد 11 اجتماعاً وورشة عمل بشأن توحيد البيانات للجهات المعنية.
2. **مشاركة الدولة في المنصة العالمية لمؤشرات تغير المناخ** التي أطلقها صندوق النقد الدولي من خلال التنسيق مع الدوائر المالية في حكومات الإمارات لتوفير بيانات الإنفاق على المناخ والبيئة للأعوام 2015 – 2022.
3. **متابعة التطورات النقدية والمصرفية مع مصرف الإمارات المركزي** واستعراض تطورات السوق المالي في الدولة وتقرير عمليات أدوات السياسة النقدية.
4. **التعاون مع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء** لرفع مؤشرات تنافسية الدولة من خلال توفير البيانات المالية.
5. **الاطلاع على أفضل الممارسات الحكومية**.
6. **زيارة بعثة مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي**.
7. المشاركة في الاجتماعات السنوية لمبادرة الإحصاءات العربية **(عربستات)**.
8. **المشاركة في الاجتماع الإقليمي لكبار مسؤولي الميزانية** لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لجنة الميزانية العامة للاتحاد ترسخ المرونة المالية

تشمل مهام هذه اللجنة دراسة وتنسيق المواضيع المتعلقة بالميزانية العامة للاتحاد، وتطوير الأداء الحكومي وعلاقات الدولة الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية والهيئات والمنظمات والصناديق الإقليمية والدولية بما يحقق الصالح العام للدولة، حيث عقدت اللجنة 3 اجتماعات في 2023، لمناقشة المواضيع المتعلقة بالميزانية.

من أبرز القرارات والإنجازات

1. متابعة الوضع النقدي والتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية، حيث وجهت اللجنة بتعزيز الاحتياطي النقدي للحكومة الاتحادية.
2. الموافقة على تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية 2024 وهي السنة الثالثة من خطة ميزانية السنوات 2022-2026.
3. الموافقة على الميزانية التكميلية للجهات الاتحادية للسنة المالية 2023.
4. الموافقة على زيادة أسقف ميزانيات بعض الجهات الاتحادية لتنفيذ مشاريع تطويرية.

لجنة الميزانية العامة للاتحاد تعقد اجتماعها التاسع لمناقشة مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2024

بحضور **سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان**، نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير ديوان الرئاسة، عقد **سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم**، النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية الاجتماع التاسع للجنة الميزانية العامة للاتحاد لمناقشة مشروع الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية 2024.

لجنة إعادة التنظيم المالي

هي الجهة المشرفة على إعادة التنظيم المالي لكافة المؤسسات والشركات العاملة في الدولة، وتتولى وضع قائمة معتمدة للخبراء المعنيين في شؤون إعادة التنظيم المالي والإفلاس بالدولة، وإنشاء وتنظيم سجل للأشخاص الصادرة بحقهم أحكام، بالإضافة إلى تنظيم ورعاية المبادرات التي من شأنها رفع مستوى الوعي العام بقانون الإفلاس.

أبرز البيانات والإحصائيات عن اللجنة

1. 9 اجتماعات عقدتها اللجنة على مدى 3 سنوات بواقع 3 اجتماعات كل سنة.
2. 2 لجنة منبثقة عنها هما القانونية والفنية.
3. إنشاء مجلس تشاوري من الخبراء العالميين في مجال الإفلاس.
4. اعتماد دليل شروط ومعايير القيد في قائمة الخبراء المعتمدين لدى اللجنة.
5. إطلاق نظام اختبارات لتقييم الخبراء.
6. إطلاق الموقع الإلكتروني الرسمي للجنة **frc.gov.ae**
7. تصميم برنامج لإجراءات التقديم على خدمة إعادة التنظيم المالي.
8. تعديل قانون الإفلاس وفق أفضل المعايير الدولية.
9. إعداد ورش عمل ودورات تدريبية للقضاة والخبراء بالتعاون مع البنك الدولي والجهات المتخصصة للتعريف بقانون الإفلاس وتفسير أحكامه.

التدقيق الداخلي يرتقي بالضوابط الرقابية ويسهم في استدامة الأداء

الرقابة الداخلية

1. اعتمدت وزارة المالية نظاماً للرقابة الداخلية – باعتباره جزءاً أساسياً في هيكل حوكمة الوزارة يعزز من قدرتها على إنجاز أهدافها الاستراتيجية الخاصة بإدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية.

2. استندت الوزارة في تطوير إطار الرقابة إلى أفضل الممارسات الصادرة عن منظمة المؤسسات الراعية COSO وتبني نموذج الخطوط الثلاثة الذي يقدمه معهد المدققين الداخليين IIA.

3. يسهم نظام الرقابة الداخلية في الحفاظ على استمرارية واستدامة الأداء وتطويره، ويهدف إلى:

- ضمان سلامة وموثوقية العمليات المالية.
- الالتزام والامتثال للأنظمة والقوانين والسياسات الداخلية.
- إدارة العمليات بكفاءة وفعالية.
- تحديد وتقييم المخاطر الرئيسية وإدارتها.
- دعم القيم الأخلاقية وتوفير بيئة عمل آمنة.
- ترسيخ مبادئ صنع القرار السليم.

مكتب التدقيق الداخلي

- تم تأسيس مكتب التدقيق الداخلي في الوزارة وإلحاقه مباشرة بالقيادة، حيث يوفر مكتب التدقيق الداخلي ضماناً موضوعيًا ومستقلًا بشأن أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الوزارة، بالإضافة إلى الأنشطة الاستشارية المصممة لإضافة قيمة وتحسين العمليات التشغيلية.
- يلتزم المكتب بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين العالمي، فقد حصل المكتب على شهادة التوافق الكلي مع هذه المعايير في عام 2022 من قبل جمعية المدققين الداخليين بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- يحافظ مكتب التدقيق الداخلي على استقلاليته عن الإدارة التنفيذية من خلال ارتباطه الوظيفي بالوزير. ومن خلال ميثاق التدقيق الداخلي الذي يتم مراجعته واعتماده بصفة دورية.
- خلال عام 2023، أصدر مكتب التدقيق الداخلي عدة تقارير تلخص نتائج عمليات التدقيق المكتملة بالإضافة إلى التقرير السنوي للتدقيق الداخلي.

نتائج أعمال مكتب التدقيق الداخلي

%100
إنجاز خطة التدقيق

%100
مراجعة وتقييم المخاطر المؤسسية وتحديثها

%100
مكتبة إلكترونية للتشريعات

50
منشوراً توعوياً

16
استشارة

5
ورش متخصصة في مكافحة الاحتيال

4
جلسات نقل معرفة

2
اجتماعات مقارنات معيارية

2
استقبال وفود منظمات وهيئات دولية:

- إدارة التدقيق الداخلي بالهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
- مكتب التقييم المستقل- بنك التنمية الجديد

إدارة المخاطر

إطار إدارة المخاطر

1 يتم مراجعة وتحديث إطار إدارة المخاطر المؤسسية والسياسات ذات الصلة بشكل دوري بما يتفق مع مواصفة الأيزو لإدارة المخاطر 31000.

2 وضع إجراءات واضحة لتحديد المخاطر وضمان اتباع آلية موحدة ومنظمة لحصر المخاطر وتقييمها وإدارتها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها.

مكافحة الاحتيال

يدير مكتب التدقيق الداخلي منظومة داخلية لمكافحة الاحتيال والفساد الإداري والحد من المخاطر من خلال الموقع الإلكتروني والتطبيق الذكي للوزارة واللذان يوفران **خدمة تقديم البلاغات السرية بشأن الحالات المشبوهة** لتمكن جميع أصحاب المصلحة من تقديم بلاغات عن أية انتهاكات متعلقة بالفساد دون أدنى خوف أو مساءلة.

مؤتمر مكافحة الاحتيال

استضافت وزارة المالية مؤتمر مكافحة الاحتيال في الشرق الأوسط 2023 برعاية الوزارة وبالشراكة مع جمعية محققي الاحتيال المعتمدين **ACFE** والذي حضره ما يزيد عن **190 متخصصاً من 13 دولة**.

سياسات وتشريعات وقرارات مالية

ريـــادة التشـــــريع

أولت القيادة الرشيدة لدولة الإمارات اهتماماً بالغاً بتطوير البنية التشريعية والقانونية للدولة وتحقيق التكامل لكافة الأحكام والقواعد القانونية بما يدعم الاستقرار المالي ويعزز من تنافسية دولة الإمارات في المحافل الدولية كأحد أهم مراكز المال والأعمال في العالم، فضلاً عن أهمية هذه التشريعات في ضمان حقوق المستثمرين وتعزيز ثقتهم، حيث شهد عام 2023 إنجازات هامة على صعيد البنية التشريعية والقانونية المالية للدولة، منها العديد من القرارات التنظيمية لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال (قانون ضريبة الشركات)، وفيما يلي أبرز هذه التشريعات والقرارات:

قوانيـن اتحاديـة

القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2023 بشـأن المشـتريـات في الحكومـة الاتحاديـة

تاريخ الإصدار: 27 نوفمبر 2023

أول قانون ينظم الإطار العام للمشتريات في حكومة دولة الإمارات

ويهدف إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية المتقدمة والمرنة وتحديد المبادئ والضوابط والمعايير لعمليات الشراء في الحكومة وتعزيز وتوجيه عمليات الشراء في الجهات الاتحادية، بما يتواءم مع الأجندة الرقمية للحكومة، وتفعيل أنظمة المشتريات الرقمية وتنفيذ أفضل السياسات والممارسات الرائدة عالمياً في جميع مراحل عملية الشراء، بالإضافة إلى ضمان المساواة والمعاملة العادلة وعدم التمييز بين الموردين المشاركين، وإشراك أصحاب العلاقة المعنيين والمشاركين في عملية الشراء لدى الجهات الاتحادية وتأكيد تنفيذهم للعمليات بكفاءة وفعالية لضمان الجودة وتحقيق كفاءة الإنفاق.

القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2023 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص

تاريخ الإصدار: 27 نوفمبر 2023

أول قانون ينظم الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص

ويهدف إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في المشاريع التنموية والاستراتيجية، وزيادة الاستثمار في المشاريع ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، وتمكين الحكومة من تنفيذ مشاريعها الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية، والاستفادة من الطاقات والخبرات المالية والإدارية والتنظيمية والفنية والتكنولوجية المتوفرة لدى القطاع الخاص، بما يمكن المجتمع من الحصول على أفضل الخدمات وبشكل يحقق أفضل قيمة مقابل التكلفة، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات العامة، مع ضمان إدارة فاعلة لتطوير تلك الخدمات، ونقل المعرفة والخبرة من القطاع الخاص إلى الجهات الاتحادية، وتدريب وتأهيل موظفي الجهات الاتحادية في الدولة على إدارة وتشغيل المشاريع.

مرسوم بقانون اتحادي رقم (35) لسنة 2023 في شأن أملاك الاتحاد

تاريخ الإصدار: 28 سبتمبر 2023

أول قانون ينظم الأصول الحكومية الاتحادية داخل الدولة وخارجها

إصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم (35) لسنة 2023 في شأن أملاك الاتحاد، الذي يهدف إلى إنشاء غطاء تشريعي محكم ينظّم أملاك الحكومة الاتحادية وما يتعلق بها من إجراءات وضوابط وأحكام، وضمان مواءمة عملية إدارة أملاك الحكومة الاتحادية مع أفضل الممارسات العالمية لدعم مؤشر التنافسية.

كما شهد عام 2023 إصدار خمسة قوانين اتحادية هي:

- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2023** بشأن إنشاء وتنظيم مجلس الاستقرار المالي.
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2023** بشأن العهدة.
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2023** في شأن التأجير التمويلي.
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (51) لسنة 2023** بشأن إعادة التنظيم المالي والإفلاس.
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (57) لسنة 2023** بشأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية.

قرارات لمجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم (49) لسنة 2023

في شأن تحديد فئات الأعمال أو أنشطة الأعمال التي يمارسها الشخص الطبيعي المقيم أو غير المقيم التي تخضع لضريبة الشركات.

قرار مجلس الوزراء رقم (56) لسنة 2023

بشأن تحديد صلة الشخص غير المقيم في الدولة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

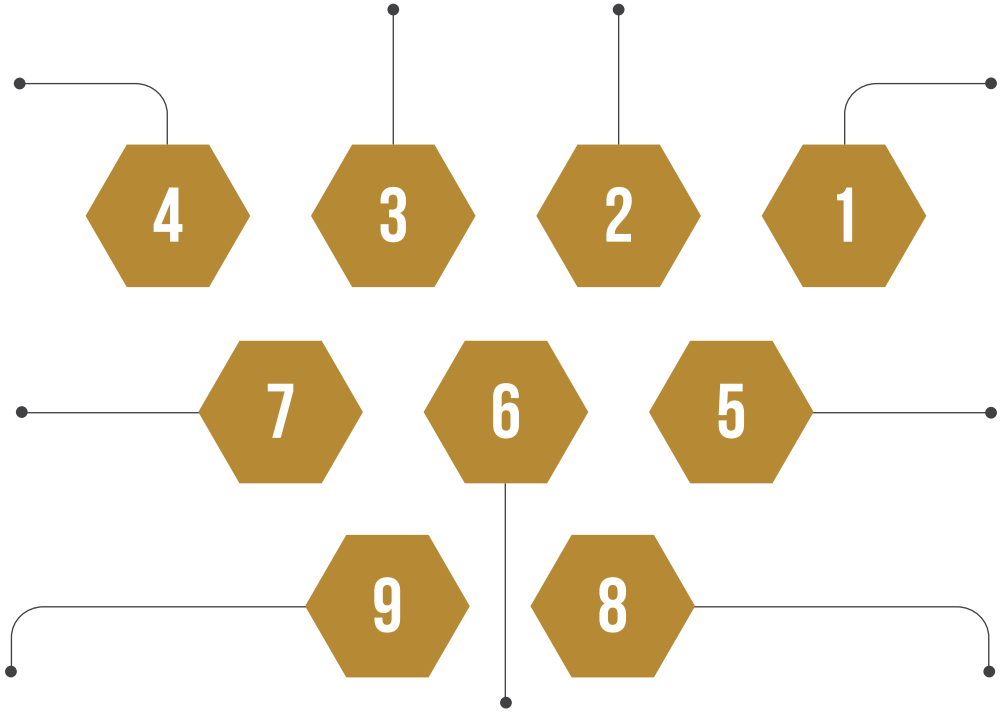

قرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2023

في شأن جهات النفع العام المؤهلة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2023

في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2022 بشأن الإجراءات الضريبية.

قرار مجلس الوزراء رقم (75) لسنة 2023

في شأن الغرامات الإدارية للمخالفات المرتبطة بتطبيق المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

قرار مجلس الوزراء رقم (108) لسنة 2023

بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2017 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الضريبة الانتقائية.

قرار مجلس الوزراء رقم (69) لسنة 2023

في شأن تنظيم إصدار الضمان الحكومي.

قرار مجلس الوزراء رقم (101) لسنة 2023

بتعديل جدول الجهات الخيرية المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (55) لسنة 2017 في شأن الجهات الخيرية التي يجوز لها استرداد ضريبة المدخلات.

قرار مجلس الوزراء رقم (81) لسنة 2023

في شأن شروط صناديق الاستثمار المؤهلة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

القرارات التنظيمية لوزارة المالية بشأن ضريبة الشركات

أصدرت وزارة المالية نحو 25 قراراً تنظيمياً لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم 47 لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال (قانون ضريبة الشركات) وذلك بهدف تقديم توضيحات وإرشادات للأعمال حول القرارات المهمة مثل تسهيلات الأعمال الصغيرة، والمجموعات الضريبية، وقواعد قيود خصم الفائدة، كما أصدرت دليلاً توضيحياً للمرسوم والذي يضع الأساس التشريعي لفرض ضريبة اتحادية على أرباح الشركات والأعمال والذي يُطبّق على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد تاريخ 1 يونيو 2023، ومن أبرز القرارات:

1. **قرار وزاري رقم (27) لسنة 2023** بشأن تنفيذ بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (85) لسنة 2022 بشأن تحديد الموطن الضريبي
2. **قرار وزاري رقم (43) لسنة 2023** في شأن الاستثناء من التسجيل الضريبي لغايات المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال
3. **قرار وزاري رقم (68) لسنة 2023** في شأن معاملة جميع الأعمال وأنشطة الأعمال التي تمارسها الجهة الحكومية كشخص واحد خاضع للضريبة
4. **قرار وزاري (73) لسنة 2023** في شأن تسهيلات الأعمال الصغيرة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال
5. **قرار وزاري رقم (82) لسنة 2023** في شأن تحديد فئات من الخاضعين للضريبة الملزمين بإعداد قوائم مالية مدققة والاحتفاظ بها لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال
6. **قرار وزاري رقم (83) لسنة 2023** في شأن تحديد شروط عدم اعتبار وجود شخص طبيعي في الدولة سبباً بأن تصبح للشخص غير المقيم منشأة دائمة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال
7. **قرار وزاري رقم (97) لسنة 2023** في شأن متطلبات الاحتفاظ بمستندات التسعير التحويلي لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال
8. **قرار وزاري رقم (105) لسنة 2023** في شأن تحديد الشروط التي تُجيز استمرار اعتبار الشخص كشخص معفى، أو توقف اعتباره كشخص معفى من تاريخ مختلف لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال
9. **قرار وزاري رقم (114) لسنة 2023** في شأن المعايير والطرق المحاسبية لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال
10. **قرار وزاري رقم (115) لسنة 2023** في شأن صناديق المعاشات الخاصة وصناديق التأمينات الاجتماعية الخاصة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال

11 **قـرار وزاري رقـم (116) لسـنة 2023** فـي شـأن إعفـاء المشـاركة لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 فـي شـأن الضريبـة علـى الشـركات والأعمـال

12 **قـرار وزاري رقـم (120) لسـنة 2023** فـي شـأن التعـديلات بموجـب الأحـكام الانتقاليـة لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 فـي شـأن الضريبـة علـى الشـركات والأعمـال

13 **قـرار وزاري رقـم (125) لسـنة 2023** فـي شـأن المجموعـة الضريبيـة لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 فـي شـأن الضريبـة علـى الشـركات والأعمـال

14 **قـرار وزاري رقـم (126) لسـنة 2023** فـي شـأن القاعـدة العامـة لقيـود خصـم الفائـدة لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 فـي شـأن الضريبـة علـى الشـركات والأعمـال

15 **قـرار وزاري رقـم (127) لسـنة 2023** فـي شـأن الائتـلاف المشـترك والشـراكة الأجنبيـة والمؤسسـة العائليـة لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 فـي شـأن الضريبـة علـى الشـركات والأعمـال

16 **قـرار وزاري رقـم (132) لسـنة 2023** فـي شـأن النقـل داخـل المجموعـة المؤهلـة لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 فـي شـأن الضريبـة علـى الشـركات والأعمـال

17 **قـرار وزاري رقـم (133) لسـنة 2023** فـي شـأن تسـهيلات إعـادة هيكلـة الأعمـال لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 فـي شـأن الضريبـة علـى الشـركات والأعمـال

18 **قـرار وزاري رقـم (134) لسـنة 2023** فـي شـأن القواعـد العامـة لتحديـد الدخـل الخاضـع للضريبـة لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 فـي شـأن الضريبـة علـى الشـركات والأعمـال

19 **قـرار وزاري رقـم (265) لسـنة 2023** فـي شـأن الأنشـطة المؤهلـة والأنشـطة المسـتبعدة لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 فـي شـأن الضريبـة علـى الشـركات والأعمـال

20 **قـرار وزاري رقـم (247) لسـنة 2023** بشـأن إصـدار شـهادة الموطـن الضريبـي لأغـراض الاتفاقيـات الدوليـة

4 قرارات لمجلس الوزراء بشأن تعزيز مساهمات الدولة في رؤوس أموال المنظمات والمؤسسات

1. الموافقة على مساهمة الدولة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) للفترة 2025-2027.
2. الموافقة على مشاركة الدولة في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر PRGT بمبلغ 200 مليون دولار والصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة RST بمبلغ 200 مليون دولار.
3. الموافقة على الاكتتاب في مبلغ الزيادة الثانية لرأس المال العام للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.
4. الموافقة على الاكتتاب في مبلغ الزيادة العامة الثالثة لرأس مال المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ 48.6 مليون درهم.

موازنـــة تعكـــس قـــوة الاقتصاد الوطني ووفرة واســتدامة المــوارد

سعادة سعيد راشد اليتيم

الوكيل المساعد لقطاع الميزانية والإيرادات الحكومية

اختتمت وزارة الماليـة العام 2023 بحزمـة واسـعة من النجاحات والإنجـازات على مختلف الأصعدة، بما في ذلك التميز الحكومي والتحول الرقمي والاستدامة المالية والخدمات العامة، حيث كرست الوزارة خلال العام 2023 جهودها لتعزيز المكتسبات والارتقاء بالطموحات للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات وتعزيز تنافسيتها العالمية.

واستهدفت وزارة المالية تحقيق التوازن المالي وضمان تنمية واستدامة الموارد المالية الحكومية لتحقيق النمو والاستقرار المالي للدولة عبر تبني استراتيجيات فعّالة، وهو ما يشكل ركناً أساسياً في تحقيق أهدافها طويلة المدى. ولذلك تولي الوزارة اهتماماً بالغاً للتعاون والتنسيق مع الهيئات الاتحادية المختصة لتحسين أساليب وإجراءات تحصيل الإيرادات الحكومية، وذلك بتطبيق أنظمة متطورة لتحصيل الإيرادات في الأوقات المحددة، لتعزيز الكفاءة المالية وحماية الأموال العامة.

وكان من أهم التطورات النوعية التي شهدتها الوزارة العام الماضي اعتماد خطة الميزانية العامة للاتحاد للأعـوام 2024-2026، بقيمـة إجماليـة 192 مليـار وبإجمـالي مصروفات بقيمـة (64,1) مليار درهـم، وإجمالي ايرادات بقيمة (65,7) مليار درهم، خصص منها 39% للشؤون الحكوميـة، 32% للتنميـة الاجتماعية، 10% للمعاشات، 4% للاسـتثمارات الماليـة، ومثلها للبنية التحتية، 11% مصاريف اتحادية أخرى. وتعكس خطة الميزانية استراتيجية الدولة برفع كفاءة الإنفاق الحكومي والاستخدام الأمثل للمـوارد الماليـة في القطاعات الهامة استراتيجياً، بما يدعم تحقيق أهداف وسياسات الدولة التنموية.

وتتماشى الميزانية الاتحادية التي تعكس قوة واستقرار الاقتصاد الوطني مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية، بدعم اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة. من خلال تنويع الموارد المالية في الدولة، مما يؤكد على وفرة الموارد المتاحة لدعم المبادرات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، والتحول إلى النموذج الاقتصادي الجديد الذي يواكب طموحات المستقبل، الأمر الذي يؤكد جهود الوزارة بالعمل نحو تطوير المنظومة المالية وبناء اقتصاد أكثر مرونة وتوازناً.

وتحقيقاً للقفزات النوعية في التحول الرقمي الحكومي وفقاً للرؤية الطموحة لحكومة دولة الإمارات، وسعياً لتطوير المنظومة الرقمية للخدمات والأعمال والعمليات الحكومية ورفع كفاءة استخدامها للبنية التحتية والأصول الرقمية، عززت الوزارة من الاستثمار المستمر في التقنيات المالية والأنظمة الذكية، التي تعد عنصراً حاسماً في تحقيق كفاءة العمليات المالية والإدارية، وتسريع وتيرة التحول نحو الحكومة الرقمية، بتطوير إدارة ميزانية وإيرادات مالية تنموية تدعم المشاريع الاستراتيجية الكبرى وتسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة البيئية، لترسيخ المكانة التنافسية لدولة الإمارات واستدامة مواردها المالية لتعزيز جودة الحياة وفق تطلعات مئوية الإمارات 2071.

الاستدامة المالية وإدارة المخاطر

استدامة التمويل .. وتعزيـــز الشفافيـــة

تحرص وزارة المالية على التعاون مع كافة الأطراف المعنية لإدارة المخاطر المالية العامة وتحديد فجوات التمويل المناخي، وتعزيز سياسات تخفيف آثار تغيّر المناخ على تدفقات رأس المال، وتقييم مخاطر الاقتصاد الكلي التي قد تتسبب بها التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغيّر المناخ، كما وتدعم الوزارة جهود تطوير قطاع التمويل المستدام، والتحديث المستمر للسياسات المالية لمواكبة توجهات التمويل المناخي وتحويل التحديات المرتبطة بتغير المناخ إلى فرص، من خلال تضافر الجهود وتبادل الأفكار والخبرات وتطبيق أفضل الممارسات.

1 رصد وإدارة مخاطر المالية العامة

تعد عملية رصد وإدارة مخاطر المالية العامة عملية بالغة الأهمية حيث إنها تسهم في تحقيق الاستقرار في المالية العامة والاقتصاد من خلال تجنب التكاليف غير المتوقعة وتعزيز ثقة المستثمرين. إضافة إلى زيادة الشفافية والمساءلة، وتمكين الاستجابة للمخاطر في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، فإن إدارة مخاطر المالية العامة تسهم في تحسين عملية صنع القرار عبر تخصيص الموارد بشكل فعال والتخطيط للمخاطر المحتملة، فضلا عن الحد من التعرض للأزمات من خلال التقليل إلى أدنى حد من تأثير الانكماش الاقتصادي على الخدمات العامة. ومن الفوائد المترتبة أيضا تحسين شروط التمويل في الأسواق الدولية، وتحرير الموارد للاستثمارات الحيوية. وبالإجمال، فإن إدارة مخاطر المالية العامة هي ممارسة مستدامة تضمن الاستقرار الاقتصادي، والحوكمة المسؤولة، والتي برزت أهميتها في ضوء الأزمات الأخيرة مثل الوباء، والتي كشفت عن الحاجة إلى أطر إدارة مخاطر قابلة للتكيف. وفي هذا السياق، فقد طورت الوزارة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال عام 2022 إطارا لإدارة المخاطر المالية العامة، يتضمن سجلا للمخاطر، ومنهجية، ودليلا استرشاديا، تمت مشاركتها مع الجهات ذات العلاقة، للاستفادة ودراسة إمكانية التطبيق.

2 دراسة تأثير العوامل البيئية على الاستدامة المالية

أنجزت الوزارة دراسة مطولة عن دور السياسات المالية في تحقيق أهداف التغير المناخي، تلتها ورشة عمل بنفس العنوان للخبراء والمختصين في الدوائر المالية المحلية عقدت خلال شهر سبتمبر 2023. وقد ركزت كل من الدراسة والورشة على كيفية تأثير تغير المناخ واستنزاف الموارد وفقدان التنوع البيولوجي إلى جانب تقليل الإيرادات وزيادة النفقات، إضافة إلى مخاطر المالية العامة حيث تشكل الظواهر الجوية المتطرفة والالتزامات البيئية ضغوطات على الميزانيات العامة. وفي نفس الإطار، فقد تم تسليط الضوء على إصلاحات السياسات والميزانية، إذ أنه وفي الوقت الذي يتطلب فيه التحول الأخضر استثمارات، فإنه يفتح أيضا تدفقات جديدة للإيرادات من خلال الضرائب والحوافز الخضراء. وفي سبيل تعزيز الشفافية والمساءلة، فإن الكشف عن المخاطر البيئية والميزانية الخضراء، يبني الثقة ويعزز الإدارة المالية العامة المسؤولة، وذلك بهدف ضمان استدامة المالية العامة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وبناء مستقبل قادر على الصمود.

3 مجلس الاستقرار المالي

تم إصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم 13 لسنة 2023 في شأن إنشاء وتنظيم مجلس الاستقرار المالي، برئاسة رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي، وعضوية وزير دولة للشؤون المالية، ومحافظ المصرف المركزي، ورئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، ورئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي المالي العالمي، ورئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، ووكيل وزارة المالية، ومساعد محافظ المصرف المركزي. ويهدف المجلس إلى تعزيز وحماية الاستقرار المالي في الدولة، ومراقبة المخاطر المرتبطة به، والتعامل مع الأزمات المالية في حال حدوثها، حفاظاً على مسار تطور الاقتصاد الوطني، بالإضافة لتطوير إجراءات استباقية، للحيلولة دون تعرض النظم الاقتصادية والمالية والنقدية في الدولة لمستويات عالية من المخاطر.

4 مبادرات لدعم تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

إعلان **صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان** رئيس الدولة (حفظه الله) في مؤتمر الأطراف COP28 عن إنشاء صندوق بقيمة **30 مليار دولار** للحلول المناخية على مستوى العالم.

إعلان دولة الإمارات بتخصيص مبلغ **200 مليون دولار** لتمويل الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة (**RST**) التابع لصندوق النقد الدولي والإطار المالي الجديد.

إعلان دولة الإمارات مساهمتها بمبلغ **100 مليون دولار** في صندوق "الخسائر والأضرار" المناخية للتعويض على الدول الأكثر تضرراً من تغيّر المناخ.

إعلان دولة الإمارات مشاركتها في تمويل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (**PRGT**)، وتخصيصها **200 مليون دولار** (**735 مليون درهم إماراتي**) ضمن جهودها في توسيع الإقراض الميسر للدول ذات الدخل المنخفض، وبما ينسجم مع سعيها الدائم لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة التي أعلنت عنها الأمم المتحدة والمتمثل بالقضاء على الفقر، وغيرها من التحديات التي لا بد من تكاتف دول العالم من أجل مواجهتها لمستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع.

التحول الرقمي

تحول رقمي لمستقبل مالي مستدام

تماشياً مع استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات 2025، حققت وزارة المالية إنجازات نوعية في مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، سعت من خلالها إلى توفير الحلول المالية المتطورة الداعمة لمختلف القطاعات لاسيما الاقتصاد الرقمي والتقنيات المالية المتطورة، كما تبنت الوزارة نهجاً مبتكراً في تصميم خدماتها الرقمية، وتطبيق المزيد من التقنيات الرقمية في أنظمتها بهدف تمكين المتعاملين من الأفراد والجهات الاتحادية وقطاع الأعمال من الحصول على خدماتها بسلاسة وكفاءة تامة.

نهج وزارة المالية في التحول الرقمي:

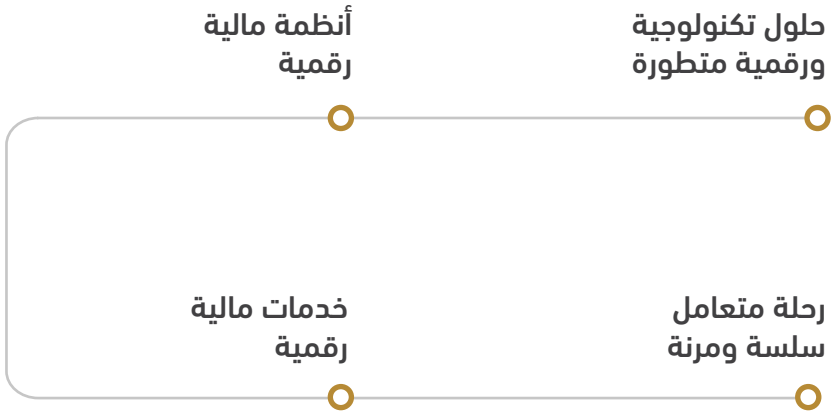

إطلاق المرحلة الثالثة (الخصائص المتقدمة) لمنصة المشتريات الرقمية الحكومية

1. منظومة رقمية موحدة تربط الجهات الاتحادية مع الموردين وتتيح استكمال كافة مراحل الشراء رقمياً.
2. 32 وزارة وجهة اتحادية انضمت للمنصة.
3. توفر خاصية التوقيع الإلكتروني على العقود من خلال الهوية الرقمية (**UAE PASS**).
4. تجربة استخدام سهلة ومرنة.
5. مفهوم جديد للشراء الحكومي عبر توفير كتالوج للسلع والخدمات المشتركة بين الجهات الاتحادية.
6. تقليص عملية الشراء من 60 يوماً إلى 6 دقائق (للشراء عبر الكتالوج).
7. تعزز كفاءة الإنفاق الحكومي.
8. إطلاق التحرير الإلكتروني للعقود من خلال المنصة.
9. إطلاق تقارير تحليل الإنفاق الحكومي وتقارير المشتريات والمالية.
10. تشجع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ارتفاع عدد الموردين المسجلين في المنصة ما بين عام 2021-2023

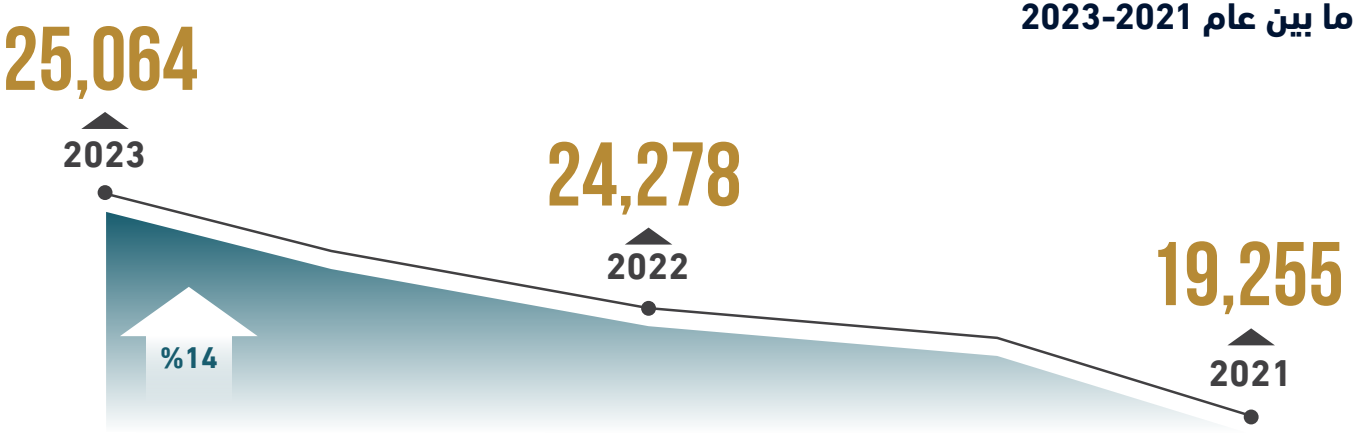

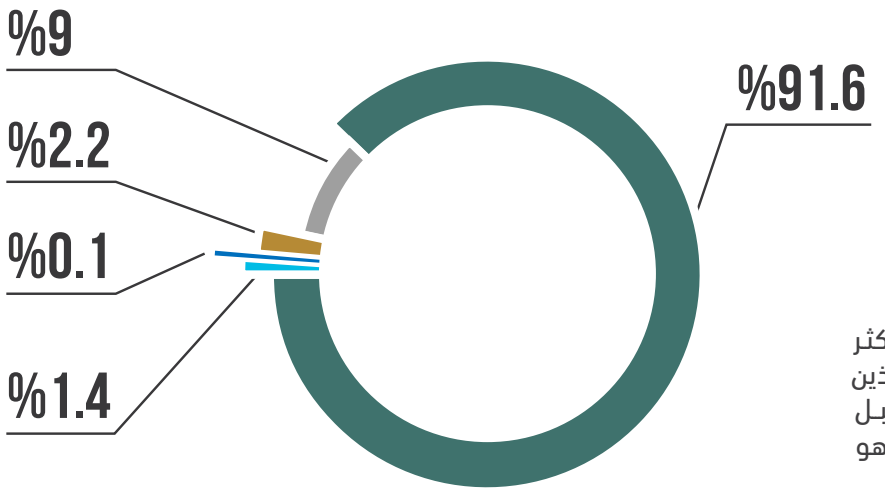

تشكل نسبة الموردين المحليين أكثر من 92% من مجموع الموردين الذين تم استلامهم لطلبات شراء من قبل الجهات الحكومية الاتحادية، كما هو موضح:

- موردين محليين
- مورد عمل حر (Freelancer)
- مورد أجنبي (خارج الدولة)
- مورد من المناطق الحرة
- شركات متوسطة وصغيرة وطنية

تضاعف عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في المنصة من عام 2022 إلى عام 2023 كما يلي:

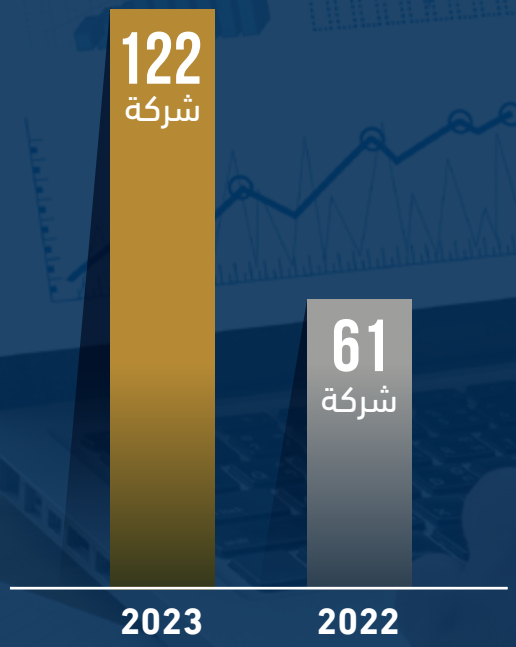

اعتماد "الهوية الرقمية" "UAE Pass" في جميع خدمات الوزارة وأنظمتها

- أول هوية وطنية رقمية لجميع المواطنين والمقيمين والزوار
- تتيح الاستفادة من أكثر من **6000 خدمة** تقدمها أكثر من 130 جهة حكومية وشبه حكومية اتحادية ومحلية وخاصة
- إمكانية الدخول بشكل آمن إلى مختلف المواقع الإلكترونية والتطبيقات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة على مستوى الدولة.
- اعتماد الهوية الرقمية كآلية دخول موحدة للخدمات
- أعلى معايير الأمان والسرية والدقة للمعلومات.
- تسرّع الإجراءات، وترتقي بتجارب المتعاملين.
- تتيح إمكانية التوقيع على المستندات رقمياً.

الهوية الرقمية
UAE PASS

"وزارة المالية" تطلق مبادرات التحول الرقمي بحلول الميتافيرس والذكاء الاصطناعي التوليدي

استعرضت وزارة المالية خلال مشاركتها في أسبوع **"جيتكس للتقنية 2023"** أنظمتها الرقمية ومشاريعها ومبادراتها الرقمية والمبتكرة في المجال المالي، والتي أبرزت خلالها تجربتها الرائدة في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، وتوفير حلول الميتافيرس للجهات الحكومية، وتسهّيل رحلة المتعاملين نحو مستقبل أكثر شمولاً.

من أبرز مبادرات التحول الرقمي

1. منصة الذكاء الاصطناعي التوليدي التابعة لوزارة المالية ChatGPT.
2. تقنية ميتافيرس لمنصة المشتريات الرقمية.
3. تقنية ميتافيرس لأنظمة تتبع الأصول الاتحادي.
4. منصة الاقتراحات الإلكترونية.
5. خدمة االبلاغات السرية بشأن الحالات المشبوهة.
6. خدمة تسجيل الموردين في سجل الموردين الاتحادي.
7. خدمة تحصيل الإيرادات العامة والأموال العامة.

أهم المبادرات

إطلاق نظام تتبع الأصول الاتحادي على مستوى الحكومة الاتحادية:

1. تطبيق النظام على مستوى الحكومة الاتحادية في 25 جهة بما فيها وزارة المالية.
2. حصر وتسجيل جميع أصول الحكومة الاتحادية في البيانات المالية بدقة.
3. يوفر صورة شاملة عن جميع أصول الحكومة الاتحادية تظهر حجم وقيمة أصول الحكومة الاتحادية.
4. متكامل مع الأنظمة الاتحادية، من نظام المشتريات الاتحادي إلى النظام المالي الاتحادي.
5. يتيح أتمتة عملية متابعة الأصول من تسجيل ونقل وجرد وغيرها.
6. استكشاف التطبيقات الافتراضية للمساحات المادية.
7. التفاعل مع المحاكاة الواقعية.
8. التعاون مع الآخرين في بيئة افتراضية.
9. تمكن الوزارة من تقديم دعم فعال لعملائها.

منصة الذكاء الاصطناعي التوليدي التابعة لوزارة المالية ChatGPT

تهدف إلى استخراج إجابات دقيقة واحترافية للمتعاملين من المحتوى والوثائق المتواجدة على موقع الوزارة الإلكتروني، حيث سيقوم بتحسين جهود دعم وتفاعل المتعاملين عن طريق تقديم إجابات فورية ومعلوماتية، مما يعزز تجربة المستخدم الشاملة.

وزارة المالية تسخّر حلول التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لتطوير 3 خدمات حكومية

تماشياً مع محاور ومبادئ **دليل تطوير الخدمات الحكومية 2.0** الذي أطلقه مكتب رئاسة مجلس الوزراء، طورت وزارة المالية 3 من خدماتها المتاحة للمتعاملين بتوظيف حلول التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتعزيز جهود التحول الرقمي الشامل في الحكومة، وذلك بعد توقيع ميثاق جودة الخدمات الحكومية وتتضمن هذه الخدمات:

1 خدمة تقديم طلب الاستفسارات المحاسبية للجهات الاتحادية

توفير الخدمة على الموقع الإلكتروني والموقع المخصص للهاتف المتحرك بالإضافة إلى التطبيق الذكي، وإلغاء الإدخالات اليدوية للمتطلبات واستبدالها بالاستخراج الآلي للبيانات، واستحداث الذكاء الاصطناعي التوليدي للرد على الاستفسارات.

2 خدمة تسجيل الموردين في سجل الموردين الاتحادي

تعتمد تبسيط رحلة تسجيل المتعامل وتسلسل الخطوات وإزالة أكثر من 50% من حقول التسجيل، والانتهاء من 87 إجراءاً تحسينياً لتسهيل تسجيل الموردين في منصة المشتريات الرقمية.

3 خدمة تقديم الاستفسارات بشأن خدمات الوزارة

تم الاعتماد في تطويرها على إعادة تصميم تجربة المتعامل، من خلال دمج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي، لتعزيز تجربة المستخدم وتحسين كفاءة ودقة وسرعة الحصول على المعلومات.

أثر الخدمات التحولية

تقليل زمن التقديم على الخدمات بنسبة

%95.4

تقليل زمن إنجاز الطلبات بنسبة

%2.7

تقليل عدد الخطوات في الخدمات بنسبة

%25

تقليل عدد المستندات بنسبة

%66.6

تقليل عدد الحقول بنسبة

%86.6

مشاركة وزارة المالية في مؤتمر الأطراف (COP28)

نحـــو مستقبل أكثر ازدهـاراً واستدامة

شاركت وزارة المالية في مؤتمر الأطراف الذي استضافته دولة الإمارات خلال الفترة من 30 نوفمبر حتى 12 ديسمبر 2023، وحققت حضوراً فاعلاً واستثنائياً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP28، وذلك من خلال مجموعة من الاجتماعات والأنشطة التي ركزت على أهمية تمويل قضايا المناخ ودعم مشاريع التنمية الخضراء لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث جسدت هذه المشاركة حرص الوزارة على تعزيز التعاون الدولي البناء لإيجاد حلول للتحديات المناخية، بهدف تحقيق مستقبل مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية.

مشاركات

1. تنظيم فعاليات يوم التمويل خلال مؤتمر COP28 بحضور وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية ورؤساء ومدراء مؤسسات التمويل الدولية والاقتصاديين والمختصين في المجال المالي لتطوير آليات التمويل وضمان توفير التمويل بشروط ميسرة وتكلفة مناسبة للجميع.

2. أكدت وزارة المالية خلال فعاليات يوم التمويل أن تحقيق التمويل العادل لقضايا المناخ يتم من خلال بناء الشراكات الجديدة، وتعزيز الاستثمارات في المشاريع الصديقة للبيئة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

3. استضافت الوزارة خلال يوم التمويل اجتماع الطاولة المستديرة لوزراء المالية، تحت عنوان **"توسيع نطاق تمويل العمل المناخي"**، بهدف تعزيز البيئة التعاونية والمحادثات الحاسمة حول كيفية زيادة الموارد المالية لتمويل القضايا المتعلقة بالمناخ، وتنفيذ سياسات تمكين العمل المناخي والتي جمعت أكثر من 20 وزير مالية بالإضافة إلى مشاركة المؤسسات المالية والبنوك الإنمائية متعددة الأطراف.

4. المشاركة في ورشة عمل بالتعاون مع مؤتمر الأطراف التي نظمها المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

5. انطلاقاً من رغبة وزارة المالية في تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة فيما يخص التجهيزات الخاصة بالمؤتمر ومنح التسهيلات الضريبية للشريك الاستراتيجي الذي تم تكليفه لتقديم خدمات تنظيم وإدارة المؤتمر تم استصدار قرار من مجلس الوزراء لرد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على السلع والخدمات المرتبطة بالمؤتمر.

6 مشاركة صندوق محمد بن راشد للابتكار في COP28:

- تم عقد حلقة نقاشية لصندوق محمد بن راشد للابتكار في مركز المعرفة بمشاركة عضوين من لجنة الاستشارات واتخاذ القرارات واثنين من خريجي الصندوق. كما أنه تم إلقاء كلمة رئيسية من بريديكسا أحد خريجي صندوق محمد بن راشد للابتكار.
- تم عرض أعمال 8 من أعضاء الصندوق في COP28 Startup Village.
- بالشراكة مع مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي، ووزارة التغير المناخي والبيئة، عقدت فعالية Pitch@Gov في COP28 بهدف إيجاد حلول مبتكرة لتحديات تغير المناخ في "مكافحة التغير المناخي" و"مجال إدارة النفايات" حيث تم اختيار فائز واحد عن كل تحدي.

محمد الحسيني:

نموذج الإمارات في تطوير آليات التمويل المناخي ضمانة لمستقبل مستدام

إن استضافة دولة الإمارات لمؤتمر الأطراف (COP28)، تعكس حرصها على تقديم الدعم اللازم لكافة دول العالم في إطار جهودها لمكافحة تغير المناخ، وبشكل نموذج الإمارات في تطوير آليات التمويل المناخي ضمانة لمستقبل مستدام، إذ أرست الدولة نموذجاً عالمياً رياديا في مجال التمويل المناخي على المستويين المحلي والدولي، هذا النموذج يركّز على تحقيق النتائج، ويعد مثالاً يحتذى به في إحداث تحوّل محوري ومؤثر في تمويل المشاريع المرنة مناخياً التي تضمن مستقبلاً مستداماً للأجيال القادمة والمجتمعات، إن تخصيص يوم التمويل خلال المؤتمر وبما يتزامن مع اليوم العالمي للمصارف يرسخ الرسالة التي رفعتها رئاسة مؤتمر (COP28) بشكل أعمق، بأنه حان الوقت لكي نتحد ونعمل وننجز لتحقيق نتائج ملموسة وفعالة في مواجهة تغير المناخ.

يونس حاجي الخوري:

الإمارات تؤمن بأهمية نشر الوعي بمشكلة التغير المناخي وتؤكد ضرورة السعي لتحويل التحديات إلى فرص

إن مؤتمر الأطراف "COP28" شكل منصة لتسليط الضوء على الفرص المتاحة للأجيال الشابة، والتي يوفرها العمل الجماعي بشأن تغيّر المناخ في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين جودة حياة البشر في جميع أنحاء العالم، وتؤمن دولة الإمارات بأهمية نشر الوعي بمشكلة التغير المناخي، وتؤكد باستمرار ضرورة السعي إلى تحويل تداعيات هذه القضية إلى فرص تعزز الاستدامة والتنوع الاقتصادي.

محمد الحسيني يعقد لقاءات مع كبار المسؤولين ووزراء المالية لعدد من الدول المشاركة في مؤتمر الأطراف COP28

عقد معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية، خلال مؤتمر الأطراف لقاءات مع وزراء مالية عدد من الدول، وكبار المسؤولين ورؤساء المنظمات الدولية، بحث خلالها أوجه التعاون المشترك في قضايا المناخ، وسبل تعزيزه وتطويره في مختلف المجالات.

وقد التقى معالي الحسيني كل من معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني في مملكة البحرين، ومعالي الدكتور محمد معيط وزير مالية جمهورية مصر العربية، ومعالي دانييلا ستوفيل وزيرة دولة للشؤون المالية الدولية بالاتحاد السويسري، ومعالي الدكتورة سري موليانى اندراواتي وزيرة مالية جمهورية إندونيسيا، ومعالي أنطون سيلوانوف، وزير المالية في روسيا الاتحادية، والسيدة أوديل رينو باسو رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وألفرو لاريو رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، وإيلان غولدفاين رئيس بنك التنمية للبلدان الأمريكية.

مشاركات وفعاليات

إنجازات استثنائية وشراكات مالية عالمية

مشاركات دولية بارزة

شاركت وزارة المالية خلال العام 2023 في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية في عدة مجالات منها:

1. وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين (G20 FMCBG)
2. مجموعة عمل البنية التحتية (IWG) ضمن المسار المالي لمجموعة العشرين (G20)
3. مجموعة الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) ضمن المسار المالي لمجموعة العشرين (G20)
4. مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
5. الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية المشتركة
6. لجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
7. مجلس محافظي بنك التنمية الجديد NDB لدول البريكس
8. الاجتماع الوزاري ومنتدى صندوق أوبك للتنمية الدولية

فعاليـــات نوعيـــة

وعلى صعيد الفعاليات داخل الدولة نستعرض أبرزها:

لقاء سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، مع رئيس مجموعة البنك الدولي أجاي بانغا

استضافة مسؤولي الميزانية بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

عقد لقاء تنسيقي مع غرفة تجارة وصناعة أبوظبي لمناقشة التعاون والشراكة والتكامل الحكومي لدعم قطاع الاعمال في الدولة

الإعلان عن نتائج المزاد الخامس لإصدار صكوك الخزينة الإسلامية ("T-Sukuks") المقوّمة بالدرهم الإماراتي، وذلك ضمن برنامج إصدار صكوك الخزينة الإسلامية لعام 2023.

استضافة المنتدى الإقليمي لمعايير الركيزة الثانية" أو ما يعرف بالحد الأدنى العالمي لضريبة الشركات لمنع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح "BEPS" وقواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي GloBE

اجتماع مع بعثة صندوق النقد الدولي في مقر الوزارة بإمارة أبوظبي، لمناقشة قضايا تتعلق بقطاعات الميزانية والإيرادات الحكومية، وإدارة السياسات المالية الكلية، ومكتب إدارة الدين العام

ورشتي عمل لتعريف شركات القطاع الخاص التي تتخذ من دولة الإمارات مقراً لها بفرص الأعمال في الدول ذات الاقتصادات الناشئة بالتعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي

الربع الأول:

- الاطلاع على أفضل الممارسات الإحصائية المطبقة في مركز دبي للإحصاء.
- تنفيذ ورشة حول إحصاءات مالية الحكومة - المنهجية والبيانات المنشورة والعلاقة مع المؤسسات الدولية لدائرة المالية دبي.
- اجتماع لمناقشة استراتيجية الطاقة المحدثة 2050 والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين مع وزارة الطاقة والبنية التحتية.
- المشاركة في دورة "التوازنات العامة الاقتصادية والمالية "التي نظمها صندوق النقد العربي.
- المشاركة في ورشة عمل عن بُعد حول "تعزيز التمويل الأخضر في الدول العربية" التي نظمها صندوق النقد العربي.
- المشاركة في دورة "السلاسل الزمنية لتحليل الاقتصاد الكلي" التي نظمتها جامعة برشلونة للاقتصاد.
- المشاركة في ورشة تعريفية حول مشروع تطوير سياسات دولة الإمارات للمواءمة مع أفضل المعايير العالمية المطبقة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي نظمتها وزارة الاقتصاد.
- المشاركة في القمة العالمية للحكومات.
- المشاركة في دورة التحليل الاقتصادي للمؤشرات الاقتصادية الرئيسة التي نظمها صندوق النقد العربي.
- المشاركة في دورة إدارة الاقتصاد الكلي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية التي نظمها صندوق النقد العربي.
- المشاركة في المنتدى الإقليمي الخامس للضرائب الذي نظمها صندوق النقد العربي.

الربع الثاني:

- عقد ندوة تفاعلية حول السياسة المالية وسوق العمل للمختصين في الدوائر المالية في الإمارات.
- المشاركة في ورشة "السياسة الاقتصادية والتنويع" التي نظمتها وزارة الاقتصاد.
- المشاركة في اجتماعات الإنفاق على البحث والتطوير المنعقدة مع مجلس الإمارات للبحث والتطوير.
- المشاركة في اجتماعات مشروع "وفورات العملة الأجنبية" التي نظمتها الجامعة الأمريكية في الشارقة.
- المشاركة في ورشة عمل حول النتائج النهائية للاستراتيجية الوطنية للهيدروجين.
- المشاركة في ندوة "تبسيط الذكاء الاصطناعي التوليدي" التي نظمها مجلس الوزراء.
- المشاركة في ورشة عمل منهجية تقرير سهولة الأعمال التي نظمها البنك الدولي.
- المشاركة في الورشة التعريفية بشأن إعداد وتطوير الخطة الوطنية للتكيف مع التغير المناخي التي نظمتها جامعة زايد.
- عقد اجتماع بالتعاون مع المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء (ورشة تحسين بيانات الإنفاق الحكومي) بحضور ممثلي الدوائر المالية.
- المشاركة في الاجتماع السادس رفيع المستوى لهيئات الإشراف على التأمين في الدول العربية الذي نظمه صندوق النقد العربي.
- المشاركة في ورشة العمل عالية المستوى حول "التحول نحو الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية" التي نظمها صندوق النقد العربي.
- المشاركة في اجتماع اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة برئاسة المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء.

الربع الثالث:

- المشاركة في تنفيذ الجلسات الحوارية الخاصة بالمخيم الصيفي 2023 لوزارة الثقافة والشباب.
- المشاركة في ورشة عمل تعريفية بالإصدار المحدث للأجندة الخضراء 2030 التي نظمتها وزارة التغير المناخي والبيئة.
- مشاركة الوزارة في جيتكس لاستعراض أبرز ابتكاراتها التقنية
- المشاركة في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مراكش

الربع الرابع:

- الاطلاع على أفضل الممارسات في المصرف المركزي.
- عقد ندوة تفاعلية حول دور السياسات المالية في تحقيق أهداف التغير المناخي للمختصين في الدوائر المالية لحكومات دولة الإمارات.
- الاجتماعات مع فريق الأمانة العامة لمجلس الإمارات للبحث والتطوير بشأن توفير بيانات الإنفاق على البحث والتطوير.
- المشاركة في ورشة عمل تبادل الخبرات في مجال بناء واستخدامات النماذج الاقتصادية التي عقدتها وزارة الاقتصاد.
- المشاركة في الاجتماع الأول لأعضاء اللجنة الوطنية لبرامج التغطية الصحية الشاملة برئاسة وزارة الصحة ووقاية المجتمع.
- المشاركة في الاجتماع العاشر للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"
- ورشة العمل الفنية لنموذج التوازن الاقتصادي التي نظمتها وزارة الاقتصاد.
- المشاركة في الاجتماع السنوي السادس لجمعية أبحاث البنك المركزي (CEBRA).
- زيارة مملكة البحرين للاطلاع على برنامج التوازن المالي.
- المشاركة في الاجتماع النهائي للاطلاع على مخرجات مشروع مواءمة سياسات دولة الإمارات العربية المتحدة مع سياسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي نظمته وزارة الاقتصاد.

خلال العام 2023، تم عقد جولات التفاوض لفصل المشتريات الحكومية مع أكثر من 12 دولة أبرزها (المملكة المتحدة – جمهورية كوريا – تايلند – موريشوس – كوستاريكا – فيتنام – أوكرانيا، بالإضافة إلى الاتحاد الأوراسي)

ويأتي ذلك انطلاقاً من الهدف الاستراتيجي المتمثل في تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية، فإن وجود فصل المشتريات الحكومية في الاتفاقيات الاقتصادية الشاملة واتفاقيات التجارة الحرة يهدف إلى تعزيز أطر الشراكة والتعاون بين الطرفين والاستفادة من التجارب في إدارة المشتريات الحكومية والاستفادة من الخدمات والمنتجات غير المتوفرة في السوق المحلي لدولة الإمارات، وخلق فرص للموردين الإماراتيين للمشاركة في العطاءات التي تقدمها الجهات الحكومية لدى الطرف الآخر.

بناء القدرات المالية والمحاسبية

يتم إعداد خطة سنوية لصقل خبرات المحاسبين في الوزارات والجهات الاتحادية وزيادة كفاءتهم طبقاً للنظام المالي الاتحادي، بالإضافة إلى شرح السياسات والقرارات الجديدة أو المحدثة، وشرح الأنظمة المالية الجديدة والمحدثة.

خلال العام 2023

تم تقديم
17
دورة تدريبية
طبقاً للخطة التدريبية السنوية

بإجمالي
26
يـــوماً

وأكثر من
2,400
مشارك من الوزارات والجهات الاتحادية

قياس العائد على التدريب لموظفي الحكومة الاتحادية
%86

مشـاركات وشـراكات فاعلـة مع القطاعين العام والخاص

تتعـاون وزارة الماليـة مـع البنـوك الرائـدة فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة (**بنـك أبوظبـي الأول، مصـرف أبوظبـي الإسلامـي، المشـرق**) لتحصيـل الإيـرادات الحكوميـة. وتخضـع هـذه الشـراكة لشـروط مسـتوى تقديـم الخدمـة، وإتاحـة إمكانيـة قيـام الـوزارة بالتدقيـق علـى البنـوك ممـا أثـر علـى دقـة البيانـات كمـا عملـت وزارة الماليـة علـى تعزيـز شـراكتها فـي مجـال الدفـع الرقمـي بشـكل عام من خلال عقد ورش عمل مع " Amazon Web Services "AWS وAWAYA فـي محاولـة لتوفيـر نظـام قائـم علـى الـذكاء الاصطناعـي Dataopedia.

مشاركات وشراكات إقليمية ودولية

المشاركة الناجحة في قمة مجموعة العشرين

مشاركة وزارة المالية في قمة مجموعة العشرين في الهند، وتنظيم ورشة عمل مع رئاسة COP28 حول الآثار الاقتصادية للتغير المناخي.

المشاركة في اجتماعات المسار المالي لمجموعة العشرين برئاسة البرازيل خلال الفترة 14-15 ديسمبر 2023 لمناقشة أولويات المسار المالي لمجموعة العشرين الذي حددتها رئاسة البرازيل.

مشاركة وزارة المالية خلال شهر أغسطس في الاجتماع المشترك لوزراء المالية والصحة لمجموعة العشرين (G20)، والذي انعقد في جمهورية الهند، لمناقشة آخر التطورات حول التنسيق المشترك بين وزارات المالية والصحة خلال العام وما تم إنجازه على هذا الصعيد من خلال فريق العمل المشترك المعني بالشؤون المالية والصحة.

أبرز إنجازات فريق وزارة المالية المشارك في مجموعة العشرين لعام 2023

التنمية الخضراء وتمويل المناخ ونمط الحياة

- عملت وزارة المالية مع مكتب الإمارات لمؤتمر الأمم المتحدة الـ 20 لتغير المناخ COP28 لدعم رئاسة الهند لمجموعة العشرين والرؤساء المشاركين لمجموعة عمل الإطار (FWG) فيما يخص تنظيم وتشكيل جدول أعمال حلقة النقاش المشتركة بين المؤتمر والمجموعة بشأن تأثير تغير المناخ ومسارات التحول على الاقتصاد الكلي.
- ساهمت وزارة المالية في تيسير مشاركة مكتب الإمارات بالنقاشات حول توقعات وكالات التصنيف الائتماني لتوصيات مراجعة إطار كفاية رأس المال (CAF) والتأثير المحتمل على تصنيفات بنوك التنمية متعددة الأطراف خلال الاجتماع الثاني لمجموعة عمل الهيكل المالي الدولي.
- عرضت وزارة المالية على مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ التقدم المحرز في الإجراءات المتعلقة بتمويل المناخ في إطار خارطة طريق التحويل المستدام.

نمو سريع شامل ومرن

- تجديد عضوية دولة الإمارات في الشراكة العالمية للشمول المالي (GPF 2024-2026).
- تلقي التقدير نظير تقديم أكبر عدد من دراسات الحالة المتعلقة بتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- عرض التقدم الذي أحرزته دولة الإمارات في خطط التحويلات الوطنية.
- عرض تقدم دولة الإمارات في تنفيذ المبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي.

تسريع التقدم في أهداف التنمية المستدامة

- الإبلاغ عن التقدم الذي أحرزته دولة الإمارات في خارطة التمويل المستدام لمجموعة العشرين.
- عرض الممارسات المثالية لدولة الإمارات على صعيد الارتقاء بمنظومة التحويل المستدام.

التحول التكنولوجي والبنية التحتية الرقمية
التنمية الخضراء وتمويل المناخ ونمط الحياة

- عرض الممارسات النموذجية لدولة الإمارات في مجال البنية التحتية الرقمية
- عرض آراء مكتب الإمارات لمؤتمر الأمم المتحدة الـ28 لتغير المناخ COP28 بشأن اعتماد التكنولوجيات الخضراء ومنخفضة الكربون.

المؤسسات متعددة الأطراف في القرن الحادي والعشرين

- المساهمة في المناقشات الرامية إلى الدفع بجهود استكشاف الخيارات المتاحة لتوسيع نطاق بنوك التنمية متعددة الأطراف.

مساهمات وزارة المالية في المبادرات الأخرى لمجموعة العشرين

- الموافقة على التحويل لما مجموعه 37 دولة من خلال صندوق الوقاية من الجوائح.
- ساهمت دولة الإمارات بشكل كبير في الوثائق الختامية لمجموعة العشرين والبيان الرسمي للمسار المالي وإعلان القادة.

مشاركة متميزة في القمة العالمية للحكومات

نظمت وزارة المالية بالشراكة مع صندوق النقد العربي الدورة السابعة من منتدى المالية العامة للدول العربية تحت عنوان "الاستدامة المالية في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد أزمة جائحة كورونا: التحديات والفرص، في اليوم التمهيدي الذي سبق انطلاق فعاليات القمة العالمية للحكومات.

نظمت وزارة المالية جلسة مغلقة عالية المستوى حول التمويل المناخي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لمناقشة دور القطاعين العام والخاص والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في التخفيف من التحديات والعوائق التي تواجه تعزيز تمويل العمل المناخي.

نظمت وزارة المالية جلسة عامة تحت عنوان "دور السياسات الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة" بالتعاون مع صندوق النقد العربي، وناقشت الجلسة الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة وشارك سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية في الجلسة كمتحدث رئيسي.

اجتماع معالي الوزير مع مدير عام صندوق النقد الدولي

اجتماع معالي الوزير مع وزير المالية والاقتصاد البحريني

اجتماع معالي الوزير مع وزيرة الاقتصاد والمالية المغربية

اجتماع معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية على هامش القمة مع المسؤولين ووزراء المالية لعدد من الدول المشاركة في القمة، لبحث أوجه التعاون المشترك وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات المالية والاقتصادية والاستثمارية وشملت هذه اللقاءات اجتماعات مع السيدة كريستالينا جورجيفا مدير عام صندوق النقد الدولي، والشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد البحريني، ومعالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، مدير عام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، ومعالي ناديا فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية المغربية، ومعالي فيليب اوزوف وزير العلاقات الخارجية والخدمات المالية في حكومة جيرسي، وفريد بلحاج نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والدكتور المنصور الشمالي المدير التنفيذي للدول العربية وجزر المالديف بالبنك الدولي، والدكتور محمد سليمان الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومختار ديوب المدير المنتدب ونائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية.

مشاركة وزارة المالية في الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية

مشاركات بارزة في الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية لتعزيز التنمية والازدهار

مشاركة دولة الإمارات في الاجتماع الثامن لوكلاء وزارات المالية في الدول العربية، والذي نظمه صندوق النقد العربي يومي 18 و19 يناير في أبوظبي، بحضور عدد من الخبراء من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)، وذلك لمناقشة آخر التطورات المتعلقة بسياسات التنويع الاقتصادي وواقع الاستثمار والنمو في الدول العربية.

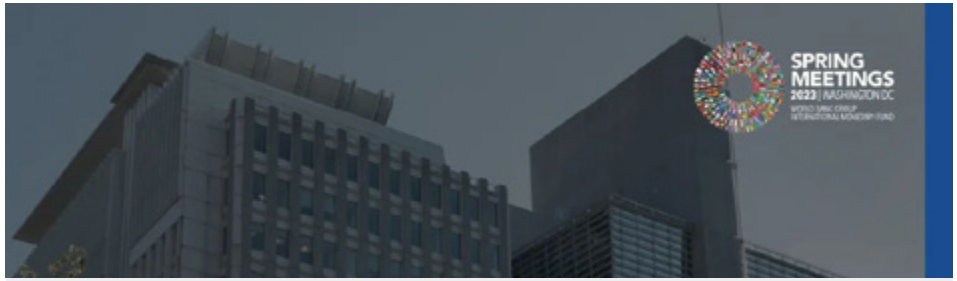

مشاركة دولة الإمارات في اجتماعات الربيع 2023 لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي عقدت في واشنطن في شهر أبريل، وترأس معالي محمد بن هادي الحسيني اجتماع لجنة التنمية.

مشاركة دولة الإمارات في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ورؤساء المؤسسات المالية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، وذلك على هامش مشاركتها في اجتماعات الربيع لعام 2023 لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المنعقدة في العاصمة الأمريكية واشنطن في الفترة من 10 ولغاية 16 أبريل. وناقش الاجتماع القضايا الاستراتيجية الرئيسية والنمو الاقتصادي في المنطقة، بالإضافة إلى الآفاق المستقبلية ومتطلبات السياسة المالية لمكافحة التضخم.

مشاركة وزارة المالية في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والتي عقدت في شهر مايو بمدينة جدة.

مشاركة دولة الإمارات في الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لعام 2023، خلال الفترة 16-18 مايو في مدينة سمرقند بأوزبكستان، وناقش الاجتماع التحديات الاقتصادية العالمية وآفاق النمو الاقتصادي.

مشاركة وزارة المالية في المنتدى الثاني لصندوق أوبك للتنمية الدولية (OPEC Fund) واجتماع الدورة الـ 44 للمجلس الوزاري للصندوق، والذين عقدا في العاصمة النمساوية فيينا، لمناقشة التعاون الإقليمي بشأن التنمية، وسبل فتح آفاق جديدة للتآزر وتعزيز فرص التمويل للتنمية المستدامة والشاملة، وصياغة مسارات جديدة نحو التنمية المستدامة

مشاركة دولة الإمارات في الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية المشتركة التي عقدت في المملكة المغربية لمناقشة أبرز التحديات التي تواجه مسيرة التنمية في المنطقة العربية، والمشاركة في اجتماع الدورة الاعتيادية الرابعة عشر لمجلس وزراء المالية العرب، وكذلك المشاركة في ورشة حول قضايا تمويل المناخ على هامش الاجتماعات السنوية للهيئات المالية

مشاركة وزارة المالية في اجتماعات مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مراكش بالمملكة المغربية في الفترة من 9 إلى 15 أكتوبر 2023.

اجتماع معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية خلال اجتماعات مراكش لبحث سبل تعزيز التعاون المالي والاقتصادي مع وزيرة المالية والإيرادات والشؤون الاقتصادية في باكستان ومع معالي وزراء المالية في كل من سويسرا والمملكة المغربية ودولة الكويت ودولة قطر وهولندا وجمهورية الصومال وجيرسي، إلى جانب لقاء مسؤولي مؤسسات ومنظمات دولية، في مقدمتهم مجموعة البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية.

عقد الحوار المالي الخامس مع الاتحاد السويسري بهدف بحث العلاقات الاستراتيجية وتعزيز أواصر التعاون الثنائي في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية والمالية ذات الاهتمام المشترك في مايو 2023 في سويسرا.

مشاركة وزارة المالية في الاجتماع الرابع والختامي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين الذي عقد على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مراكش.

المشاركة في الاجتماعات السنوية لأعضاء المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العاصمة البرتغالية لشبونة خلال الفترة من 27 نوفمبر ولغاية 1 ديسمبر 2023.

المشاركة في الاجتماع الأول لبرنامج المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة"train the trainer "وعرض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة على المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة مع أكثر من 60 دولة.

تنظيم وزارة المالية بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حفل استقبال البنوك الإماراتية، على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

استضافة اجتماع مجلس إدارة بنك التنمية الجديد – لدول البريكس

استضافة وزارة المالية اجتماعات مجلس إدارة بنك التنمية الجديد لدول البريكس في دبي وذلك خلال الفترة 27-28 نوفمبر 2023، والذي يعتبر أول اجتماع يعقده مجلس إدارة بنك التنمية الجديد في دولة الإمارات والمنطقة.

علماً بأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد انضمت رسمياً إلى مجموعة "بريكس" اعتباراً من يناير 2024 بعد أن صادقت الدول الخمس المؤسسة على طلب الانضمام للمجموعة، حيث جاء هذا الإعلان خلال اجتماع رؤساء الدول الخمس في أغسطس الماضي في جوهانسبرغ لحضور القمة الـ 15 لـ"بريكس".

مناصب قيادية في المنظمات الدولية

ترأس معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية اجتماع لجنة التنمية المشتركة بين مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للعام 2023.

ترأس معالي محمد بن هادي الحسيني دول المجموعة العربية في اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (IMFC) خلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مراكش.

انتخاب ثريا حامد الهاشمي مدير إدارة العلاقات والمنظمات المالية الدولية في وزارة المالية لشغل منصب عضو بمجلس إدارة بنك التنمية الجديد، ومدير المجموعة، كأول إماراتية وعربية في مجلس إدارة البنك.

تعيين الدكتور/ عبيد سيف حمد الزعابي لشغل منصب رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي للفترة (2023-2028).

منصة المشتريات الرقمية

المشاركة ضمن وفد دولة الإمارات المشارك في أعمال المنتدى العالمي لمجتمع المعلومات 2023 في مدينة جنيف في سويسرا، حيث تم إلقاء الضوء على مشروع منصة المشتريات الرقمية كأحد أبرز مشاريع وزارة المالية ومبادراتها الذكية في المجال المالي، وقد أتاحت هذه المشاركة الاطلاع على التجارب والمشاريع الناجحة المقدمة من الدول الأخرى والتي يمكن الاستعانة بها لبناء خطط تطويرية لمنصة المشتريات والخدمات التي تقدمها للجهات الاتحادية.

شاركت وزارة المالية في ملتقى الإمارات للمستقبل بنسخته الأولى والذي أقيم في مدينة إكسبو، حيث عرضت أفضل الممارسات الرائدة لمشروع منصة المشتريات الرقمية، كما شارك موظفو الوزارة في مبادرة مهمة الإمارات للمستقبل التي تعتبر منصة وطنية للتصميم الاستباقي للمشاريع.

نشاط قيادي على المستوى الخليجي

ترأست وزارة المالية وفد دولة الإمارات العربية المتحدة المشارك في الاجتماع المشترك الأول بين لجنة السوق الخليجية المشتركة واتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي بمقر الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسقط بسلطنة عمان بتاريخ 11 سبتمبر 2023 واستهدف الاجتماع معالجة التحديات التي تواجه استكمال مسارات السوق الخليجية المشتركة ودعم القطاع الخاص الخليجي.

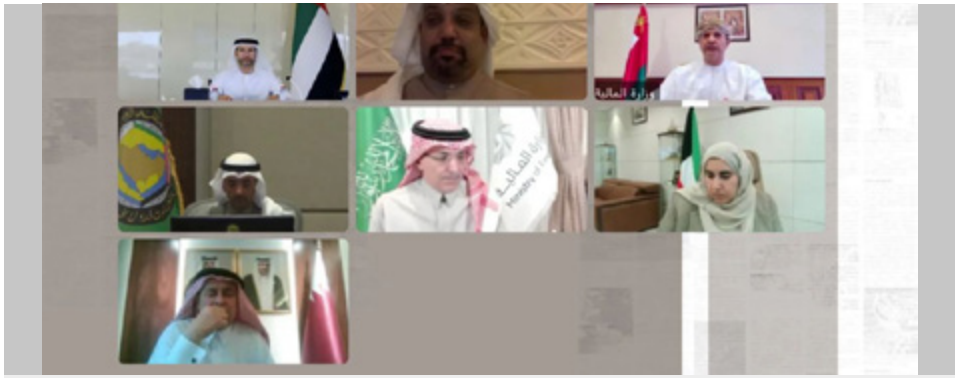

شارك معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، في الاجتماع 118 الاستثنائي للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون بتاريخ 29 يناير 2023، وخلال الاجتماع تم مناقشة استكمال ما تبقى من خطوات لقيام الاتحاد الجمركي وفق برنامج زمني محدد واستكمال تنفيذ مسارات السوق الخليجية المشتركة، واعتماد ميزانية هيئة الاتحاد الجمركي، ومن أهم مخرجات الاجتماع اعتماد الميزانية المبدئية للمرحلة التأسيسية لهيئة الاتحاد الجمركي لدول المجلس لعام 2023.

ترأس معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، وفد دولة الإمارات العربية المتحدة المشارك في الاجتماع 119 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون لمناقشة المواضيع ذات العلاقة بالعمل الاقتصادي الخليجي المشترك، ومن أبرز ما تم اعتماده خلال الاجتماع اللوائح المالية والإدارية لهيئة الاتحاد الجمركي لمنحها المرونة والصلاحيات والاستقلالية المالية والإدارية اللازمة للقيام بالمهام الموكلة لها، واعتماد تعديلات النظام الداخلي لهيئة الاتحاد الجمركي.

شارك معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، في الاجتماع 120 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث سلط الاجتماع الضوء على أهم مستجدات العمل الاقتصادي الخليجي المشترك وتذليل العقبات التي تواجه تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون.

ترأس سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية وفد دولة الإمارات العربية المتحدة المشارك في الاجتماع 68 للجنة وكلاء وزارات المالية بدول المجلس التحضيري للاجتماع 119 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بتاريخ 8 مايو 2023.

شارك سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية في الاجتماع 67 الاستثنائي للجنة وكلاء وزارات المالية بدول المجلس التحضيري للاجتماع (118) الاستثنائي للجنة التعاون المالي والاقتصادي بتاريخ 23 يناير 2023.

شارك سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية في الاجتماع 69 الاستثنائي لوكلاء وزارات المالية بدول المجلس بتاريخ 26 يوليو 2023، وناقش الاجتماع الجدول الزمني لاستكمال الخطوات المتبقية لقيام الاتحاد الجمركي.

ترأس سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية وفد دولة الإمارات العربية المتحدة المشارك في الاجتماع 70 للجنة وكلاء وزارات المالية بدول المجلس التحضيري للاجتماع 120 للجنة التعاون المالي والاقتصادي.

ترأست وزارة المالية وفد الدولة المشارك في اجتماعات السوق الخليجية المشتركة الـ (37) و الـ (38) والاجتماعات المشتركة للجنة السوق الخليجية المشتركة واللجان الأخرى ذات العلاقة بالعمل الاقتصادي الخليجي من قبل فريق خبراء العمل والعلاقات الدولية، واللجنة الفنية لشؤون الخدمة المدنية وذلك بهدف معالجة التحديات التي تواجه استكمال مسارات السوق الخليجية المشتركة.

ورش العمل التي نظمتها الوزارة خلال عام 2023

ورش عمل تطويرية

نظمت وزارة المالية خلال شهر سبتمبر بالتعاون مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي، ورشتي عمل لتعريف شركات القطاع الخاص التي تتخذ من دولة الإمارات مقراً لها بفرص الأعمال في الدول ذات الاقتصادات الناشئة، وذلك في مقر غرف دبي وغرفة تجارة وصناعة أبوظبي بمشاركة عدد من المسؤولين في الجهات الحكومية ورجال الأعمال وممثلي القطاع الخاص في الدولة.

نظمت وزارة المالية خلال الفترة (21-23 نوفمبر) ورشة عمل مع "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"، حول الضرائب الدولية والمعاهدات الضريبية والتسعير التحويلي وتبادل المعلومات، بمشاركة من جهات اتحادية، وهي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهيئة الأوراق المالية والسلع، والهيئة الاتحادية للضرائب، كما شاركت فيها المناطق الحرة المالية، وهي مركز دبي المالي العالمي، وسوق أبوظبي العالمي، وبمشاركة خبراء في مجال الضرائب والمعاهدات الضريبية من مختلف أنحاء العالم.

نظمت وزارة المالية في شهر نوفمبر بالتعاون مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID طاولة مستديرة حول "التحكيم في منازعات الاستثمار الأجنبي"، تتطرق إلى القضايا التي تواجه الدول والمسؤولين الحكوميين والمستثمرين في علاقاتهم المتعلقة بالاستثمارات المحلية والدولية، وما ينشأ عنها من نزاعات.

جهود رائدة لإدارة الموارد المالية للحكومة الاتحادية وتنميتها وفق أفضل الممارسات العالمية

سعادة مريم محمد الأميري

وكيل الوزارة المساعد لقطاع الإدارة المالية الحكومية

تواصل وزارة المالية جهودها الرائدة نحو تحقيق رسالتها في إدارة الموارد المالية للحكومة الاتحادية وتنميتها وفق أفضل الممارسات العالمية وبكفاءة من خلال سياسات مالية مستدامة واستشرافية، وقد تكللت هذه الجهود التي جاءت ترجمةً للتوجهات الحكومية والرؤى الاستشرافية للقيادة الحكيمة، بإنجازات متميزة حققتها الوزارة خلال عام 2023، أسهمت بشكل أساسي في تحقيق قفزات نوعية في القطاع المالي لدولة الإمارات وترسيخ مكانتها ومركزها عالمياً وتعزيز ريادتها المالية وجاهزيتها للمستقبل بما يدفع بمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي تشهدها الدولة قدماً وصولاً إلى تحقيق مستهدفات مئوية الإمارات 2071، بأن تكون أفضل دولة في العالم بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات.

لقد سجلت وزارة المالية حضوراً متميزاً ضمن الحزمة الأولى من مشاريع التحوّل الرقمي الحكومي التي تمثل خطوة مهمة في تحقيق مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031" بأن تكون الإمارات ضمن أفضل 5 دول عالمياً في مؤشر التنافسية الرقمية، والحكومة الذكية، وتعزيز مكانتها ضمن أفضل 3 دول في الخدمات الحكومية الرقمية، حيث انتهت وزارة المالية من تنفيذ مشروع سجل الأصول الرقمية وتقرير الاستثمارات الرقمية والمنجز بنسبة 100% ضمن الجدول الزمني المحدد له، ويعد سجل الأصول الرقمية أول سجل تطلقه الحكومة الاتحادية للأصول الرقمية الملموسة وغير الملموسة، ويركز على حصر الأصول الرقمية لحكومة الإمارات وصلاحيتها والجهات المالكة لها وقياس مدى استخدامها لتعزيز العائد عليها وزيادة نسبة الاستخدام.

وفي إطار حرصها على تعزيز الاستدامة المالية في الدولة، أطلقت وزارة المالية المرحلة الثالثة لمنصة المشتريات الرقمية الحكومية، بهدف تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والشفافية في إدارة مشتريات الحكومة الاتحادية، وضمان تطبيق معايير الاستدامة في عمليات الشراء والتعاقد مع موردي المنتجات، ولا سيما أن المنصة تسهم بشكل مباشر في تقليل تكلفة السلع والخدمات التي يتم شراؤها من قبل الجهات الحكومية، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات إطارية مع العديد من الموردين لضمان أفضل الأسعار مع مراعاة جودة السلع المقدمة، بالإضافة إلى توفير خاصية لإعداد تقارير الإنفاق حيث تعمل المنصة على دمج جميع البيانات المتعلقة بالمشتريات، بما يضمن شفافية الإنفاق ومراقبة الميزانية.

وجاء مؤتمر مكافحة الاحتيال في الشرق الأوسط 2023 الذي استضافته دولة الإمارات برعاية وزارة المالية وبمشاركة أكثر من 300 خبير ومختص في مكافحة الاحتيال من مختلف القطاعات على مستوى منطقة الشرق الأوسط تأكيداً على سعي الوزارة لمواصلة العمل لتمكين الأداء المالي المتميز في دولة الإمارات، وفي إطار جهودها في تزويد القطاعين العام والخاص في دولة الإمارات بالأدوات والحلول اللازمة لتعزيز قدراتهم على مكافحة الاحتيال، وترسيخ أفضل ممارسات الحوكمة والشفافية لمواصلة مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة التي تشهدها دولة الإمارات.

ويبرز المشروع التحولي "المرحلة المستقبلية من تنظيم الشراكات العامة - الخاصة" كأحد أهم المشاريع التي أطلقتها وزارة المالية خلال عام 2023 بهدف استحداث آلية جديدة ومطورة لتنظيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق اقتصاد مستدام وتنويع الموارد المالية، حيث عملت الوزارة على وضع آلية فاعلة ومرنة تمكن القطاع العام من استقطاب وعقد شراكات مثمرة مع القطاع الخاص في المشاريع التنموية، بما يعزز من كفاءة الخدمات المقدمة من الحكومة الاتحادية.

وقد حرصت وزارة المالية على تطوير أطر تشريعية تتماشى مع توجيهات الحكومة واستراتيجيتها وتضمن تبسيط وتقليص الإجراءات والمتطلبات بما يساهم في ترسيخ سياسات مالية مستدامة واستشرافية بدولة الإمارات ويعزز الفعالية والكفاءة والمرونة وفق أفضل الممارسات العالمية، وذلك من خلال إصدار القانون الاتحادي رقم 11 لسنة 2023 بشأن المشتريات في الحكومة الاتحادية والقانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2023 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص والمرسوم بقانون اتحادي رقم 35 لسنة 2023 في شأن أملاك الاتحاد.

الابتكار واستشراف المستقبل

ريادة مالية وآفاق مستقبلية واعدة

برنامج مسرع الابتكار

يهدف مسرع الابتكار إلى تعزيز نمو الشركات المبتكرة من خلال تقديم موارد وبرامج إرشاد وتدريب عالمية المستوى لرفع القدرات والكفاءات وتحقيق التوسع المرجو وإبراز قيمة الحلول المبتكرة.

تحرص وزارة المالية على ترسيخ ثقافة الإبداع والابتكار باعتباره محفزاً أساسياً لصناعة مستقبل أكثر إشراقاً، ونقطة انطلاق نحو تقدم دولة الإمارات وازدهارها. وتواصل الوزارة بناء وتطوير القدرات والمواهب والكفاءات الوطنية، وتحفيز الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد على تبني ممارسات الابتكار، من خلال توفير بيئة ممكنة للمبتكرين وداعمة لجهودهم في تطوير المبادرات والأفكار التي تسهم في إيجاد حلول مبتكرة لمواجهة كافة التحديات الحالية والمستقبلية ضمن القطاعات الاستراتيجية الوطنية للابتكار المتقدمة ليتم توظيفها في دعم توجهات الدولة نحو الخمسين عاماً المقبلة. كما يتم من خلال صندوق محمد بن راشد للابتكار دعم بيئة الابتكار.

17عضوًا (في الدفعة السادسة) تخرجوا في عام 2023 محققين إنجازات مميزة:

- حوالي **50** فرصة عمل جديدة
- **35 مليون** درهم قيمة التمويل الذي تمكن الأعضاء من تحصيله
- أكثر من **300** علاقة جديدة في المنظومة
- أكثر من **240** خدمة مقدمة

18% من المؤسسين المنضمين لبرنامج المسرع في عام 2023 كانوا من الإناث.

أكثر من 60% من الشركات المبتكرة المنضمة لبرنامج المسرع مقرها في الإمارات في عام 2023.

تم انضمام 21 عضوًا جديدًا (في الدفعة السابعة) لعام 2023

ارتفع عدد أعضاء برنامج مسرع الابتكار إلى أكثر من 130 عضوًا في عام 2023.

تم اختيار أعضاء وخريجي عام 2023 من بين أكثر من 400 طلب، مما وسع عدد الدول التي تم استلام طلبات منها إلى 83 دولة في جميع القطاعات.

ساهمت الخدمات المقدمة في برنامج المسرع بتعزيز فرص الأعضاء على جمع التمويل حيث نجح اثنان من خريجي البرنامج بجمع تمويل بقيمة 29 مليون دولار في عام 2023

- جمعت شركة **Immensa** تمويلاً بقيمة **20 مليون** دولار أمريكي في السلسلة B.
- جمعت شركة **Spidersilk** تمويلاً بقيمة **9 مليون** دولار أمريكي.

برنامج خطة الضمانات

برنامج الضمانات يعتبر أداة فعالة للنظر في تحديات المبتكرين، بتسهيل الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم بتكلفة منخفضة من خلال تزويدهم بضمانات مدعومة من الحكومة.

من إنجازات خريجي برنامج خطة الضمانات

Pure Harvest Smart Farms وهي شركة تستخدم تقنية الزراعة المائية

1. فازت بجائزة "**منتج العام 2023**" للمنتجات الزراعية المستدامة في منطقة الخليج.
2. وقّعت شراكة استراتيجية مع **Richel Group** لتوزيع أنظمة زراعية ذكية بقيمة **150 مليون دولار أمريكي** مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وآسيا.
3. استحوذت على مرافق تشغيل **Red Sea Farms** الزراعية في المملكة العربية السعودية لتوسيع نطاقها الإقليمي.
4. خلقت أكثر من **20 فرصة عمل** في عام 2023.

من إنجازات أعضاء برنامج خطة الضمانات

1. نجحت **Avani Eco Middle East**، وهي شركة منتجات صديقة للبيئة، في توطين صناعة المنتجات الصديقة للبيئة لقطاع الأغذية والمشروبات في الإمارات العربية المتحدة.
2. جمعت شركة **Bayzat**، وهي منصة متكاملة لإدارة الموارد البشرية، **25 مليون دولار أمريكي** كجزء من جولة تمويل السلسلة C.
3. تم إدراج تطبيق **Lamsa**، وهو تطبيق تعليمي مخصص للأطفال، ضمن أفضل 10 تطبيقات مخصصة للأطفال من شركة Apple.

نشـــاطات الشـــراكات الرئيسـية لعـام 2023

تتمحور استراتيجيـــة الشـراكات لدى الصندوق على بنـــاء وتفعيل شراكات قوية مع القطاع الحكومي والخاص لتســهيل النمـــو وتقديـــم الدعـــم وخلـــق الفرص وتمهيـــد طرق النجـاح للشـركـــات المبتكـــرة ضمن صندوق محمـد بن راشـــد للابتكـــار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

Pitch@Gov

مسابقة Pitch@Gov التي أطلقهـا مركـز محمـد بن راشد للابتكار الحكومي بالشراكة مع وزارة المالية من خلال صندوق محمـد بن راشـد للابتكـار، هي مبادرة حكوميـة مستدامة تهدف إلى تعزيز العمل المشترك بين الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة، ورواد الأعمال والمبتكرين، للمساهمة في نشر وتعميم وتطبيق ثقافة الابتكار في الدولة، تم في عام 2023:

1. بالشراكة مع هيئة الطرق والمواصلات، ومؤسســة الإمارات للخدمات الصحية، أقيمت أول فعالية Pitch@Gov خلال شهر الابتكار (فبراير2023)، مع التركيز على إيجاد حلول مبتكرة لتحديات قطاعي الرعاية الصحية والنقل حيث تم اختيار فائزين عن كل قطاع.

2. بالشراكة مع وزارة التغير المناخي والبيئة ,عقدت فعالية Pitch@ Gov في **COP28** في ديسمبر2023 بهدف إيجاد حلول مبتكرة لتحديات تغير المناخ في "**مكافحة التغير المناخي**" و "**مجال إدارة النفايات**" حيث تم اختيار فائز واحد عن كل تحدي.

وقد حظي الفائزون في التحديات المعلنة بفرصة مميزة للانضمام إلى برنامج مُسرّع الابتكار المصغر لصندوق محمد بن راشد للابتكار، بالإضافة إلى تمويل أولي من مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي.

إطلاق شراكة Future100

1. تم توقيـع اتفاقيـة مع مبـــادرة "**100 شـركة من المستقبل**": المبادرة المشتركة بين وزارة الاقتصاد ومكتب التطوير الحكومي والمستقبل لدعم أفضل 100 شركة ناشئة تسهم في تعزيز تنافسية قطاعات اقتصاد المستقبل.

2. تسهم الشراكة في دعم عدد من أفضل الشركات الإماراتية المستقبلية، حيث سيتم اختيار نخبة من الشركات الأكثر قدرة على الابتكار والإبداع وتأهيلها عبر إجراءات سريعة وميسرة للانضمام إلى الدفعة الثامنة من برنامج مسرع الابتكار لتسريع نمو أعمالهم وتطورها، من خلال الإرشاد والتوجيه والتدريب وبناء شبكة علاقات واسعة، وتسهيل حصول شركاتهم على التمويل.

3. تم الاعلان عن فوز 22 من أعضاء وخريجي صندوق محمد بن راشد للابتكار في قائمة 100 شركة من المستقبل لعام 2023.

إعلان شراكة "البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية" في (جيتكس)

1. تم توقيع مذكرة التفاهم خلال فعاليات معرض "**إكسباند نورث ستار 2023**".

2. ستعمل هذه الشراكة على تسريع إجراءات انضمام الشركات الأوروبية الناشئة المرشحة من قبل البنك إلى برنامج مسرع الابتكار التابع لصندوق محمد بن راشد للابتكار.

3. تم إنشاء محتوى مشترك في معرض "**إكسباند نورث ستار 2023**" يتضمن ورشات عمل وجلسات تعريفية عن برنامج مشاريع الأعمـال الرائــدة "**Star Venture Program**" التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

4. واستقدم "**البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية**" أكثر من 40 شركة ناشئة مبتكِرة من مختلف الأسواق الأوروبية التي يعمل ضمنها للمشاركة في معرض "**إكسباند نورث ستار 2023**" لاستكشاف الفرص الفريدة التي توفرها دولة الإمارات العربية المتحدة.

أبرز أحداث التسويق والإحصائيات لهذا العام

حققنا نجاحًا كبيــرًا في مؤتمرَي **STEP** و**GITEX**، حيث جذبنا أكثر من **894** عضواً محتملاً وأكثر من **7250** زيارة لصفحة فعالية سلسلة "تجربة الابتكار" المباشرة على LinkedIn live events في عام 2023.

ابتكارات حققت أهدافها

1 تصميم تجربة المتعامل في الخدمات

يسعى المشروع إلى تعزيز وتحديث ثلاث خدمات أساسية تابعة لوزارة المالية، مستفيدًا من أحدث التقنيات الناشئة. كما يتضمن هذا التطوير تحسين الإجراءات والعمليات الحالية لضمان فعالية أكبر وتجربة مستخدم محسنة. أمثلة على تصميم تجربة المتعامل:

1

تقديم طلب الاستفسارات المحاسبية للجهات الاتحادية:

تم توفير الخدمة على الموقع الإلكتروني بالإضافة إلى التطبيق الذكي، وإلغاء الإدخالات اليدوية للمتطلبات واستبدالها بالاستخراج الآلي للبيانات، واستحداث الذكاء الإصطناعي التوليدي للرد على الاستفسارات، وفي حال عدم إمكانية الرد بشكل آلي، يتم توجيه الاستفسار للموظف المسؤول دون تقديم طلب جديد، حيث تم تقليص رحلة المتعامل على الخدمة من 9 إلى 3 خطوات واختصار زمن تقديم الخدمة من 6 أيام عمل ليصبح فورياً.

2

تقديم الاستفسارات بشأن خدمات الوزارة:

فقد تم الاعتماد في تطويرها على إعادة تصميم تجربة المتعامل، من خلال دمج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي، مما يعزز تجربة المستخدم ويحسن بشكل كبير من كفاءة ودقة وسرعة الحصول على المعلومات، وفي حال عدم رضا المتعاملين على الرد، سيتم مواصلة إرسال الطلبات بشكل آلي، حيث نقدم تجربة دعم فعّالة ومتجددة تلبي احتياجاتكم بالشكل الامثل عبر منصتي التطبيق الذكي والموقع الإلكتروني.

3

تسجيل الموردين في سجل الموردين الاتحادي:

تعتمد تبسيط رحلة تسجيل المتعامل وتسلسل الخطوات وإزالة أكثر من 50% من حقول التسجيل والانتهاء من 87 تحسين لتسهيل تسجيل الموردين في منصة المشتريات الرقمية من خلال إشراك الموردين في عملية تطوير الخدمة، وإضافة الخدمة على التطبيق الذكي، وقنوات جديدة للإشعارات اللحظية عن حالة الطلب، لتحسين تجربة المستخدم وزيادة رضاهم.

2 منصة المشتريات الحكومية

في إطار تنفيذ توجيهات الدولة لوضع المتعاملين في أولويات العمل، تم التعاون مع وزارة اللامستحيل لإحداث تحول جذري في منظومة إدارة الموردين على المستوى الاتحادي. هذا التطوير تضمن إعادة تصميم تجربة الموردين استنادًا إلى الملاحظات والشكاوى التي تلقيناها من المتعاملين، مما يعكس استجابتنا المباشرة لاحتياجاتهم وملاحظاتهم. تهدف عملية تطوير منصة المشتريات إلى تسريع مشتريات الحكومة الاتحادية وتقليص الوقت للخدمة بما يساهم في تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وتحسين تجربة المتعاملين وتسهيل عملية التقييم والاختيار. وتبسيط رحلة تسجيل المتعاملين وتقليل الحقول.

3 شاشة التقارير الذكية للخدمات الرقمية

استحداث شاشة التقارير الخاصة بالخدمات الخارجية وبيانات المتعاملين حيث تهـدف شاشــة التقارير الخاصة بالخدمــات إلى إظهار معلومات الطلبات المستلمة على أساس سنوي وربع سنوي وشهري بالإضافة إلى تحديد فترة زمنية محددة وفقاً للمتطلبات بهدف متابعة وتحليل الطلبات ومتابعة مؤشرات أداء الخدمة بشكل آني. كما تهدف شاشة التقارير الخاصة بالمتعاملين إلى إظهار المعلومات الديموغرافية للمتعامل مما سيساعد في دراسة سلوك المتعاملين الذي من شأنه تحسين تجربة المتعامل وتطوير الخدمات المقدمة لهم، حيث تتيح لوحة المعلومات للمستخدم رؤية معلومات المتعاملين على أساس سنوي وربع سنوي وشهري بالإضافة إلى تحديد فترة زمنية محددة وفقاً للمتطلبات.

4 الأنشطة الاقتصادية الواقعية (ESR)

متطلبات الأنشطة الاقتصادية الواقعية

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة ممتثلة ومتوافقة تمامًا مع متطلبات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الاوروبي ولم يتم وضع أي ملاحظات أو توصيات فيما يخص متطلبات الأنشطة الاقتصادية الواقعية في تقييم تقارير الشركات عن السنة المالية 2023 وقد تم تصنيف تقييم الدولة كنظام "غير ضار".

كجزء من التزام الإمارات العربية المتحدة بصفتها عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الشامل، واستجابةً للتقييم الذي قامت به مجموعة قواعد السلوك في الاتحاد الأوروبي بشأن الضرائب التجارية، للإطار الضريبي لدولة الإمارات العربية المتحدة، أصدرت دولة الإمارات أنظمة الأنشطة الاقتصادية الواقعية.

تطلب الأنظمة من الشركات المحلية الكائنة داخل الأراضي الإماراتية وتلك المسجلة في المناطق الحرة ومن بعض أشكال الأعمال الأخرى التي تزاول أي من "الأنشطة ذات الصلة" المعرّف عنها والمعدة أدناه أن تحافظ على وتثبت "تواجداً اقتصادياً" كافياً في الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة التي تتخذ بها "اختبار النشاط الاقتصادي الواقعي"..

5 استرداد أرصدة بطاقات الدرهم الإلكتروني

تم تطوير الخدمة لتصبح متوفرة لجمهور المتعاملين لتقديم الطلب من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة مما أدى إلى تقليل الوقت والجهد المبذول في معالجة الطلبات المستلمة، حيث أصبح الإجراء مؤتمتاً متضمناً كافة الثبوتيات اللازمة لصرف المبلغ للمتعامل، فضلا عن قيام موظفي البنك باستلام الطلبات من خلال نظام تلبية ومراجعة المرفقات والتأكد من صحتها ومن ثم إعداد قائمة تتضمن جميع الطلبات المستلمة خلال فترة معينة وإرسالها للوزارة للاعتماد ومن ثم يقوم البنك بإرسال فاتورة للوزارة ليتم تحويل المبلغ للبنك حسب الإجراءات المتبعة بوزارة المالية.

6 نظام دعم خدمات تكنولوجيا المعلومات

نظام تلبية هو نظام الدعم الفني الخاص بخدمات الوزارة الداخلية والخارجية، يساهم في دعم موحد لجميع الخدمات التي تقدمها وزارة المالية. من خلال هذا النظام الموحد يتمكن أصحاب الخدمات من رؤية كاملة لإدارة الخدمات ودعم اتفاقيات مستوى الخدمة(SLA) حيث يتمكن متعاملي الوزارة الداخلين و الخارجين من استخدام منصة موحدة مصنفة (طلب دعم فني – طلب خدمة - تقديم شكوى) تم تصميم واختبار تصنيف الخدمات عبر المنصة مع المتعاملين من مختلف الفئات المستهدفة (الأفراد – الشركات – الجهات الاتحادية) بالإضافة إلى موظفي الوزارة وذلك لضمان تسهيل تجربة المتعامل وجعلها تتوافق مع متطلباته وتوقعاته. يتم استخدام تقنية أتمتة العمليات الآلية RPA لربط نظام تلبية مع الأنظمة.

7 الإبلاغ المشترك (CRS) / قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)

متطلبات معيار الإفصاح المشترك CRS

يعتبر الإطار القانوني لمعيار الابلاغ المشترك "على المسار الصحيح" من قبل المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة.

إطلاق نظام معيار الابلاغ المشترك "فاتكا" وتم استلام معلومات عبر النظام لأكثر من مليون حساب مالي لـ 900 مؤسسة مالية.

بالإشارة إلى الالتزامات الدولية لدولة الإمارات مع منظمة التعاون الاقتصادي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تبادل معلومات بشكل تلقائي، حيث تم تطوير نظام استلام معلومات ضريبية من 500 مؤسسة مالية في الدولة لأكثر من 500،000 حساب. والذي يمكن السلطات التنظيمية (المصرف المركزي، هيئة الأوراق المالية والسلع، مركز دبي المالي العالمي، سوق أبوظبي العالمي، وزارة المالية) من مراجعة المعلومات التي تم استلامها من خلال النظام وعليه يقوم النظام بإنشاء ملفات لكل دولة (أكثر من 77 دولة، والولايات المتحدة الأمريكية) وعليه تقوم وزارة المالية بإرسال المعلومات للدول عبر نظام منظمة التعاون الاقتصادي والولايات المتحدة الأمريكية للكيانات التي تستوفي تعريف المؤسسة المالية المبلّغة بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية و/ أو معيار الإبلاغ المشترك ولا تخضع لإشراف (1) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛ (2) أو هيئة الأوراق المالية والسلع؛ (3) أو مركز دبي المالي العالمي؛ (4) أو سوق أبوظبي العالمي، هي بالتالي تخضع للتنظيم لأغراض قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) ومعيار الإبلاغ المشترك من قبل وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويجب عليها التسجيل مع وزارة المالية.

8 نماذج التنبؤ والتوقع المتقدمة

في عصر يتسم بالتطور التكنولوجي السريع والتغيرات الاقتصادية المستمرة، تبرز الحاجة الماسة إلى استخدام نماذج التنبؤ والتوقع المتقدمة لتعزيز الفعالية والكفاءة في مختلف المجالات. يركز مشروعنا على تطوير وتطبيق ثلاثة نماذج تنبؤية متقدمة تسهم في تحسين صنع القرار والتخطيط الاستراتيجي. النموذج الأول هو "نموذج توقعات مالية" الذي يهدف إلى تحليل الاتجاهات المالية وتقديم توقعات دقيقة تساعد في التخطيط المالي وتقييم المخاطر. يتبعه "نموذج سلوك تحول الموظفين"، الذي يتناول تحليل سلوكيات الموظفين وتأثيرها على الأداء العام للمؤسسة. وأخيرًا، يأتي "نموذج توقع استقرار مالي" الذي يركز على التنبؤ بالاستقرار المالي والتحديات المحتملة في البيئة الاقتصادية. إنشاء نموذج تحليلي للتنبؤ بموعد انتهاء خدمة موظف في المؤسسة وفهم الأسباب الدافعة وراء تأثير سلوك الانسحاب لديه، مع التركيز على مساعدة المؤسسة في التحضير المُسبق ووضع خطة للحفاظ على الموظفين، وذلك من خلال فهم أسباب احتمالية للرحيل واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الاستمرارية.

9 نظام الدعم الفني الذاتي (مساعد)

الخدمة الذاتية للدعم الفني (مساعد) يهدف إلى حل الأعطال الفنية ذاتياً دون تدخل موظف الدعم الفني ويشمل النظام على عدة خدمات ذاتية أيضا مثل تجديد وتغيير كلمة المرور وفتح قفل الحساب بالإضافة إلى إعداد الطابعات وتثبيت البرمجيات الأساسية وكذلك عمل الصيانة الدورية تلقائيا لتفادي الأعطال الفنية بشكل استباقي.

10 نظام إدارة المخاطر

برنامج وأداء لتقييم المخاطر والتدقيق على ضوابط إدارة المخاطر في وزارة المالية ويهدف إلى تقليل الجهد الإداري المبذول في إجراءات تقييم ومراقبة المخاطر لزيادة الكفاءة وفعالية تحديد المخاطر لتحسين الامتثال للقوانين والتشريعات وأتمتة عملية المخاطر ونقلها من السجلات اليدوية (الإكسل) إلى نظام متكامل يربط بين التدقيق والمخاطر.

أهم مميزات النظام:

- توفير الوقت والجهد ورفع الكفاءة من خلال أتمتة أعمال التدقيق الداخلي.
- مركزية إدارة المخاطر في نظام واحد.
- ضمان دقة وجودة البيانات المتوفرة عن المخاطر في جميع الأوقات.
- مركزية متابعة تحديث السجلات في نظام واحد.
- إتاحة مؤشرات الأداء عوضاً عن احتسابها بشكل يدوي.
- تحسين ثقافة الامتثال وتعزيز امتثال وزارة المالية للقوانين والتشريعات.
- تحسين التواصل مع الإدارات بشأن المخاطر المرتبطة بعملياتهم.
- تفعيل مسار الامتثال والاستفادة من الخواص الأخرى التي يوفرها النظام من غير الحاجة إلى التعاقد لتوفير حلول تقنية بديلة (الامتثال).

11 منصة التوعية الأمنية Phishrod

توعية موظفي الوزارة بمجالات أمن المعلومات المختلفة على مدار العام بهدف الحفاظ على أمن وسلامة معلومات الوزارة حيث أن المنصة عملت على رفع مستوى نضج الموظفين بأمن حماية الأنظمة الإلكترونية والبيانات من التهديدات السيبرانية.

12 منصة الذكاء الاصطناعي التوليدي ChatGPT

تهدف إلى استخراج إجابات دقيقة واحترافية للمتعاملين من المحتوى والوثائق المتواجدة على موقع الوزارة الإلكتروني، حيث سيقوم بتحسين جهود دعم وتفاعل المتعاملين عن طريق تقديم إجابات فورية ومعلوماتية، مما يعزز تجربة المستخدم الشاملة.

يهدف المشروع إلى تنفيذ نظام ذكاء اصطناعي توليدي يتضمن التفاعل مع المستخدمين بطريقة تجعل تقديم الطلبات والاستفسارات أسهل وأكثر فعالية. يتمثل هدف المشروع في تطبيق نظام ذكاء اصطناعي متطور يسهم في تحسين تجربة المستخدم، ويشمل مكونات تقنية مثل التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية لتحقيق أهداف دليل تطوير خدمات الحكومة 2.0. يقدم النظام إجابات متوقعة وإرشادات للمستخدمين أثناء كتابتهم، وذلك باستخدام البيانات التاريخية ومحتوى السياسات والقوانين، كما يمكن للمستخدمين المشاركة في محادثات تفاعلية مع النظام، حيث يمكنهم طرح استفسارات تتعلق بالردود السابقة وطلب توضيحات إضافية.

13 تقنية الشراء من الكتالوج

تطبيق تقنية الشراء من كتالوج المنتجات لأول مرة في المشتريات الحكومية الاتحادية والذي يختصر زمن عملية الشراء لعدم الحاجة إلى نشر مناقصات والتفاوض على الأسعار وإبرام العقود من قبل الجهة.

14 آلية تصميم دراسات استشراف المستقبل

استشراف المستقبل يمنحنا الفرصة لاتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة وتوجيه الابتكار والتطور في مجالات متعددة. لذا تم تصميم نموذج أدوات دراسات استشراف المستقبل مما يجعل الوزارة أكثر استعدادًا وتحضيرًا للتغيرات المتوقعة والتحديات المحتملة.

15 منهجية إعداد بيان مصادر واستخدامات النقد

بيان مصادر واستخدامات النقد هو أحد البيانات الرئيسية الثلاثة المطلوب توفيرها حسب دليل GFSM2014.

يعرض مجموع المبالغ النقدية التي تولدها أو تستخدمها الحكومة من خلال العمليات الجارية والمعاملات في الأصول والخصوم، مماثل لبيان التدفقات النقدية في المحاسبة (IPSAS وIFRS) حيث يوفر الأسلوب المباشر المعلومات التي يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وليست متاحة بموجب الأسلوب غير المباشر، والذي يتمثل بتحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تعديل الفائض أو العجز بمقدار المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية، وأية تأجيلات، أو مستحقات لمبالغ مقبوضة، أو دفعات تشغيلية سابقة، أو مستقبلية وبنود الإيرادات، أو المصاريف المرتبطة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية. كما أنه بموجب الأسلوب المباشر يمكن الحصول على المعلومات حول الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي الدفعات النقدية.

16 نشر البيانات المالية الموحدة للدولة

توفير بيانات إحصاءات مالية الحكومة في الوقت المناسب لدعم صناع القرار في رسم السياسات الاقتصادية، والتي تؤدي إلى تعزيز الثقة بالنظام الإحصائي الإماراتي الذي يواكب أحدث معايير نشر البيانات المالية بما يخدم تنافسية الدولة عالمياً والإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودعم جهود الدولة في تحقيق رؤية "مئوية الإمارات 2071" بأن تكون الإمارات ضمن أفضل دول العالم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه فإن توفير بيانات إحصاءات مالية الحكومة بشكل دقيق ومستمر يعزز ثقة المستثمرين في اقتصاد الدولة ويسهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية.

17 تصميم النماذج الاقتصادية

تطوير النماذج الاقتصادية واستخدامها في الدراسات والبحوث يمثل جزءًا هامًا في فهم الظواهر الاقتصادية وتحليلها مما يعزز دور وزارة المالية في توظيف أدوات السياسات المالية في توليد فرص العمل. وتقييم مدى نجاحها. كما يعزز استقرار الاقتصاد وتسريع النمو عبر استخدام أدوات السياسة المالية لإدارة الطلب الكلي، ومواصلة تطوير إدارة الديون والتوجه للتمويل عبر الأسواق المحلية، ووضع خطط للتنمية حسب التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، مع توظيف سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية؛ سواء لتعزيز النشاط الاقتصادي وتوليد فرص العمل أو لإبقاء التضخم تحت السيطرة ومنع الاقتصاد من الإنهاك..

18 توظيف السياسة المالية في تحقيق أهداف التغير المناخي

توظيف السياسة المالية في تحقيق أهداف التغير المناخي، وذلك بعد الاطلاع على أفضل الممارسات لعدد كبير من التجارب الدولية في الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية، في هذا المجال. تم تضمين هذه الأطر ضمن الدراسة المطولة التي أعدتها إدارة السياسات المالية الكلية بعنوان "دور السياسات المالية في تحقيق أهداف التغير المناخي"، كما تم استعراض هذه الأطر في حلقة نقاشية عقدتها الإدارة لنخبة من الخبراء والمختصين من الدوائر المالية في الدولة. تركزت الدراسة على كيفية استخدام السياسات المالية لمكافحة تغير المناخ مع تسريع النمو الاقتصادي والاستقرار. وقد يشمل ذلك السياسات الضريبية وخط الإنفاق الحكومي واستراتيجيات إدارة الديون كما وتهدف الدراسة أيضاً إلى تقييم فعالية التمويل الدولي للحد من الآثار السلبية للتغير المناخي.

19 استراتيجية التوريد للحكومة الاتحادية

ويهدف مشروع **"مستقبل واعد في استراتيجية التوريد للحكومة الاتحادية"** إلى ضم فئات جديدة من الموردين إلى قاعدة التوريد في الحكومة الاتحادية، لرفد النمو في الاقتصاد الوطني، وتعزيز الجهود الحكومية الرامية إلى توسعة وتنويع قاعدة الموردين في الحكومة الاتحادية، الأمر الذي يساهم بدوره في رفع جودة الخدمات والمنتجات للمشتريات الاتحادية وبأسعار تنافسية، ويحقق العائد على الاقتصاد المحلي من خلال تطبيق معايير القيمة الوطنية المضافة ICV. وعملت الوزارة خلال الفترة المنصرمة بشكل استباقي لتحديد كافة المتطلبات الحكومية بشكل تكاملي مع الجهات الحكومة لضمان تحقيق أكبر عائد ممكن للحكومة من هذا المشروع التحولي الوطني.

20 تعزيز التنافسية والشفافية في بيانـات الإنفاق على المناخ والبيئة

يعمل "**تعزيز التنافسية والشفافية في بيانات الإنفاق على المناخ والبيئة**" على توفير بيانات الإنفاق الحكومي على المناخ والبيئة على مستوى الدولة لتقديمها إلى صندوق النقد الدولي، ونشرها عبر المنصة العالمية لمؤشرات تغير المناخ والتي تعنى باحتساب مؤشرات سياسات الدول المتعلقة بالإنفاق على المناخ والبيئة لقياس أثرها على استدامة الاقتصاد الكلي والشفافية. وستتيح المنصة للمستخدمين تقييم وقياس ارتباط الأنشطة الاقتصادية والمالية والسياسات الحكومية بتغير المناخ والبيئة بشكل أوسع. ويأتي هذا المشروع بما يتواءم مع توجهات الدولة خاصة وأنها تعمل على تكثيف الجهود في عام الاستدامة بعد مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ COP28 حيث سينعكس المشروع على مجمل جهود الدولة في المبادرات المناخية الوطنية التي تطلقها هذا العام.

21 ضريبة الشركات والأعمال

يشمل مشروع "استحداث ضريبة اتحادية على الشركات والأعمال" الذي تقوم وزارة المالية بتنفيذه من خلال إعداد ورسم السياسة الضريبية لضريبة الشركات، شاملة المنظومة التشريعية للسياسة، وإصدار القانون واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية المرتبطة.

22 نظام الفوترة الإلكترونية

مشروع "**نظام الفوترة الإلكترونية**" يعمل على تطوير نظام متقدم للفوترة الإلكترونية وتفعيله على مستوى الدولة، عبر أتمتة إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية مع النظام الضريبي لتسهيل التقديم على الإقرارات الضريبية ورفع مستوى الامتثال الضريبي والحد من حالات التهرب الضريبي. ويشمل المشروع مجموعة من المراحل والمستهدفات التي من المخطط الانتهاء منها بحلول يوليو 2025.

23 النظام المالي الاتحادي

ترقية النظام المالي الاتحادي وأنظمة الموارد البشرية إلى أحدث الإصدارات EBS 12.2.12 وتفعيل كافة الخواص والخدمات الحديثة التي تدعم خدمات المستخدمين وأنظمة التقارير الحديثة التي تلبي متطلبات العمل وترقية رحلة المستخدم في مجال الأنظمة الإلكترونية وخدمة الدخول الموحد وتفعيلها للربط مع الجهات الاتحادية عند الطلب.

24 برنامج سندات وصكوك الخزينة الإسلامية

صكوك الخزينة الإسلامية هي أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تصدرها الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة ويتم بيعها في الأسواق المحلية بالدرهم الإماراتي. تعتبر السندات الحكومية وصكوك الخزينة الإسلامية إحدى أدوات الدين العام الداخلي، وتصدر بغرض تنويع مصادر التمويل وتحفيز عملية الاستثمار عن طريق بناء منحنى العائد على الدرهم الإماراتي مما يساهم في تنشيط أسواق رأس المال داخل الدولة. كما يساعد إصدار الصكوك بالعملة الوطنية على تقليل الاعتماد على أسواق رأس المال الأجنبية وتوسيع قاعدة المستثمرين لصكوك العملة المحلية.

25 التكامل بين خدمات الوزارة التقنية والجهات الحكومية الأخرى

تم تفعيل خدمة الدخول الموحد UAE Pass مع النظام المالي الاتحادي لكافة مستخدمين النظام من الوزارات والهيئات الاتحادية.

ربط وتكامل البيانات بين الأنظمة المالية وأنظمة مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية وأتمتة القيود المحاسبية في دفتر الأستاذ العام مما يساهم في توحيد التقارير المالية الاتحادية والحساب الختامي الموحد. وكما تم وضع تصاميم البنية التحتية واعتمادها لربط أنظمة المؤسسة مع كل من نظام الخزينة الاتحادي وأنظمة المشتريات الحكومية والتي سيتم تنفيذها خلال عام 2024.

تم إطلاق النسخة الجديدة بعد إجراء التحديثات اللازمة على خدمة الربط القائمة مع هيئة أبوظبي للإسكان عبر خدمة الناقل الحكومي لرفع مستوى خدمة المواطنين وتسهيل إجراءاتهم للحصول على البيانات اللازمة من وزارة المالية والهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية بشكل لحظي يضمن كفاءة وجودة خدمة المتعاملين.

نتائج وإنجازات المشاريع التحولية

مشاريع تحولية استراتيجية

تم تنفيذ 5 مشاريع تحولية كبرى ذات توجه استراتيجي هام تؤكد بمجملها على التزام وزارة المالية بتنفيذ الأولويات الوطنية ورفع جاهزية العمل المالي الحكومي لإدارة المستقبل، وتنسجم المشاريع الخمس مع رؤية **نحن الإمارات 2031** وتأتي ضمن المبادرات المتوائمة مع استراتيجية التحول الرقمي لتأكيد المكانة العالمية للإمارات كدولة رائدة ومتقدمة في مجال الحكومة الرقمية.

وتهدف وزارة المالية من خلال إطلاقها لهذه المشاريع التحولية إلى تحقيق المستهدفات الاستراتيجية الشاملة وتعزيز دورها الريادي في مختلف القطاعات مثل المشتريات والتوريد الحكومي وعقد شراكات فاعلة مع القطاع الخاص للارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية وتمويل المشاريع وتنفيذها بالشكل الأمثل، وتحفيز الإنفاق على المناخ والبيئة لضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة. وتعمل الوزارة على مشاريع خاصة برسم السياسات الضريبية وتيسير الإقرارات الضريبية لضمان الامتثال الضريبي وتعزيز البنية التشريعية الضريبية في الدولة، مع المحافظة على تنافسية البيئة الاقتصادية وقدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية.

استقطاب 5 فئات جديدة لقاعدة موردي الحكومة خلال 2022.

زيادة عدد الموردين الجدد المنضمين إلى سجل الموردين الاتحادي إلى 2000 مورد خلال عام 2023.

مستقبل واعد في استراتيجية التوريد للحكومة الاتحادية

يهدف المشروع إلى ضم فئات جديدة من الموردين إلى قاعدة التوريد في الحكومة الاتحادية، لرفد النمو في الاقتصاد الوطني، وتعزيز الجهود الحكومية الرامية إلى توسعة وتنويع قاعدة الموردين في الحكومة الاتحادية، الأمر الذي يساهم بدوره في رفع جودة الخدمات والمنتجات للمشتريات الاتحادية وبأسعار تنافسية، ويحقق العائد على الاقتصاد المحلي من خلال تطبيق معايير القيمة الوطنية المضافة ICV. وعملت الوزارة خلال الفترة المنصرمة بشكل استباقي لتحديد كافة المتطلبات الحكومية بشكل تكاملي مع الجهات الحكومة لضمان تحقيق أكبر عائد ممكن للحكومة من هذا المشروع التحولي الوطني بلغ عدد الموردين المسجلين خلال العام 2022 لجميع الفئات التي تم تحديدها 1779 مورداً بناء على التسجيل الجديد على منصة المشتريات الرقمية التي تم تطويرها) وتم تبسيط إجراءات التسجيل وإضافة فئات جديدة للموردين في سياسة المشتريات الرقمية المعتمدة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (1/1و) لسنة 2022 بشأن سياسة المشتريات الرقمية للحكومة الاتحادية.

الأثر على الحكومة الاتحادية

1. زيادة قاعدة بيانات الموردين وجذب الاستثمار بمختلف أنواعه (الاستثمار المحلي والأجنبي) من خلال الترويج للخدمة وتشجيع كافة الشركات والأفراد على التسجيل في سجل الموردين الاتحادي.

2. تقليل الزمن المستغرق لتقديم الخدمة.

3. زيادة رضا وسعادة الموردين من خلال تحسين رحلة المتعامل (المورد) لتكون تجربة رقمية وسلسة ومبسطة في سلسلة التوريد في الحكومة الاتحادية.

تعزيز التنافسية والشفافية في بيانات الإنفاق على المناخ والبيئة

أطلق صندوق النقد الدولي المنصة العالمية لمؤشرات تغير المناخ خلال عام 2022 والتي تعنى باحتساب مؤشرات سياسات الدول المتعلقة بالإنفاق على المناخ والبيئة لقياس أثرها بشكل أوسع

وانطلاقاً من حرص الدولة على رفع مؤشر التنافسية وتعزيز الشفافية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة واستباقها لتطبيق المعايير الدولية، سعت الدولة إلى توفير ونشر بيانات الإنفاق على المناخ والبيئة .مما كان له الأثر الفعال في استعدادية الدولة لاستضافة وتنظيم الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر COP28 لعام 2023.

%100	**نشر بيانات الإنفاق على المناخ والبيئة في المنصة العالمية لمؤشرات تغير المناخ والذي يساهم في رفع مؤشر تنافسية الدولة وتعزيز الشفافية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة**
%100	**إعداد بيانات الإنفاق على المناخ والبيئة لرفع مؤشرات التنافسية للدولة بنسبة**
%100	**توفير بيانات الإنفاق على المناخ والبيئة على المستوى الوطني في الوقت المحدد بنسبة**

تنظيم الشراكات العامة والخاصة

تم إصدار القانون الاتحادي رقم 12 لسنة 2023 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص في ضوء توجيهات القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين المستويات المعيشية للمواطنين والمقيمين داخل الدولة، فقد تركزت جهود الحكومة على رفع مستويات الكفاءة في تنفيذ الأعمال والمشروعات الحكومية وجودة الخدمات المقدمة للجمهور. ومن هذا المنطلق فإن مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص يهدف إلى تعزيز ورفع كفاءة النشاط الحكومي من خلال التعاون الجزئي في تشغيل البنية التحتية والخدمات العامة، إلى التركيز على وضع السياسات والاستراتيجيات للمتابعة والتنسيق مع مقدّمي الخدمات بهدف الارتقاء بها وذلك بإجراء ما يلي:

- تعزيز فرص الكفاءة والتنافسية وتنوع الخبرات في كافة المجالات.
- جذب وتنشيط الاستثمارات الوطنية، والإقليمية، والأجنبية.
- الاستفادة من الكفاءات الإدارية والتقنية والقدرات التمويلية لدى القطاع الخاص، وإشراكه في تحمل المخاطر.
- تحقيق أفضلية في العائد على الاستثمار فيما يتعلق بالإنفاق العام للحكومة والاستغلال الامثل للموارد المتاحة.
- تعزيز النمو الاقتصادي في الدولة، وتوفير فرص عمل جديدة.
- تمويل المشاريع والاستفادة من التكنولوجيا والابتكارات الحديثة لدى القطاع الخاص والارتقاء بالخدمات الحكومية من خلال تعزيز الكفاءة.
- تحديد فرص تحقق إيرادات جديدة من تنفيذ الأعمال والمشروعات بمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعزز من القدرة التمويلية للحكومة الاتحادية بما يلبي تطلعات مواطني الدولة.

النتائج:

تم إعداد دليل تنظيم الشراكة بين القطاع العام والخاص والذي يُحدد الأحكام التفصيلية المنظمة لمشاريع الشراكة، وعلى وجه الخصوص الحوكمة وإجراءات طرح مشاريع الشراكة، بما في ذلك اقتراح المشاريع وتقييم القيمة مقابل المال ودراسة السوق وهيكلة المشروع وإدارته وإجراءات الطرح وآلية طلب الاستيضاح ومعايير طرح المشاريع. تم الاجتماع مع الجهات الاتحادية التي سبق لها تنفيذ عدد من عقود الشراكة مع القطاع الخاص مثل مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية ووزارة الطاقة والبنية التحتية بهدف الاطلاع على نتائج هذه التجارب والتحديات التي واجهت تنفيذ هذه الشراكات والتطلعات المستقبلية لهذه الجهات لتمكينها من تنفيذ الشراكة مع القطاع الخاص بكفاءة وجودة تلبي توجيهات القيادة الرشيدة للدولة.

توعية الجهات الاتحادية وشركائها من القطاع الخاص بإجراءات الشراكة بين القطاع العام والخاص بنسبة

نظام ضريبة شركات تنافسي بمعايير دولية

يشمل مشروع **استحداث ضريبة اتحادية على الشركات والأعمال** الذي تقوم وزارة المالية بتنفيذه من خلال إعداد ورسم السياسة الضريبية لضريبة الشركات، يشمل المنظومة التشريعية للسياسة، وإصدار القانون واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية المرتبطة.

%100

رفع مستوى الوعي بسياسة ضريبة الشركات عبر إعداد مجموعة من ورش العمل واللقاءات مع مختلف أنواع الشركات بنسبة

وتعمل الوزارة على مشروع **نظام الفوترة الإلكترونية** لتطوير نظام متقدم للفوترة الإلكترونية وتفعيله على مستوى الدولة، عبر أتمتة إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية مع النظام الضريبي لتسهيل التقديم على الإقرارات الضريبية ورفع مستوى الامتثال الضريبي والحد من حالات التهرب الضريبي. ويشمل المشروع مجموعة من المراحل والمستهدفات التي من المخطط الانتهاء منها بحلول يوليو 2025.

%100

الانتهاء من إجراءات تعيين استشاري إدارة المشروع واستشاري تأكيد الجودة والاستشاري القانوني لمشروع نظام الفوترة الإلكترونية بنسبة

تحسين جودة الحيــاة

خدمات مؤسسية وبنية رقمية متقدمة

جهود ومبادرات الوزارة في تحسين جودة الحياة في الدولة

تهدف الاستراتيجية الوطنية لجودة الحياة 2031 إلى الانتقال بدولة الإمارات من مفهوم الحياة الجيدة إلى المفهوم الشامل لجودة الحياة المتكاملة، ما يساهم في دعم رؤية **نحن الإمارات 2031** وصولاً إلى تحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071. وترتكز الاستراتيجية الوطنية لجودة الحياة على إطار وطني يشمل 3 مستويات رئيسية "الأفراد والمجتمع والدولة" وتتضمن 14 محوراً و9 أهداف استراتيجية.

وتتركز جهود ومبادرات وزارة المالية حسب اختصاصها على تحسين جودة الحياة من خلال تقديم خدمات مؤسسية وبنية رقمية كفؤة وفعالة باستخدام الذكاء الاصطناعي. وتتضمن الخدمات الثلاث المتاحة للمتعاملين والتي تم تطويرها بتوظيف حلول التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي:

1. تقديم طلب الاستفسارات المحاسبية للجهات الاتحادية.
2. تسجيل الموردين في سجل الموردين الاتحادي.
3. تقديم الاستفسارات بشأن خدمات الوزارة، ومعلومات عن برامج المسرعات ذات العلاقة

من خلال:

- تحسين وتسهيل خدمة المتعامل.
- استحداث قنوات جديدة مثل واتساب وزارة المالية، إضافة إلى التطبيق الذكي والموقع الإلكتروني.
- اعتماد الوزارة **الهوية الرقمية UAE PASS** في جميع خدماتها وأنظمتها.

رقمنة استرداد الأرصدة المتبقية في الدرهم الإلكتروني

أطلقت وزارة المالية نظام استرداد أرصدة بطاقات الدرهم الإلكتروني الرقمي، مما أدى إلى التخلص من طوابير الانتظار الفعلية، وزيادة نسبة الرضا لدى جمهور المتعاملين. ولقد ساهمت رقمنة إجراءات تحصيل الديون الاتحادية في تسهيل الإجراءات ومرونة العمل الحكومي واستدامة آلية حصر المستحقات المطلوبة للدولة، وبالتالي استدامة توريد المستحقات والإيرادات غير المحصلة. كما ساهمت خدمة طلب فرض أو تعديل رسوم خدمات الحكومة الاتحادية بتحسين جودة الحياة لارتباطها بالمؤشر الوطني المتعلق بدولة متقدمة ذات اقتصاد مزدهر، لضمان استدامة استقرار الموارد المالية للحكومة الاتحادية وتنميتها.

تحسين جودة الحياة

1. المساهمة في مواءمة الأهداف الاستراتيجية والرؤية مع تطلعات وأهداف جودة الحياة من خلال تحقيق المؤشرات والنتائج المرتبطة بتحصيل عوائد الاستثمار كرافد رئيسي من مصادر تمويل الميزانية العامة وكذلك الترشيحات لتشكيل مجالس الإدارات والتفويض لحضور الاجتماعات لاكتساب الخبرات وتنمية القدرات وبناء المعرفة اللازمة لإدارة الارتقاء بجودة الحياة وتعزيز الشراكات بين الجهات الحكومية والخاصة وأفراد المجتمع من خلال بناء القدرات المؤسسية من أجل تحسين جودة الحياة على المستوى الوطني والأفراد.

2. إطلاق نظام معيار الإبلاغ المشترك و FATCA تم استلام معلومات عبر النظام لأكثر من مليون حساب مالي لـ 900 مؤسسة مالية.

التميز والجوائز

ترسيخ ثقافة الابتكار والإبداع

فوز الوزارة بجوائز محلية وعالمية يعد حافزاً للمضي قدماً ومواصلة العمل على درب التميز والريادة، ويمثل إضافة لسجل الإنجازات التي حققتها الوزارة في مسيرة التميز الحكومي، لذلك الوزارة تحرص بشكل مستمر على تطوير أدائها وترسيخ ونشر ثقافة الابتكار والإبداع ضمن مستويات العمل كافة، بما يتماشى مع رؤيتها في أن تكون وزارة رائدة عالمياً في المجال المالي تساهم في تحقيق رؤية دولة الإمارات.

شهد برنامج عروض الابتكار **Pitch@GOV** الذي أطلقه مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي بالشراكة مع وزارة المالية من خلال صندوق محمد بن راشد للابتكار، ضمن فعاليات شهر الإمارات للابتكار الذي أقيم تحت شعار **الإمارات تبتكر 2023**، تكريم الفائزين بتحديات البرنامج الذي ركز على تطوير حلول مبتكرة للتحديات ذات الصلة بقطاعي النقل والخدمات الصحية.

حصدت وزارة المالية جائزة ضمن فئات جوائز **الإمارات تبتكر** عن فئة **أفضل ابتكار في تسهيل الإجراءات** وذلك عن منصة المشتريات الرقمية والتي تسهل آليات وعمليات الشراء على مستوى الجهات الاتحادية من خلال منظومة رقمية موحدة تربط الجهات الاتحادية مع الموردين المسجلين في سجل الموردين الاتحادي وتتيح استكمال كافة مراحل الشراء إلكترونياً، وتم التكريم في حفل اختتام فعاليات شهر الإمارات للابتكار **2023**.

شهادات المواصفة القياسية والدولية (آيــزو) لعــام 2023

إدارة الجودة | ISO 9001	ISO
نظام إدارة استمرارية الأعمال | ISO 22301	ISO
إدارة البيئة | ISO 14001	ISO
إدارة السلامة والصحة المهنية | ISO 45001	ISO
تم ترقية نظام إدارة أمن المعلومات للإصدار الحديث | ISO 27001	ISO
إدارة أنظمة المعلومات – إدارة الخدمات ISO 20000	ISO
نظام الإدارة المتكامل | PAS 99 تشمل جميع أنظمة الجودة	

الكوادر البشرية

استثمار في المواهب الوطنية وبناء قادة المستقبل

تحرص وزارة المالية على تطبيق أفضل الممارسات العالمية في تنمية وتطوير كوادرها البشرية، وتوفير بيئة محفزة للإبداع وابتكار أساليب عمل جديدة لتفعيلها في الوزارة، وذلك عملاً بتوجيهات القيادة الرشيدة بالتركيز على الاستثمار في العقول، وبناء مهارات قادة المستقبل، ليكونوا قادرين على قيادة التغيير وابتكار الحلول للتحديات، والمساهمة الفاعلة في رفع مرونة وجاهزية الحكومة والارتقاء بمنظومة التميز المؤسسي وتعزيز مستوى خدمات الوزارة وأعمالها على كافة المستويات الوظيفية والتنظيمية.

الكوادر الوطنية في وزارة المالية 162 موظفاً وموظفة

138 العدد الإجمالي للورش والبرامج التدريبية المنفذة لسنة 2023	4 العدد الإجمالي للبرامج في المجال القيادي
80 العدد الإجمالي للبرامج في المجال العام	32 العدد الإجمالي للبرامج في المجال المالي
20 العدد الإجمالي للبرامج في المجال التقني	2 العدد الإجمالي للدبلومات المهنية

التوطين

النسبة الإجمالية	%68
الوظائف الإشرافية	%100
وظائف الخدمات المساندة	%75
الوظائف الإدارية	%85
الوظائف التخصصية والفنية	%95

الهيئة الاتحادية للضرائب

نظام ضريبي يرسخ النمو المستدام

الـهـيـئـة الاتحـاديـة لـلـضـرائـب
FEDERAL TAX AUTHORITY

الهيئة الاتحادية للضرائب هي الهيئة الحكومية المختصة بإدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية، ومن أبرز الإنجازات والمبادرات التي أطلقتها خلال عام 2023

- أصدرت دليلاً بخصوص الأشخاص الطبيعيين الخاضعين لضريبة الشركات.
- وفرت **13** ورشة عمل افتراضية للتوعية بـ **التسجيل في ضريبة الشركات**.
- استقطبت **134** من الكفاءات الإماراتية لفريق عملها في 2023 بما يتجاوز المستهدفات الاستراتيجية.
- أطلقت مُبادرة **باقة موَفَّق** لتسهيل ممارسة الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة.

مكتوم بن محمد يوجه بمواصلة الخطط التطويرية للهيئة الاتحادية للضرائب وفق أفضل الممارسات والمعايير والتقنيات العالمية

اعتمد مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للضرائب برئاسة **سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم** النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للضرائب، القوائم المالية للهيئة الاتحادية للضرائب لسنة 2022، واطلع سموه خلال الاجتماع الثاني للمجلس لعام 2023 على مؤشرات أداء الهيئة، وخططها التطويرية للمرحلة المقبلة التي تهدف إلى استمرارية رفع الكفاءة التشغيلية للأنظمة الضريبية، ومواصلة الارتقاء بجودة الخدمات المُقدمة للمُتعاملين.

ووجه **سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم** خلال الاجتماع فريق عمل الهيئة الاتحادية للضرائب، بضرورة استمرار الجهود الرامية لتطوير الخدمات التي تقدمها الهيئة وتحقيق جودة عالية فيها، بما يتوافق مع أفضل الممارسات والتقنيات العالمية، وبما يواكب خطط التحول الرقمي لتعزيز تنافسية الدولة في تقديم الخدمات وتحقيق رؤيتها بأن تكون أفضل حكومة في العالم بمؤشرات الثقة والكفاءة، والوجهة الأولى للاستثمار والأعمال عالمياً، من خلال التركيز على المتعامل ورفع الكفاءة للوصول إلى الريادة العالمية في تقديم الخدمات الحكومية.

الأدلة الإرشادية

إرشادات مبتكرة لريادة مالية مستدامة

تحرص وزارة المالية على نشر الأدلة الإرشادية المتعلقة بالإجراءات المالية الاتحادية وقواعدها وأنظمتها وتحديثاتها لمشاركتها مع موظفي الوزارات والجهات الاتحادية الذين يتعين عليهم اتباع الإجراءات المالية الموحدة، وتشمل هذه الإجراءات عملية وضع الميزانية، وقواعد تخصيص التكاليف والموظفين للخدمات والأنشطة، وقواعد إعداد الحساب الختامي، وقواعد إغلاق الفترات المالية وغيرها، وتعمل هذه الأدلة على توحيد الإجراءات وتسريع عملية إعداد تقارير الأداء لزيادة تعزيز التخطيط الفعال.

الأدلة الإرشادية المتعلقة بالإجراءات المالية الاتحادية التي تم إصدارها في العام 2023

- **إصدار دليل توضيحي للمرسوم بقانون اتحادي رقم47 لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال "قانون ضريبة الشركات"**

  يضع الدليل الأساس التشريعي لفرض ضريبة اتحادية على أرباح الشركات والأعمال والذي يُطبّق على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد تاريخ 1 يونيو 2023، ويوفر الدليل شرحاً تفصيلياً لكل مادة والغرض المقصود من أحكام القانون والقرارات التنفيذية ذات الصلة (الصادرة اعتباراً من 30 أبريل 2023)، كما يمكن الاستفادة منه في تفسير قانون ضريبة الشركات وكيفية تطبيق أحكامه.

- **إصدار دليل إجراءات الإغلاق الشهري والمطابقة لدفتر الأصول لدى الجهات الاتحادية.**
- **تطوير دليل سياسات وإجراءات الأصول والمخزون والإيجار في الحكومة الاتحادية.**
- **إصدار دليل المستخدم لصلاحية المراجع القانوني في منصة المشتريات الرقمية.**
- **تحديث دليل المستخدم لصلاحيات المشتريات والاعتماد في المنصة بعد إطلاق خاصية التوقيع الإلكتروني للعقود.**
- **تحديث الدليل الإرشادي للجهات الاتحادية الخاص بالإغلاقات السنوية على منصة المشتريات الرقمية.**
- **تبني مقترح وزارة المالية بإعداد دليل شامل يتضمن الأسئلة المهمة لدى مواطني دول المجلس التعاون لدول الخليج العربية الطبيعيين والاعتباريين ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة.**

تحديث دليل مكافحة الاحتيال في الحكومة الاتحادية

يأتي تحديث الدليل من منطلق حرص وزارة المالية على مواكبة التحديثات التي تصدر من جمعية محققي الاحتيال المعتمدين (ACFE) بخصوص دليل إدارة مخاطر الاحتيال، حيث إن التحديث المستمر لدليل مكافحة الاحتيال للحكومة الاتحادية جزء أساسي من تمكين الحكومـــة من التـــواؤم مع المعايير الدولية للاحتيال وفق أفضل الممارسات العالمية، ويساعد هذا الدليل على دعم البيئة الرقابية في الجهات الاتحادية وتعزيز الحوكمة المؤسسية والشفافية والمساءلة استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية.

تحديث منهجية ميثاق التدقيق الداخلي في الحكومة الاتحادية

يهدف التحديث المستمر لدليل ميثاق التدقيق الداخلي للحكومة الاتحادية إلى مواءمة كافة الإجراءات والعمليات والممارسات المتعلقة بالتدقيق الداخلي للحكومة الاتحادية مع متطلبات المعايير الدولية، ويوفر هذا الدليل إطار عمل موحد لأنشطة ومعايير التدقيق الداخلي في الجهات الاتحادية استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية ومعايير IIA.

تحديث دليل المعايير المحاسبية للحكومة الاتحادية

يعتبر التحديث المستمر لدليل المعايير المحاسبية للحكومة الاتحادية جزءاً أساسياً من تمكين الحكومة من التواؤم مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS).

أهم التحديثات التي تمت على دليل المعايير المحاسبية للحكومة الاتحادية خلال 2023:

- إعادة هيكلة دليل المعايير المحاسبية للحكومة الاتحادية بحيث يتم إعادة ترقيم الأبواب والمعايير ومواءمتها مع الترقيم المستخدم ضمن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS.
- تحديث الإشارات المرجعية ضمن كل معيار بما يتماشى مع الترقيم الجديد للمعايير المحاسبية.
- إضافة أحدث المعايير المحاسبية.

الفعاليات
والمبادرات المجتمعية

تنمية مجتمعية مستدامة

تحرص دولة الإمارات في ظل رؤى وتوجيهات القيادة الحكيمة على تعزيز ممارسات المسؤولية المجتمعية، باعتبارها أولوية وطنية، وجزءاً أصيلاً من جهود تنمية المجتمع واستدامة مسيرته، وتسعى وزارة المالية من خلال المبادرات الخيرية والإنسانية التي تنظمها على دعم جهود الدولة في هذا المجال ومواصلة مساهماتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والوفاء بواجباتها تجاه المجتمع.

نهج وزارة المالية في مجال المسؤولية المجتمعية

تعمل وزارة المالية على خلق تكامل فعال بين نشاطاتها وقراراتها من جهة، وبين أبعاد ومجالات المسؤولية المجتمعية المعتمدة من جهة أخرى، ويتم ذلك من خلال تبني الوسائل التالية:

- الحوكمة المؤسسية بالحفاظ على أعلى معايير النزاهة وتعزيز الثقة في أنظمة العمل
- حقوق الإنسان من خلال بناء الثقة وتحقيق المنفعة المتبادلة واحترام كرامة الإنسان وحقوق وثقافات وقيم الأفراد والمجموعات
- ممارسات العمل من خلال توفير بيئة عمل آمنة وصحية وممارسات عادلة تحترم القوانين
- حماية البيئة ورعايتها من خلال تطبيق المواصفة آيزو 14000
- الممارسات التشغيلية العادلة عبر تقديم المشورة والنصح لجميع الشركاء والموردين والمتعاقدين حول سياسات المسؤولية المجتمعية وممارساتها
- الاهتمام بخدمات المتعاملين وتحسينها وتطويرها بما يحقق رضاهم وسعادتهم ويوفر جهدهم ووقتهم
- مشاركة وتنمية المجتمع من خلال التعاون والمشاركة في الاستثمار في برامج تنمية ورعاية البرامج والأنشطة المجتمعية

مبادرات المسؤولية المجتمعية

وزارة المالية تنظم برنامج المسؤولية المجتمعية لشهر رمضان الفضيل 1444هـ

نظمت وزارة المالية سلسلة من المبادرات والفعاليات الخيرية والإنسانية ضمن برنامج المسؤولية المجتمعية لشهر رمضان المبارك، جسدت من خلالها قيم العطاء وبما ينسجم مع مساعيها المتواصلة لترسيخ أهداف التنمية المستدامة للفئات الخاصة في المجتمع.

أهم مبادرات وفعاليات برنامج المسؤولية المجتمعية

مبادرة "المير الرمضاني للأسر المتعففة"

تهدف إلى توفير المير الرمضاني للأسر المتعففة في شهر رمضان الكريم، ووفرت 100 صندوق مير رمضاني للأسر المتعففة والمحتاجة.

الملتقى الرمضاني السنوي للموظفين

نظمتها وزارة المالية حرصاً على تعزيز التواصل الدائم بين أفراد أسرة وزارة المالية، وشهدت المبادرة حضور سعادة الوكيل، والوكلاء المساعدين ومدراء الإدارات، و250 موظفاً وموظفة من الوزارة، وتضمنت مأدبة إفطار ضمن أجواء رمضانية مفعمة بالمودة والتسامح

مبادرة "سحور العمالة الخارجية"

تعكس هذه المبادرة حرص الوزارة على تقديم الدعم لفئة العمال الذين يكونون في أمس الحاجة لوجبة السحور بعد يوم العمل الشاق، ووفرت المبادرة 1000 وجبة سحور للعاملين حيث تم تنفيذ المبادرة بالتزامن مع يوم زايد للعمل الإنساني.

مبادرة "عيديتكم علينا" المخصصة للأيتام

شهدت المبادرة توزيع كسوة العيد والعيدية على 50 طفلاً من الأيتام وأسرهم المتعففة، لرسم البسمة على وجوههم وإدخال البهجة والسرور إلى قلوبهم قبل عيد الفطر.

مبادرة "منابر رمضانية"

نظمتها الوزارة بالتعاون مع الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، انطلاقاً من مسؤوليتها المجتمعية تجاه موظفيها، وشهدت المبادرة جلسات قدمها نخبة من كبار الواعظين في الدولة وبحضور أكثر من 300 موظف وموظفة من الوزارة وشركائها، لاستعراض موضوعات دينية ومجتمعية تتناول قيم السلام والتسامح.

الاتصال الحكومي

منظومة اتصالية رائدة وفاعلة

تزايدت أهمية الاتصال الحكومي في دعم توجهات وأهداف الحكومة واستراتيجياتها، وضمان وصول رسائلها المستهدفة إلى جميع شرائح المجتمع، وبما يسهم في تأكيد الشراكة بين الحكومة وأفراد المجتمع.

ويكتسب الاتصال الحكومي في وزارة المالية دوراً استراتيجياً في دعم سياساتها القائمة على الابتكار واستشراف المستقبل وإسعاد الناس من خلال تبني أحدث الممارسات في مجال الاتصال، إلى جانب الدور الهام في التوعية بالمبادرات والمشاريع والخدمات الحكومية، لمواكبة المتغيرات المتسارعة في المشهد الإعلامي محلياً ودولياً، وتعمل إدارة الاتصال الحكومي في وزارة المالية وفق استراتيجية اتصال مؤسسي شاملة ومتكاملة تعتمد أحدث الأدوات في مجال الاتصال، بما يحقق التفاعل والتواصل الفعّال، ويدعم الهوية الإعلامية والرسائل الرئيسية عبر وسائل الإعلام سواءً الإعلام التقليدي أو الرقمي الحديث والاستفادة القصوى من منصات التواصل الاجتماعي لأهميتها في الوصول للجمهور ودعم تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ولقد حققت الإدارة إنجازات رائدة في عام 2023 في إطار الجهود التي تبذلها لتطوير نظام متوازن لإدارة العلاقات الإعلامية الإقليمية والدولية وتعزيز التواصل الداخلي والخارجي للوزارة، ودعم أهداف مئوية الإمارات 2071.

عدد المواد الإعلامية المنشورة في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية	193
عدد الأخبار الصحفية المنشورة	143
عدد التغطيات الإعلامية عبر المواقع الإلكترونية والصحف والقنوات التلفزيونية	10,001
الحجم المتوقع للوصول والانتشار للمواد الإعلامية (مشاهدات الجمهور)	169 مليوناً

أهم الحملات الإعلامية

1	الإمارات تخصص 200 مليون دولار أمريكي لدعم نمو الدول منخفضة الدخل والحد من الفقر.	اضغط هنا للتفاصيل
2	وزارة المالية تعلن نتائج إحصاءات مالية الحكومة الأولية على مستوى الدولة للربع الأول 2023.	اضغط هنا للتفاصيل
3	وزارة المالية تصدر قراراً وزارياً في شأن تسهيلات الأعمال الصغيرة لأغراض قانون ضريبة الشركات.	اضغط هنا للتفاصيل
4	وزارة المالية تعلن قائمة الغرامات الإدارية للمخالفات المرتبطة بتطبيق ضريبة الشركات.	اضغط هنا للتفاصيل
5	الإمارات تصدر صكوك الخزينة الإسلامية بقيمة 1.1 مليار درهم.	اضغط هنا للتفاصيل

حسابات التواصل الاجتماعي

تتفاعل وزارة المالية بشكل إيجابي وفعّال مع جمهورها المستهدف عبر قنوات التواصل الاجتماعي وفق آلية متكاملة، استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، بهدف تحقيق اتصال حكومي مؤثّر وفعّال يمكّن الوزارة من تحقيق الريادة العالمية في المالية العامة والتنمية المستدامة، عبر تطوير قنوات اتصال استباقية وتفاعلية ومؤثرة تساهم في الترويج للخدمات التي تقدمها والإعلان عن إحصاءات مالية الحكومة والإجراءات المالية الاتحادية وقواعدها وأنظمتها وتحديثاتها، بالإضافة إلى نشر فعاليات ومبادرات الوزارة والإعلان عنها.

وتحظى حسابات وزارة المالية على مواقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك، إكس، انستغرام، لينكد إن"، بقاعدة جماهيرية كبيرة، حيث بلغ عدد متابعيها والمتفاعلين والمشاهدات لمنشوراتها:

5.7
مليون مشاهدة

183,095
متفاعلاً

337.3
ألف إعجاب

70.9
ألف متابع

55.9
ألف متابع

275
ألف متابع

كما عملت وزارة المالية على إنتاج منشورات ومواد مصورة ومرئية مبتكرة للتواصل الاجتماعي استقطبت اهتمام متابعي حسابات الوزارة مما انعكس على زيادة المتابعة خلال عام 2023 بمعدل:

10,890
إعجاباً

7,714
متابعاً

17,197
متابعاً

3,014
متابعاً

شكر وتقدير

نتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع الذين ساهموا في إعداد الكتاب السنوي لعام 2023 **"ريادة في التنمية وشراكات عالمية في التمويل المستدام"**.

إن الجهود المخلصة التي بذلها فريق العمل من قطاعات وإدارات وموظفين، ساهمت بشكل كبير في إنجاز هذا الكتاب المتميز، الذي يجسد مسيرة التطور التي حققتها وزارة المالية خلال عام 2023. نثمن مشاركاتهم ومبادراتهم، والتي جسدت روح العمل الجماعي والتعاون المثمر، مما أدى إلى توثيق الإنجازات وعرضها بالشكل الأمثل، والذي يعكس ريادة وزارة المالية والتزامها بأعلى المعايير